وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

التقرير السنوي ٢٠٢٥

J

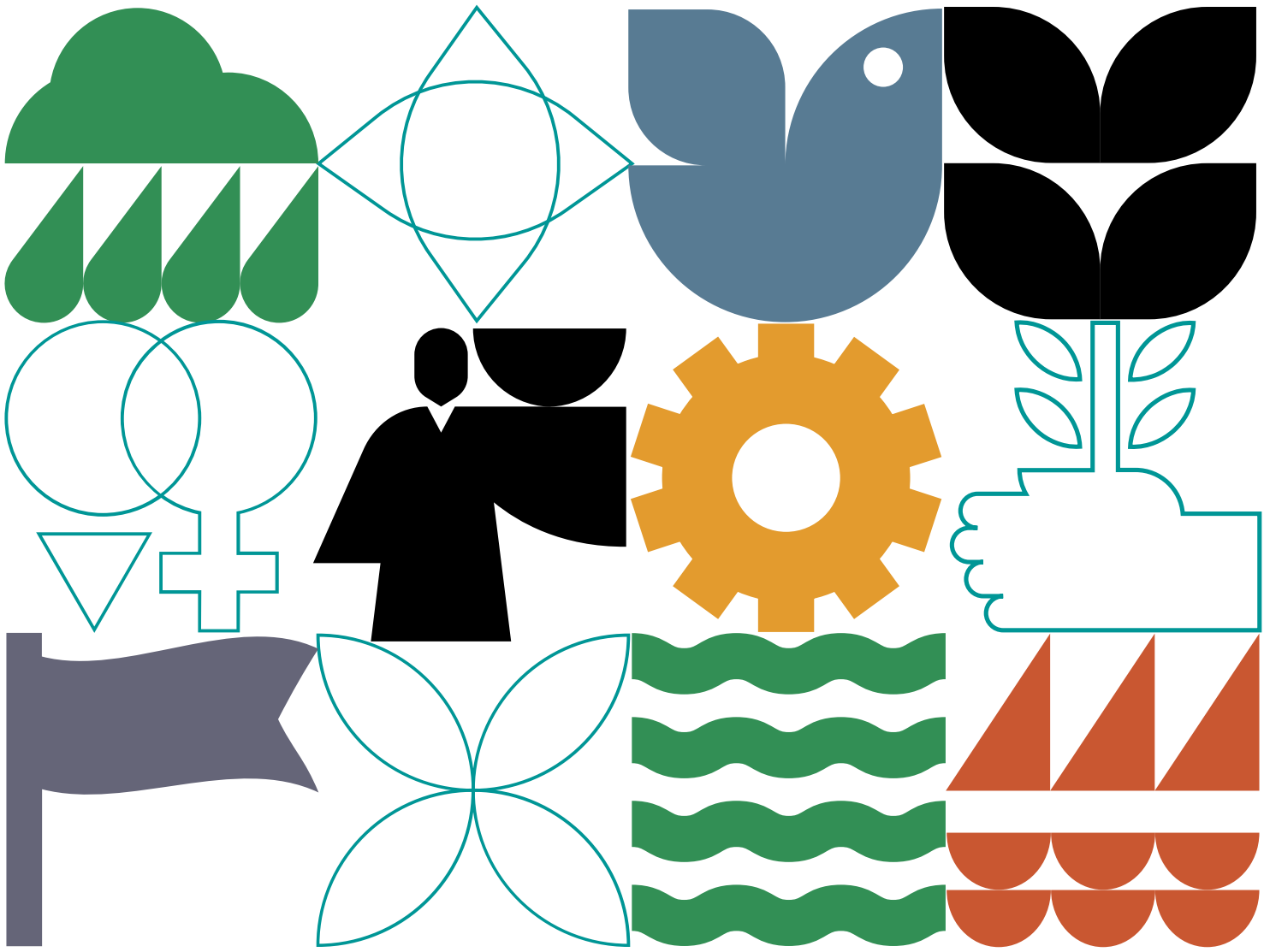

جدول المحتويات

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ٦

كلمة الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ٨

مقدمة ١٠

الجزء الأول ١٢

من الاستراتيجية إلى التنفيذ

الفصل الأول ١٤
-
إطلاق السردية الوطنية للتنمية الشاملة

الفصل الثاني ٢٦
-
التنمية الاقتصادية والنمو المستدام

الفصل الثالث ٣٨
-
المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

الفصل الرابع ٤٣
-
إشراك وتمكين القطاع الخاص

الجزء الثاني ٤٨

التنمية المستدامة والشاملة والتحول الأخضر

المقدمة ٥٠
-
الجداول

الفصل الأول ٥٤
-
التمويل من أجل التنمية

الفصل الثاني ٥٨
-
الاستثمار في البنية التحتية

الفصل الثالث ٦٦
-
الاستثمار في رأس المال البشري

الجزء الثالث ٧٨

الشراكات الدولية

الفصل الأول ٨٠
-
التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف

الفصل الثاني ١١٧
-
الفعاليات والمؤتمرات الدولية

الفصل الثالث ١٢٤
-
اللجان العليا المشتركة

الفصل الرابع ١٣٠
-
أبرز التغطيات الإعلامية الدولية

ι

كلمة السيد الرئيس
عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

لقد اتخذت الحكومة المصرية، حزمة من الإجراءات، في إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادي أسفرت عن رفع التصنيف الائتماني لمصر، من جانب مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية الرئيسية، وأشادت تلك المؤسسات وصندوق النقد الدولي، باتباع مصر لسعر صرف مرن فضلًا عن تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع معدل النمو السنوي، خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى "٤.٤٪"، مقارنة بـ"٢.٤٪"، في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بما يعكس مرونة الاقتصاد المصري، بالرغم من التحديات والأزمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد؛ فإن مصر ستواصل جهودها في هذا الإطار، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، التزامًا منها بتنفيذ برنامج الإصلاح، وإحراز تقدم في مسيرتها التنموية فضلًا عن التزام مصر، بتنفيذ وثيقة سياسات ملكية الدولة، التي تحدد الإطار العام، لعمل الشركات الحكومية والمملوكة للدولة وكذا تنفيذ برنامجها للطروحات الحكومية، بهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إن موقع مصر الاستراتيجي، يتيح للشركات الأوروبية النفاذ إلى أكثر من "١.٥" مليار مستهلك في أفريقيا، والمنطقة العربية والاتحاد الأوروبي ذاته بفضل شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، والموقع المتميز على الممرات المائية والبرية التجارية، والبنية الأساسية المتطورة. كما توفر مصر منظومة متكاملة من الحوافز للمستثمرين تشمل الإعفاءات الضريبية، وسهولة تحويل الأرباح، وتوافر العمالة المدربة منخفضة التكلفة، والطاقة بأسعار تنافسية، إلى جانب الأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي. وقد تم إطلاق "المنصة المصرية الأوروبية للاستثمار" لتكون أداة عملية لتحفيز الاستثمارات الأوروبية، إلى القطاعات ذات الأولوية، وخلق فرص للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقًا لأولويات التنمية الوطنية ومجالات التخصص الأوروبية.

إننا ندعو إلى شراكة استثمارية، قائمة على المنفعة المتبادلة حيث توفر مصر فرصًا حقيقية في قطاعات استراتيجية مثل: الصناعات الدوائية واللقاحات، وصناعة السيارات التقليدية والكهربائية، والأسمدة والبتروكيماويات، والطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الهيدروجين الأخضر، والشرائح الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، والصناعات الدفاعية، والبنية التحتية اللوجستية والنقل.

وأدعوكم من هذا المنبر إلى زيارة مصر، والتعرف على أرض الواقع على البيئة الاستثمارية المحفزة والاطلاع عن قرب، على ما توفره من فرص استثمارية حقيقية، وحوافز مشجعة، وضمانات جادة.

من كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في ختام الحدث الاقتصادي المصاحب للقمة المصرية الأوروبية ـ أكتوبر ٢٠٢٥

مقدمة

الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية

رغم أن عام ٢٠٢٥ كان استثنائيًا لمنطقة الشرق الأوسط والعالم، على صعيد التوترات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية الحادة، فإنه مثّل فرصة لتثبيت الاستقرار وتأكيد مكانة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة التحديات.

وعلى قدر التحديات الخارجية، كان الاقتصاد المصري يخطو بخطوات ثابتة نحو الإصلاح الاقتصادي، مستكملًا ما تم البدء فيه في مارس ٢٠٢٤، ثم مع تشكيل الحكومة الجديدة في يوليو ٢٠٢٤.

ومع نهاية عام ٢٠٢٥، أصبح الاقتصاد المصري أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات، وحقق تحسنًا ملموسًا في مؤشراته. وفي هذا الإطار، تُقدم لكم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تقريرها السنوي، الذي عودتكم عليه منذ عام ٢٠٢٠.

في هذا التقرير، نستعرض سويًا عامًا مفصليًا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي في مصر، أكدت خلاله الحكومة عزمها على ترسيخ استقرار الاقتصاد، والبناء على ما تحقق من منجزات لتحقيق طموحات وآمال الشعب المصري، وتعزيز جاهزية الاقتصاد للمستقبل.

إدراك التحديات وتعزيز المرونة

على مدار العام الماضي، مضت الحكومة المصرية قدُمًا في تنفيذ الإصلاحات، وسط مشهد عالمي وإقليمي متقلب ومعقد إلى أبعد الحدود، شمل ضغوطًا تضخمية، وصدمات جيوسياسية، وتقلبات في أسعار السلع، وموجة من التحديات العالمية التي لم تكن مصر بمنأى عنها.
ومع ذلك، كان لإجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، إلى جانب الإرادة

السياسية القوية للدولة المصرية، دورٌ حيوي في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وتمكينه من الاستمرار والمضي قدمًا وسط هذه الموجة العاتية من التحديات.

وفي هذا السياق، نفذت الدولة إجراءات صارمة على صعيد السياسات المالية والنقدية، وحوكمة الاستثمارات العامة، من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مسار الإصلاح، وتنفيذ سياسات محفزة لمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، بما يعزز قدرة الاقتصاد على الصمود وتحويل التحديات إلى فرص.

وقد كان لهذه الإجراءات أثرٌ واضح، انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي وصلت إلى ٤.٤% بنهاية عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وارتفعت إلى 5.3% في الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، إلى جانب انكماش الاستثمارات العامة مقابل زيادة الاستثمارات الخاصة، وبدء موجة من التيسير النقدي لتحفيز الاستثمار مع تراجع معدلات التضخم، وتحسن أوضاع المالية العامة.

ومن هذا المنطلق، تتبنى الحكومة نهجًا إصلاحيًا على المديين القصير والمتوسط، يقوم على استمرار الإصلاحات الهيكلية، ومزيد من التمكين للقطاع الخاص، فضلًا عن تعزيز العلاقات مع شركاء التنمية، للبناء على هذه المنجزات وصولًا إلى تحقيق تنمية حقيقية تنعكس آثارها على المواطن المصري.

ويعكس هذا التقرير حجم التقدم المُحقق، والأساس الذي نبنيه للسنوات القادمة.

محطات بارزة خلال عام ٢٠٢٥

شهد عام ٢٠٢٥ عددًا من المحطات البارزة، ففي أعقاب دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قامت الوزارة بوضع إطار متكامل للعمل يُجسد مهامها الجديدة بعد الدمج، بما يمكنها من الاضطلاع بدور أشمل في ملف تحقيق التنمية، وإدارة الاقتصاد الكلي، وصياغة السياسات القائمة على الأدلة، وتعزيز التكامل بين التمويل المحلي والخارجي، بما يعظم من الأثر التنموي.

وقد عزز هذا الدمج من قدرتنا على تنفيذ الإصلاحات الطموحة التي ترتكز عليها مسيرتنا التنموية.

السردية الوطنية للتنمية الشاملة

أحد أبرز المحطات الفارقة في عام ٢٠٢٥ تمثّل في إطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، والتي أُعيدت تسميتها لاحقًا لتصبح «السردية الوطنية للتنمية الشاملة».

في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥، أطلقنا «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، والتي لم تكن مجرد شعار، بل مثلت رسالة واضحة للتحول الاستراتيجي في نموذج الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وزيادة الإنتاجية والاستثمار، وخلق إطار عام للتنمية الشاملة يجمع مختلف الوزارات والجهات، بما يحقق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجيات الوطنية، تنفيذًا للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

وعقب الإطلاق، تم الإعلان عن حوار مجتمعي موسع استمر لأكثر من شهرين، وأسفر عن الإصدار الثاني تحت عنوان «السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، والذي يُعد الإطار العام للتنمية الشاملة، ويحقق التكامل بين رؤية مصر 2030 والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية. ويهدف هذا الإطار إلى التحول نحو نموذج اقتصادي يقوم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية وتحسين جودة الحياة، مع التركيز بصورة أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ إلى الأسواق التصديرية، مستفيدًا مما تحقق من بنية تحتية متطورة، فضلًا عن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

وتتضمن السردية فصلًا كاملًا عن التنمية البشرية، وفصلًا آخر عن التخطيط المكاني وتوطين التنمية، انطلاقًا من أن المواطن هو محور التنمية وغايتها الرئيسية، وهو المحرك الأساسي والمقياس الحقيقي لنجاح السياسات والخطوات التي تنفذها الدولة.

نقطة تحول الاقتصاد في عام ٢٠٢٦

وبينما يستعرض التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥ ما أنجزناه وما حققته الحكومة، فإننا نتطلع بثقة إلى عام ٢٠٢٦، إيمانًا بأن الإصلاحات الجاري تنفيذها ستؤتي ثمارها خلال الفترة المقبلة، وأن العام الجديد سيكون نقطة تحول حقيقية للاقتصاد المصري، مع الانطلاق نحو تنمية تنعكس آثارها بشكل مباشر على حياة المواطنين.

ونتطلع إلى عام ٢٠٢٦ واضعين نصب أعيننا مواصلة العمل على توفير فرص العمل، وتحفيز النمو، وبناء المرونة التي تجعل الاقتصاد المصري أكثر صلابة وقدرة على مواجهة التحديات.

مقدمة

النمو والتوظيف والمرونة: جاهزية الاقتصاد المصري للمستقبل

يقدم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥ لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بعنوان «النمو والتوظيف والمرونة: جاهزية الاقتصاد المصري للمستقبل»، عرضاً شاملاً لأداء الاقتصاد المصري، والإصلاحات السياسية، وشراكات التنمية خلال عام اتسم بالتحدي والتقدم على حدٍ سواء.

بناءً على الإنجازات التي تحققت في الأعوام الماضية، يوثّق هذا الإصدار كيفية نجاح مصر في اجتياز مشهد عالمي معقد، اتسم بارتفاع الضغوط التضخمية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتشديد الأوضاع المالية. ومع ذلك، وبرغم هذه الرياح المعاكسة، حافظت مصر على مسار ثابت، حافظت خلاله على معدلات النمو، وخلقت فرص العمل، وعزّزت ركائز المرونة طويلة المدى.

الرياح المعاكسة ومرونة الاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٥ استمرار الاضطرابات: أسعار فائدة مرتفعة، والتوترات الجيوسياسية، وصدمات مرتبطة بالمناخ، اختبرت قدرة الاقتصادات الناشئة على التكيّف. ومثل العديد من نظيراتها، واجهت مصر هذه التحديات بينما مضت قدماً في أجندة إصلاحات داخلية أعطت الأولوية للاستدامة المالية، وديناميكية القطاع الخاص، والتنمية الشاملة.

ولكن من خلال الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي والنهج المتكامل للتخطيط والتعاون الدولي، عملت الحكومة المصرية على استدامة النشاط الاقتصادي، وتوسيع القدرة الإنتاجية، وحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر. هذا التركيز المزدوج: الاستقرار والتحول، هو ما يرتكز عليه سرد هذا التقرير.

مصر ضمن السياق الدولي

على الرغم من الضغوط الخارجية، تظل مصر من بين الاقتصادات الأكثر صموداً في المنطقة. حيث استمر النمو في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة، والتشييد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة، مدعومًا بالاستثمارات العامة الموجهة وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وعلى عكس العديد من الاقتصاديات فقد تبنت مصر نهجًا شاملًا للإصلاحات والعمل على سد فجوات تمويل التنمية، عزز من قدرتها على مواجهة التحديات التي حدثت في ٢٠٢٥. وفي هذا الصدد يسلط التقرير الضوء على كيف أن سياسات وبرامج مصر تستمر في ترسيخ موقعها كمركز إقليمي للاستثمار والابتكار، وكشريك فاعل ونشط في الحوار الاقتصادي العالمي.

تفاصيل التقرير

تم تصميم هذا التقرير لتقديم كل من الرؤى الاستراتيجية والأدلة التفصيلية للتقدم عبر ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: محاور العمل من الاستراتيجية إلى التنفيذ
ويتناول كيفية ترجمة الحكومة لرؤاها الاستراتيجية إلى نتائج قابلة للقياس، من خلال إطلاق السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وتفعيل ميثاق الشركات الناشئة (Startup Charter)، والأطر الجديدة لإشراك القطاع الخاص.

الجزء الثاني: التنمية المستدامة والشاملة والتحول الأخضر
يسلط الضوء على التزام مصر بالبنية التحتية القادرة على التكيف مع المناخ، والطاقة المتجددة، والأمن المائي، والاستثمار في رأس المال البشري ــ مع التركيز على الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المحلية.

الجزء الثالث: الشراكات الدولية
يعرض جهود مصر المستمرة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والمشاركات في المحافل الدولية، ودور الدبلوماسية الاقتصادية في دفع جهود التنمية بمصر.

كما يتضمن التقرير المشاركات عبر المنصات الرقمية والتفاعل مع المواطنين، في حين يتضمن ختام التقرير تفاصيل التمويلات التنموية من الشركاء الدوليين والتقدم المحقق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دعوة إلى الشراكة

يُمثل التقرير دعوة إلى العمل المشترك، وتأكيدًا على أن ما تحقق من نتائج لم يكن ليتحقق لولا الشراكة والثقة بين الحكومة ومجتمع الأعمال، وأن استمرار الإصلاح يقوم على شراكة مستمرة بين الحكومة والشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمواطنين، لصياغة مستقبل الاقتصاد المصري وتعزيز تنافسيته.

من خلال الجهد الجماعي والإصلاح المستمر، تمضي مصر قدماً بثقة نحو عام ٢٠٣٠، وهو مستقبل لا يحدده عدم اليقين العالمي، بل العزم الوطني والابتكار والفرص.

السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

أُطلقت الحكومة السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية في منتصف سبتمبر ٢٠٢٥، وهي تعد بمثابة إطار عام للتنمية الشاملة يُحقق التكامل بين برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية، بهدف التحول إلى نموذج اقتصادي قائم على الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة حياة المواطنين، وتمكين القطاع الخاص.

ويرتكز النموذج الاقتصادي الجديد لمصر على ثلاثة ركائز مترابطة:

- الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة
- تحول هيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري
- إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

هذه السردية هي بمثابة مخطط للسياسة وأداة للتواصل، تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية والدولية حول رؤية مشتركة. وتحدد أهدافاً قابلة للقياس، وتربط التخطيط بالتمويل، وتضمن مساهمة كل إصلاح في الهدف النهائي: اقتصاد أكثر تنافسية وشمولاً واستدامة.

يرتكز على هذا الإطار كل من خطة التنمية متوسطة الأجل (٢٠٢٦/٢٧-٢٠٢٩/٣٠) ويُوجّه تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2025/26، وكلاهما مشار إليهما في الجزء الأول من هذا التقرير.

التوقعات للاقتصاد الكلي وارتفاع تصنيف التصنيف الائتماني

في أكتوبر ٢٠٢٥، رفعت وكالة ستاندارد آند بورز التصنيف الائتماني لمصر من B- إلى B، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة على التقدم المستمر في الإصلاحات في مصر، وتحسن الوضع الخارجي، وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

وتتوقع الوكالة أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤.٥% في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٥، مع توقع مزيد من التسارع مع تعميق الإصلاحات واستقرار الأوضاع المالية.

إن هذا الارتفاع في التصنيف، وهو الأول منذ عام ٢٠٢١، هو أكثر من مجرد تعديل فني. إنه يعكس الاعتراف بمصداقية سياسة الحكومة، وتعزيز التنسيق مع البنك المركزي، والتنفيذ المستدام لبرنامج الإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي. لقد كان نهج الوزارة المتكامل للتخطيط، وتمويل التنمية، والتعاون الدولي محورياً في استعادة الثقة الاقتصادية.

الدبلوماسية والسلام: مصر على الساحة العالمية

بالتوازي مع الإصلاحات الداخلية، أعادت مصر تأكيد ريادتها في الدبلوماسية الإقليمية من خلال استضافة "قمة شرم الشيخ للسلام" في أكتوبر ٢٠٢٥. بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والرئيس دونالد ترامب، وحضورها قادة عالميون، حيث دعت إلى إطار لوقف إطلاق النار وخارطة طريق لإعادة الإعمار لغزة والمنطقة المحيطة.

بالإضافة إلى أهميتها السياسية، أكدت القمة دور مصر المتمثل في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط والتزامها بالسلام كشرط أساسي للتنمية. كما عززت مكانة مصر كشريك موثوق به قادر على بناء التوافق الدولي، وهو ما يزيد من جاذبيتها للاستثمار والتعاون.

الجزء الأول

من الاستراتيجية إلى التنفيذ

الفصل الأول: إطلاق السردية الوطنية للتنمية الشاملة

يدخل الاقتصاد المصري مرحلة جديدة من التحول؛ مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية، ومدعوماً بالقطاعات الإنتاجية، ومسترشداً برؤية واضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة والنمو الذي يضع الإنسان على رأس أولوياته، مع أهداف قابلة للقياس وجداول زمنية وأضحة للتنفيذ. لذلك تأتي «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، لتُمثل إطارًا شاملًا لاستكمال مسار الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز التحول في هيكل الاقتصاد المصري نحو نموذج اقتصادي يقوم على الإنتاجية في المرحلة المقبلة.

السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

شهد عام ٢٠٢٥ محطة بارزة في الاقتصاد المصري، عقب مروره بفترة تحديات كبيرة على مدار الأعوام الماضية وتفاقمت التحديات في ظل التوترات الإقليمية والدولية، لذلك جاء إطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥، لتُمثل محطة فارقة مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وتمثل السردية نموذجاً اقتصادياً وإطاراً شاملاً يدمج سنوات من الإصلاح والتخطيط المستقبلي في استراتيجية متماسكة وقابلة للقياس وموجهة نحو المستقبل، ويُعزز التكامل بين رؤية 2030 وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة.

يستعرض هذا الفصل السياق ومكونات السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، والعملية التي تم من خلالها تطويرها، وكيف توجه الآن تنفيذ جميع الركائز والبرامج اللاحقة الواردة في هذا التقرير.كما يلخص الأهداف الرئيسية للنمو والتوظيف والاستثمار، ويضع السردية في سياق جهود أوسع تقوم بها الدولة المصرية لإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية، وإطلاق إمكانات الاقتصاد المصري.

نموذج اقتصادي جديد

تُعزز السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، انتقال الاقتصاد المصري، من مرحلة الاستقرار، إلى مرحلة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وهي تبني على إنجازات البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية وتدمج جميع الاستراتيجيات الاقتصادية والقطاعية مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

كما تضع السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، أولويات الاقتصاد المصري، للتحول من الأنشطة غير القابلة للتداول نحو القطاعات الإنتاجية والقابلة للتداول والموجهة للتصدير، لخلق قيمة مضافة حقيقية وتعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل والموارد الذاتية، فضلًا عن تعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية في مصر، بما يُدعم قدرت الاقتصاد ومرونته في مواجهة التغيرات المختلفة.

دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وعكفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على وضع السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، انطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتكليفات رئيس مجلس الوزراء، واستنادًا إلى أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، اللذين يُعتبرا المرجعية لإعداد «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، من خلال موادهما التي نصت على أن تقوم الوزارة المختصة بشئون التخطيط بتحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة بجميع قطاعاتها لسنة الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى، مع تحديد أولويات تنفيذ تلك الأهداف، ورسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، والتزام كل وزارة وجهة بالتنسيق مع الوزارة المختصة بشئون التخطيط بإعداد وتحديد مؤشرات أداء المخرجات ونتائج تنفيذ البرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات.

وتحت قيادة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قامت الوزارة بإعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، بالتنسيق مع جميع الوزارات والهيئات والجهات المعنية.

وتحدد السردية أهدافاً طموحة للاقتصاد المصري في مجالات تشمل النمو الاقتصادي، والتوظيف، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين الصناعة، استنادًا إلى البيانات المتاحة أثناء إعدادها. وإدراكًا للطبيعة الديناميكية للمرحلة الحالية، تواصل الحكومة المصرية متابعة التطورات الإقليمية والدولية عن كثب، وتقييم تأثيرها على المسار الاقتصادي للدولة.

ومن المهم الإشارة إلى أن السردية قد صُممت لتكون وثيقة مرنة، قابلة للتحديث استجابة للتحديات والفرص الناشئة، مما يضمن بقاء السياسات العامة موجهة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

ما هي السردية الوطنية للتنمية الشاملة؟

انطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتكليفات رئيس مجلس الوزراء، واستنادًا إلى أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ الذي ينص على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية، بما يتسق مع قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدورها المنوط به وبالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، بإعداد "السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل".

وتعتبر السردية، الإطار العام للتنمية الشاملة الذي يُحقق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي قائم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، فضلًا عن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، وذلك استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

فضلًا عما سبق، تستند السردية الوطنية للتنمية الشاملة إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل، متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر، بما يعزز عوائد النمو growth dividends وعدالة التوزيع.

وفي هذا السياق، فإن جوهر السردية الوطنية للتنمية الشاملة يقوم على علاقة تكاملية واضحة بين استقرار الاقتصاد الكلي وصياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية: فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

ويأتي البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ليترجم هذه المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية "البرامج والأداء" لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ. وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

وتعتبر السردية أداة ترويج لركائز الاقتصاد المصري تعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وكذلك تسليط الضوء على الفرص القطاعية الواعدة.

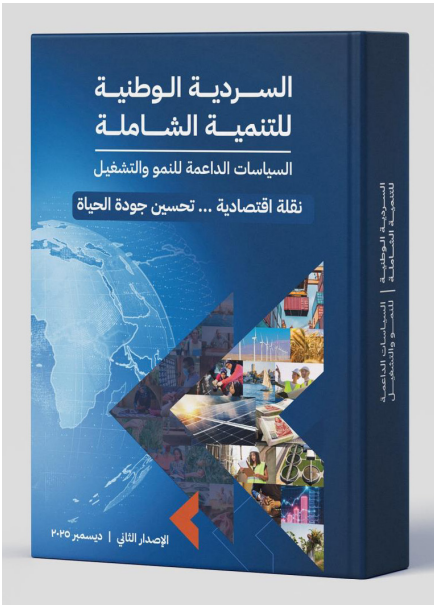

السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

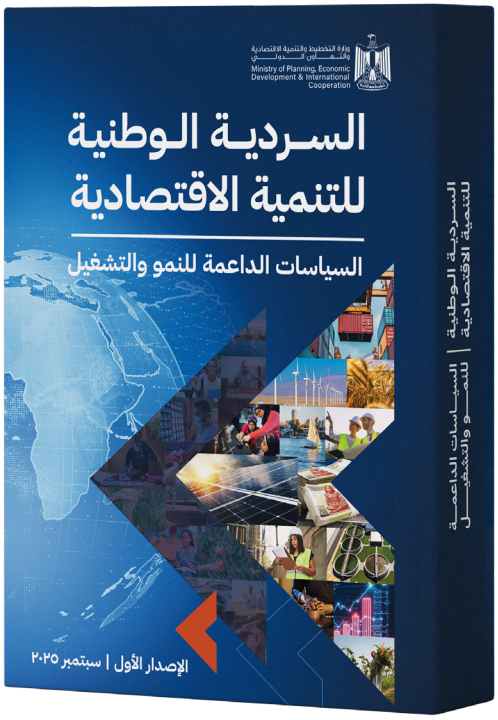
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل
الإصدار الأول | سبتمبر ٢٠٢٥

السـردية الـوطنية
للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

السـردية الـوطنية

الحوار المجتمعي

وعقب إطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حوارًا مجتمعيًا موسعًا مع خبراء الاقتصاد المستقلين وممثلي البرلمان والأحزاب، والكتاب والمفكرين، ورؤساء التحرير وممثلي وسائل الإعلام المختلفة والقطاع الخاص. الحوار المجتمعي يُعد أحد مراحل إعداد «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، بهدف إتاحة مساحة أوسع لمشاركة مختلف الأطراف ذات الصلة، خاصة خبراء الاقتصاد ومراكز الفكر والقطاع الخاص، في مناقشة السياسات والبدائل المطروحة. بدأت المشاورات في سبتمبر ٢٠٢٥، وعقدت جلسات متخصصة حول الفصول الخمسة الرئيسية للسردية: استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية والتجارة الخارجية، وكفاءة ومرونة سوق العمل، والتخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية. بخلاف جلسات الحوار المجتمعي فقد أتاحت الوزارة تفاصيل السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية عبر موقعها الإلكتروني، وأطلقت حملة «شارك»، من أجل تمكين مختلف الأطراف من المشاركة. ويشكّل هذا النهج التشاركي ركيزة أساسية لترسيخ السردية ليس باعتبارها إطارًا تقنيًا فحسب، ولكن كأجندة وطنية مشتركة ترتكز على المشاركة الواسعة والملكية الجماعية.

بعد شهرين من الحوار المجتمعي، تم إطلاق النسخة الثانية المُحدَّثة من السردية تحت العنوان الجديد «السردية الوطنية للتنمية الشاملة».

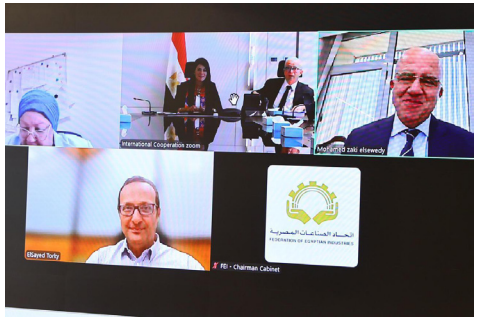

السردية الوطنية للتنمية الشاملة

خلال المؤتمر الصحفي لدولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قمتُ بعرض الإصدار الثاني من «السردية الوطنيه للتنميه الشامله: الإصلاحات الداعمة للنمو والتشغيل»، تنفيذًا لما أعلناه في سبتمبر ٢٠٢٥، بالانتهاء من الإصدار الثاني مع نهاية العامة.

يأتي الإصدار من السردية ليتضمن محورًا خاصًا بالتنمية البشرية تأكيدًا على أن المواطن هو محور التنمية وغايتها، حيث تُعد السردية هي الإطار العام للتنمية الشاملة الذي يُحقق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٤٠ والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي قائم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables ، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، فضلا عن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، وذلك استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

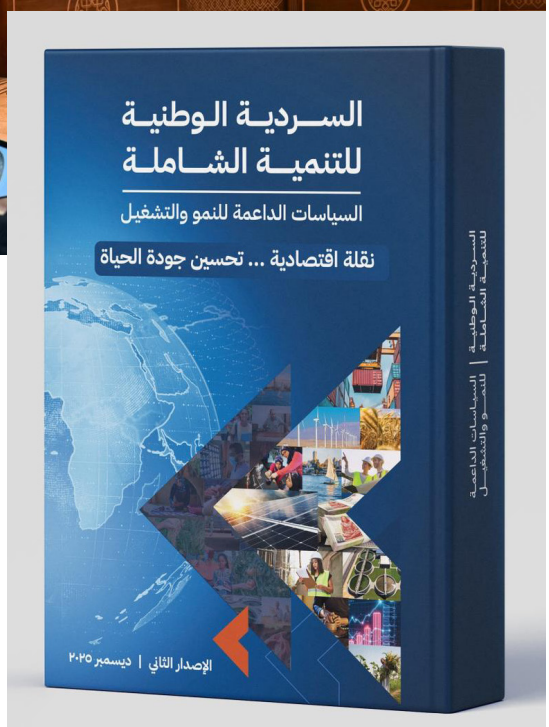

الملخص التنفيذي

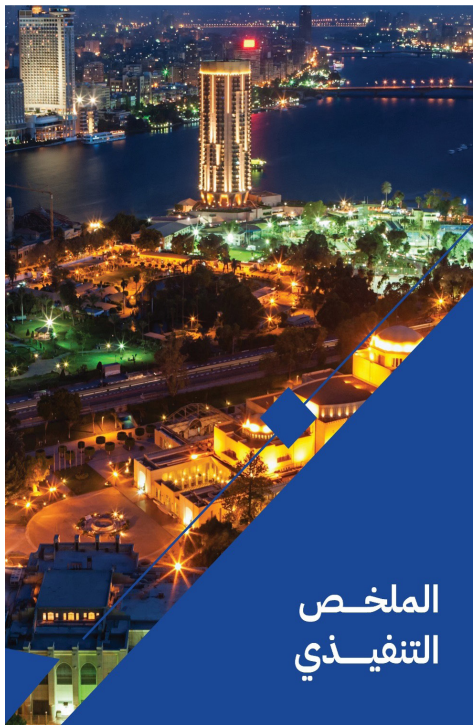

تتضمن السردية الوطنية مجموعة من المحاور الجوهرية والمتكاملة في مسار التنمية الشاملة، تُشكل معًا إطارًا تحليليًا متكاملًا يركز على تعزيز تنسيق السياسات والإصلاحات الهيكلية. كما يتضمن تحليلاً معمقًا لمسارات النمو والتشغيل في مصر، وأبرز محركات النمو، تأخذ في الاعتبار المساواة بين الذكور والإناث وقضايا التغير المناخي.

وتشمل هذه المحاور التنمية البشرية، وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الاستدامة المالية من خلال طرح السياسات المالية والنقدية، وحوكمة الاستثمارات العامة، والتمويل من أجل التنمية. كما تتضمن تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، بما في ذلك دور الهيئة العامة لقناة السويس، وزيادة جاذبية سوق المال غير المصرفي، إلى جانب تقديم حوافز للاستثمار العقاري، تطوير منظومة التجارة الخارجية، ودعم التنمية الصناعية، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل. وتولي هذه المحاور اهتمامًا خاصًا بالقطاعات ذات الأولوية، وفي مقدمتها الصناعة والسياحة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن الطاقة والموارد المائية والري باعتبارهما ركائز تمكينية لتعزيز القدرة على التوسع والنمو. كما تشمل التخطيط المكاني لتوطين التنمية الاقتصادية، والتحول الأخضر، وترسيخ التعاون الدولي والشراكات بما في ذلك السياسة الخارجية الداعمة للتنمية، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي أكثر إنتاجية وشمولًا واستدامة.

ويختتم كل محور بحزمة من السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي يتم ترجمتها إلى مستهدفات كمية وإطار اقتصاد كلي مبسط بأهداف قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠. وتختتم السردية بالبرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة التي تترجم المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية "البرامج والأداء" لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ.

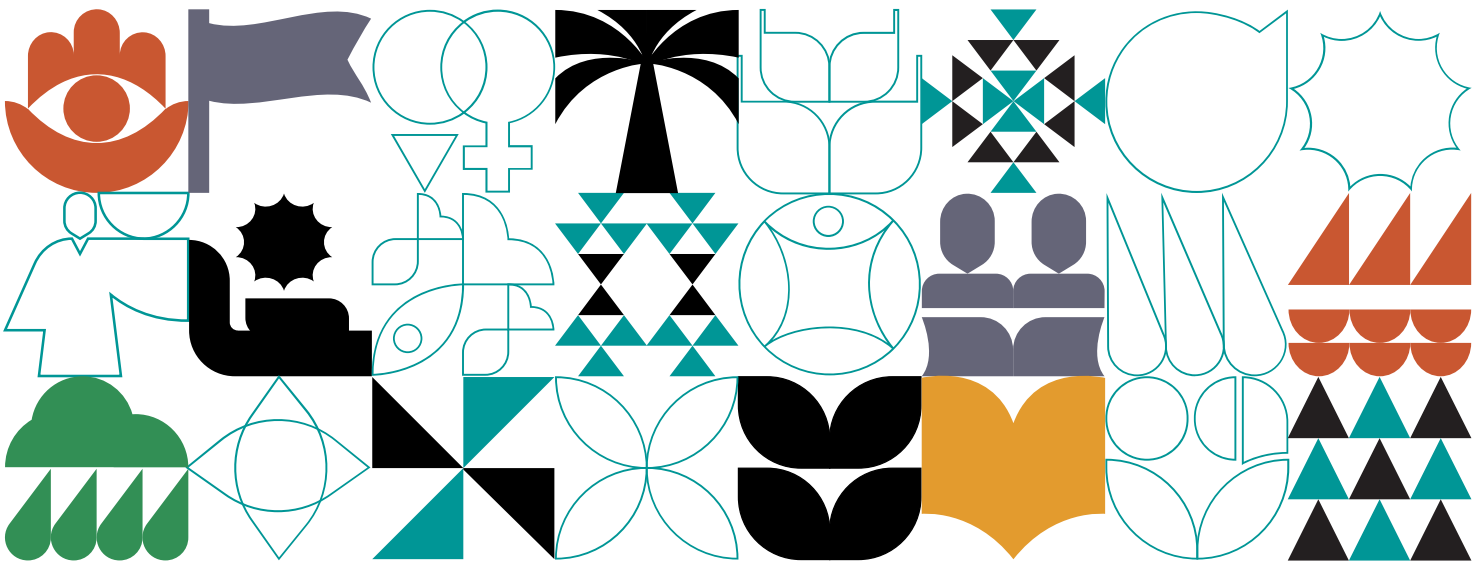

التنمية البشرية

يقدّم هذا المحور عرضًا متكاملًا لرؤية الدولة المصرية لتكثيف جهود التنمية البشرية باعتباره المحرك الأساسي لتحقيق نمو اقتصادي عالي الجودة وأكثر عدالة واستدامة، حيث ينطلق من التأكيد على أن المواطن هو محور التنمية وغايتها، وأن النمو الاقتصادي لا يكتسب قيمته إلا بقدر ما ينعكس على تحسين جودة حياة المواطنين. ويستعرض الفصل ملامح النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعيد الربط بين التنمية البشرية والنمو الإنتاجي، من خلال التركيز على الصحة والتعليم بمراحله المختلفة وتنمية المهارات والابتكار والعمل اللائق، مدعومًا بتوسيع منظومة التأمين الصحي الشامل لضمان إتاحة خدمات صحية متكاملة دون تمييز، ومنظومة الدعم والحماية الاجتماعية التي تجمع بين الدعم النقدي وبرامج التمكين الاقتصادي مثل «تكافل وكرامة»، كما يولي المحور أهمية خاصة لتوفير الحماية الغذائية ومتطلبات الأمن الغذائي. ويشمل المحور كذلك المبادرات الثقافية والقيمية التي تسهم في ترسيخ الهوية الوطنية وبناء الوعي، وفي مقدمتها «مبادرة دولة التلاوة»، إلى جانب المبادرات التنموية المتكاملة لتحسين جودة الحياة والعدالة المكانية مثل «حياة كريمة». ويتكامل هذا مع السياسات والبرامج الداعمة للخدمات الشبابية والرياضية. كما يتناول المحور الأطر المؤسسية والتخطيطية والتمويلية الداعمة لهذا التوجه، بما في ذلك التخطيط القائم على الأدلة، وآليات المتابعة والتقييم، والتحول الرقمي، والشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، موضحًا كيف يسهم هذا النهج الشامل في بناء رأس مال بشري مُمكّن، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وترسيخ مسار تنموي يوازن بين الإنتاجية والعدالة والاستدامة.

استقرار الاقتصاد الكلي

في ضوء أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يقدم المحور رؤية شاملة للإطار الاستراتيجي والسياسات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية بما يعزز قدرة مصر على تجاوز "فخ الدخل المتوسط". وينتقل الفصل إلى تقديم نبذة عن أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2003 إلى 2024، مستعرضًا مؤشرات المالية العامة والاستثمارات وأبرز مكونات الاقتصاد ومقوماته والفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، مع التركيز على التعقيد الاقتصادي والعوامل المؤثرة في القدرة التنافسية. ويستعرض الفصل مسار الإصلاح الاقتصادي منذ مارس 2024، موضحًا ركائز السياسة المالية في إطار استراتيجية المالية متوسطة الأجل، بما يشمل تطوير المنظومة الضريبية والجمركية لتعزيز العدالة والكفاءة وبناء الثقة مع مجتمع الأعمال، وتحسين إدارة دين أجهزة الموازنة وخفض أعبائه على المدى المتوسط، بما يساهم في خلق حيز مالي مستدام لزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية. كما يتناول المحور إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري القائم على تبني سعر صرف مرن واستهداف التضخم، ودوره في دعم الاستقرار الاقتصادي. ويعرض كذلك الجهود المبذولة لحوكمة الاستثمارات العامة ورفع كفاءتها، إلى جانب إعادة تعريف دور الدولة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص، في ضوء الإطار الاستراتيجي المُحدّث لسياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦-٢٠٣٠).

كما يتناول الفصل أهمية مواءمة الخطة الاستثمارية للدولة مع الموازنة متوسطة الأجل، وضمان الاتساق بين السياسات الاقتصادية المختلفة في سياق تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ويستعرض الفصل جهود تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS)، بهدف تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوجيهها بشكل فعال لدعم القطاعات ذات الأولوية، ومحددات الاقتراض الخارجي ضمن إطار مؤسسي يحدد الفجوة التمويلية ومصادر تمويلها، فضلًا عن دور التمويل التنموي الميسر في تحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

التنمية الصناعية

يتناول هذا المحور الإطار الاستراتيجي للتنمية الصناعية باعتبارها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل. ويستعرض المحور الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٣٠ والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بمحاورها السبعة، إلى جانب تحديد الصناعات الواعدة ذات الأولوية (٢٨ صناعة) ومعايير اختيارها بما يعكس توجه الدولة نحو تعميق التصنيع المحلي وتعظيم القيمة المضافة. كما يعرض جهود المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الداعمة لتسريع النمو الصناعي، بما في ذلك مساندة المصانع المتعثرة، وتيسير الحصول على الأراضي الصناعية، وتحسين بيئة الأعمال. ويتناول المحور القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي والصناعات المستقبلية الأقل كثافة في استهلاك الطاقة، مع التأكيد على التكامل مع استراتيجيات الاستثمار والتشغيل، فضلًا عن موقع مصر كمركز لوجستي وصناعي إقليمي ومحاور الربط مع دول الجوار الأفريقية. كما يناقش المحور تأثير آلية تعديل حدود الكربون على الصناعة المصرية، ومحاور الاستجابة الوطنية، والشراكات الدولية والبرامج المرتبطة بها، في إطار سياسات داعمة للتنمية الصناعية المستدامة.

الاستثمار

يعد الاستثمار المحلي والأجنبي محركًا استراتيجيًا لتوطين المعرفة ونقل التكنولوجيا وتعزيز التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، وخلق وظائف ذات إنتاجية مرتفعة بما يحفز النمو الإنتاجي طويل الأجل. وترتكز هذه الرؤية على استهداف القطاعات ذات القيمة المضافة والميزة النسبية، على رأسها الصناعة، والتكنولوجيا، والسياحة. وهو ما يتناوله محور الاستثمار حيث يستعرض الإطار الاستراتيجي والتشريعي والمؤسسي للاستثمار في مصر والالتزامات الدولية واتفاقيات الاستثمار الثنائية، مع التركيز على تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة. كما يستعرض الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، بما في ذلك منهجية تحديد القطاعات المستهدفة مثل الطاقة المتجددة، الصناعة، والتكنولوجيا. كما يتناول الفصل التكامل بين سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية، وآليات الترويج مثل الخريطة الاستثمارية، آلية التوافقات (Match-Making)، تنظيم الفعاليات والجولات الترويجية، الحملات الإعلامية والرقمية، رعاية المستثمرين، وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية والمنظمات الدولية. كما يتطرق الفصل إلى آليات حل المنازعات الاستثمارية عبر اللجان الوزارية ومراكز التسوية. ويختتم الفصل بالإصلاحات الهيكلية والبيئة التمكينية، بما في ذلك تنظيم وحوكمة الأعباء المالية، تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready، وخطوات الاستعداد لانضمام مصر للتقرير في 2026، مع استعراض للإصلاحات الهيكلية الشاملة المنفذة والمزمع تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين مناخ الاستثمار بشكل مستدام، مما يوفر رؤية واضحة ومتكاملة لكل من صناع القرار والمستثمرين على حد سواء.

هيئة قناة السويس

يستعرض هذا المحور المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) بوصفها منصة متكاملة للاستثمار الصناعي والخدمي واللوجستي، ويسلط الضوء على مزاياها التنافسية التي تجعلها إحدى الركائز الأساسية لجذب الاستثمارات. ويشمل ذلك موقعها الاستراتيجي على أحد أهم ممرات التجارة العالمية «قناة السويس»، وما تتمتع به من بنية تحتية متطورة، وحوافز جمركية وضريبية جاذبة، إلى جانب منظومة «الشباك الواحد» الرقمية التي تسهم في تيسير الإجراءات وتسريع إنجاز الأعمال. كما يستعرض المحور الفرص الاستثمارية الواعدة في عدد من القطاعات الاستراتيجية، من بينها الهيدروجين الأخضر، والبطاريات، والمنسوجات، والصناعات الدوائية والغذائية والهندسية. وفي هذا السياق، تمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس محوّرًا متكاملًا وضروريًا ضمن السياسات والاستراتيجيات التي تناولها محور الاستثمار، وتسهم في تقديم صورة شاملة ومترابطة لبيئة الاستثمار في مصر.

القطاع المالي غير المصرفي

ولاستكمال تكوين صورة شاملة لتعزيز بيئة الأعمال لبيئة الاستثمار في مصر، يركز هذا المحور على جهود هيئة الرقابة المالية لتعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع المالي غير المصرفي من خلال برنامج إصلاحي شامل. تقوم هذه الجهود على تطوير الإطار التشريعي، تعميق الأسواق المالية، وتعزيز التحول الرقمي والحوكمة، بهدف خلق بيئة استثمارية أكثر أمانًا وشفافية، مع أدوات مالية متنوعة وسيولة أعلى. تشمل الإصلاحات أيضًا تطوير قطاع التأمين وتحسين كفاءة الهيئات التنظيمية، بما يعزز قدرة السوق على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق نمو مستدام.

الاستثمار العقاري

يتناول هذا المحور الرؤية الاستثمارية لقطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية التي تهدف إلى تحفيز بيئة استثمارية تنافسية ومستدامة تجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعظم العائد الاقتصادي وتحسن جودة الحياة، من خلال زيادة فرص الاستثمار في مشروعات العمران المتكامل لمدن الجيل الرابع عبر سياسات حوافز وتيسير، وتحفيز مصادر تمويل مستدامة مثل الصناديق العقارية والملكية الجزئية والتحول الرقمي، وتفعيل أدوات التمويل لتعظيم الشراكات الاستراتيجية. كما يركز على تحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء، مع حوافز تشمل تخفيضات ضريبية وإدارية وزيادة معاملات الاستغلال ومهل تنفيذ إضافية بناءً على شهادات الهرم الأخضر، إلى جانب دعم الاستثمارات المتنوعة في التعليم والفنادق والطب والتجارة. ويستند المحور إلى ثلاثة أهداف استراتيجية مدعومة بإجراءات رئيسية وفرعية ومؤشرات أداء محددة، مع إصلاحات تشمل الترويج للمدن الجديدة وإنشاء خرائط تفاعلية للفرص ونافذة موحدة للإجراءات لضمان كفاءة التنفيذ وجذب الاستثمار خلال ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

نظرة قطاعية

وفي ضوء توجه الدولة نحو نموذج اقتصادي قائم على التنافسية والتصدير، تم تخصيص محور كامل للنظرة القطاعية، مع التركيز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة العالية، مثل السياحة، الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها محركات رئيسية للنمو. إلى جانب الطاقة، والموارد المائية والري كقطاعات تمكينية تعزز القدرة على التوسع والنمو. كما يتناول القسم الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الداعمة لكل من هذه القطاعات ويهدف هذا الطرح إلى إبراز كيفية توظيف مضاعف التشغيل في تحديد أولويات التدخلات والسياسات بما يدعم التحول الهيكلي، ويعزز القدرة التنافسية، ويحقق نموًا مستدامًا قائمًا على خلق فرص عمل لائقة.

التجارة الخارجية

يمثل التكامل بين السياسة التجارية والاستثمارية ركيزة أساسية لبناء منظومة اقتصادية تنافسية وتعزيز القدرة التصديرية. وفي هذا السياق، يستعرض المحور التالي اتجاهات التجارة الخارجية العالمية والإقليمية والمصرية، ويقدم الإطار الاستراتيجي والتشريعي لتعزيز تنافسية مصر في الأسواق الدولية. كما يوضح أسس وثيقة السياسة التجارية لمصر التي تحدد الأولويات القطاعية والآليات العملية لتحفيز الصادرات وتنويعها، وتسهيل دخول المنتجات المصرية للأسواق الدولية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني. ويخصص المحور جزءًا مهمًا للاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الدول والتكتلات الإقليمية، مع التركيز على الاتفاقيات التي تعزز الوصول إلى الأسواق، وتقليل الحواجز الجمركية، وتوسيع فرص التعاون الاقتصادي. كما يولي اهتمامًا بتعميق التعاون الإقليمي على مستوى القارة الأفريقية، بما في ذلك التكامل مع الاتحاد الأفريقي والمبادرات القارية لتسهيل التجارة البينية، وتعزيز القدرات التنافسية للدول الأعضاء. ويختتم باستعراض الإصلاحات والبيئة التمكينية لدعم التجارة الخارجية، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين البنية التحتية اللوجستية، وتشجيع الرقمنة، وتوفير بيئة تنظيمية مستدامة تساعد على نمو الصادرات وجذب الاستثمارات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

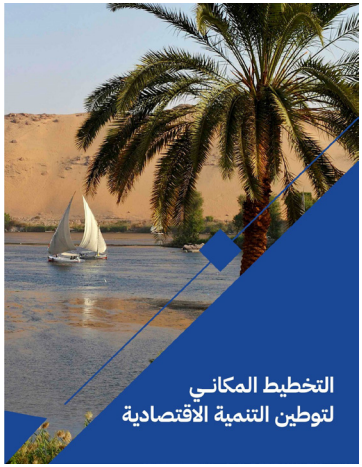

التخطيط المكاني

تمثل التنمية المكانية المتوازنة مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الإقتصادية وخلق فرص العمل على نحو أكثر شمولًا، وبالتالي يتناول فصل التخطيط المكاني لتوطين التنمية الاقتصادية الجهود المبذولة لتفعيل قانون التخطيط العام للدولة على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية وضمان التكامل مع قانون البناء الموحد وقانون المالية العام الموحد والإدارة المحلية المرتقبة، بما يعزز كفاءة منظومة التخطيط القومي والمحلي. ويبرز في هذا الإطار ثلاثية التوطين الفعّال، التي تقوم على الدمج المتكامل بين البرامج المحلية المطوّرة وخطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية. ويؤكد هذا الجزء على الدور المحوري للبيانات والأدلة في صياغة سياسات تنموية دقيقة وفعّالة، من خلال الاعتماد على الدراسات الإحصائية والمؤشرات التنموية، وتوظيفها في تحديد أولويات التدخل وتوجيه الموارد للمناطق الأكثر احتياجًا. ويتناول أيضًا آليات تعزيز التنافسية بين المحافظات، وفي مقدمتها مؤشر تنافسية المحافظات. ويستعرض أمثلة على المبادرات والمشروعات التنموية الجارية مثل "حياة كريمة" وبرنامج "سكن كل المصريين"، بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال والسياسات المستقبلية لتعزيز النمو والتشغيل على المستوى المحلي، بما يحقق تنمية شاملة ومستدامة للمجتمعات المحلية. وفي سياق دمج البعد البيئي في التنمية المحلية، يسلط الفصل الضوء على جهود توطين العمل المناخي من خلال المبادرات الوطنية، مثل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وبرنامج "نُوفي"، وغيرها من المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

التحول الأخضر

يشكّل التحول الأخضر محورًا أساسيًا لضمان تحقيق نمو مستدام، حيث يسهم في مواجهة تغيّر المناخ، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص عمل جديدة. وفي هذا الإطار، يستعرض محور التحول الأخضر الأطر والاستراتيجيات الوطنية الداعمة للانتقال الأخضر، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ ٢٠٥٠، والمساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة. ويتطرق أيضًا إلى الحوكمة والإطار التنظيمي للعمل المناخي، وآليات دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي. ويولي المحور اهتمامًا خاصًا بدور القطاع الخاص والاستثمارات الخضراء في تمويل العمل المناخي، مع تسليط الضوء على أدوات التمويل المستدام ومنصة «نُوَمّي» كأداة عملية لتعبئة التمويل التنموي الميسّر لمشروعات الخفيف والتكيف. كما يتناول تطوير المهارات الخضراء من خلال مبادرات تعليمية وتدريبية، تربط التعليم الفني والمهني باحتياجات الاقتصاد الأخضر وتدعم الانتقال العادل في القطاعات المختلفة. وأخيرًا، يبرز الفصل السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تعزز التحول الأخضر، بما فيها نظام MRV للانبعاثات وأسواق الكربون والحوافز للطاقة النظيفة والإدارة المستدامة للمياه والتحول الصناعي الأخضر والمالية الخضراء وتجارة متوافقة مع آلية حدود الكربون لتعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية.

كفاءة ومرونة سوق العمل

يُولي النموذج الاقتصادي الجديد أولوية استراتيجية لتنمية المهارات وتعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال، باعتبارها من الركائز الأساسية للنمو المستدام والتحول الهيكلي. يركز المحور الخاص بالتشغيل على تحليل سوق العمل المصري في السياق المحلي والعالمي، مستعرضًا أنماط النمو والإنتاجية، وخصائص التوظيف في القطاع الخاص والعمل غير الرسمي، إلى جانب الإطار التشريعي والاستراتيجي الذي يحكم سوق العمل في مصر. كما يتناول الفصل أبرز الاستراتيجيات لتعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الفني، باعتبارهم محاور أساسية لدفع النمو وتعزيز الإنتاجية وتوليد فرص العمل اللائقة، لا سيما للشباب والمرأة.

ويتناول المحور السياسات الداعمة للنمو والتشغيل مثل: بناء منظومة مهارية متكاملة تلبي احتياجات الاقتصاد الإنتاجي، وتعزز التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المهارات الفنية والتقنية، اندماج القطاع غير الرسمي، تعزيز مشاركة المرأة، التحول الرقمي، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا. وفي موازاة ذلك، تعمل الدولة على تعزيز بيئة ريادة الأعمال والابتكار من خلال إصلاح الأطر التشريعية والتنظيمية، وتيسير النفاذ إلى التمويل، وتطوير الحوافز الموجهة للقطاعات الناشئة. ويُسهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة ومرنة، وزيادة مساهمة الاقتصاد المعرفي في النمو، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور أكبر في دورة النمو الاقتصادي. كما يسلط الفصل الضوء على أهمية الربط بين سياسات التشغيل وسياسات الاستثمار والتنمية الصناعية.

التعاون الدولي والشراكات

استكمالًا لما ناقشته المحاور الأخرى حول السياسات والبرامج الإصلاحية، يلعب التعاون الدولي والشراكات دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال نقل الخبرات الدولية، وحلول تمويل مبتكرة والدعم الفني، وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية. كما تعتمد السياسة الخارجية المصرية على تنويع العلاقات مع الشركاء الدوليين وتوظيف الثقل الإقليمي والدولي لدعم الأولويات الوطنية وتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، يتناول الفصل آليات التمويل المبتكرة مثل مبادلة الديون والضمانات لتحفيز النمو والاستقرار المالي، إضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يسلط الضوء على التمويل التنموي الميسر لتمكين القطاع الخاص، وريادة الأعمال كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل. ويختتم الفصل بالتركيز على التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل إطلاق استراتيجيات تعزيز التعاون مع إفريقيا، والبريكس، فضلًا عن أهمية التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال تفعيل اللجان المشتركة إلى جانب إبراز دور المؤسسات المالية والضمنية الإقليمية في دعم الأنشطة التجارية والصناعية.

المستهدفات الكمية

يأتي هذا الجزء ليُترجم أولويات الإصلاح الهيكلي والحلول المقترحة التي تم استعراضها إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، وذلك ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠، وما هو مأمول تحقيقه بحلول عام ٢٠٥٠. ويعتمد هذا الإطار على ثلاثة سيناريوهات رئيسية، تشمل السيناريو الأساسي الذي يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية، وسيناريو الإصلاح المتسارع الذي يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، إلى جانب السيناريو المتحفظ الذي يأخذ في الاعتبار مخاطر المتغيرات المتسارعة التي تفرضها المستجدات الإقليمية والدولية.

البرنامج التنفيذي للسردية

يتناول هذا الجزء البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الإطار العملي لترجمة السردية إلى خطة تنفيذية واضحة، حيث تم في هذا السياق ترجمة أهداف السردية إلى تسع أولويات استراتيجية تشكّل الإطار الحاكم لتصميم البرنامج التنفيذي، وتندرج ضمن مخرجين رئيسيين هما: تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وضمان توزيع عادل لعوائده. ويعرض الجزء كيفية ربط هذه الأولويات بين الأداء التنموي والأداء المالي، بما يتيح قياس الأثر الفعلي للإنفاق العام من خلال مؤشرات أداء كمية وإطار زمني محدد. كما يوضح اتساق البرنامج التنفيذي مع الإطار الموازني متوسط المدى، ومع أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، واعتماده على منهجية «البرامج والأداء» كآلية لضمان ربط الموازنة بالأهداف الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ عبر مختلف الجهات المعنية.

ويستعرض الجزء كذلك هيكل البرنامج التنفيذي القائم على تقسيم الأهداف إلى أهداف أفقية تمثل أولويات مشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين الجهات المختلفة لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري وأهداف رأسية خاصة بكل وزارة أو جهة، ترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية، بما يضمن وضوح الأدوار وربط الموارد بالنتائج التنموية المستهدفة، مع اعتبار تمكين المرأة والشباب وتعزيز التمويل أهدافًا مشتركة عابرة لكافة الأولويات الاستراتيجية.

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

تستند السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل، متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر، بما يعزز عوائد النمو growth dividends وعدالة التوزيع. ويُبرز الجزء دور البرنامج بوصفه حجر الزاوية في دعم هذا التحول، إذ لا يقتصر على تحفيز النمو، بل يستهدف ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز قدرته على الصمود، وتنويع الهيكل الإنتاجي، ورفع كفاءة الاقتصاد وتنافسيته. وفي هذا الإطار، يستعرض الجزء أبرز الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية والمالية والقطاعية والاجتماعية ذات الأولوية التي تم تنفيذها، وكذلك الإصلاحات الجاري والمزمع تنفيذها ضمن البرنامج، والذي يُترجم إلى أكثر من 400 سياسة وإجراء تنفذها نحو 50 جهة حكومية ووطنية

وفي هذا السياق، فإن جوهر السردية الوطنية للتنمية الشاملة يقوم على علاقة تكاملية واضحة بين استقرار الاقتصاد الكلي وصياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية: فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو المستدام

يستعرض هذا الفصل مسار نمو الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والخطط الاستراتيجية للحكومة للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وما بعدها، والمُمكّنات المؤسسية الرئيسية التي ستسهم في ترجمة الخطط إلى نتائج.

أداء الناتج المحلي الإجمالي والزخم القطاعي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

هذا الجزء مقتطف من مذكرة الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوية الصادرة عن الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية.

نتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها منذ مارس ٢٠٢٤، أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن استمرار ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ليُسجّل نحو ٥%، مُقارنة بمُعدّل النمو المُسجّل خلال الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق والذي بلغ ٢.٤%، وهو أعلى مُعدّل نمو ربع سنوي تم تحقيقه منذ ثلاثة أعوام.

وقد ساهَم هذا الأداء في رفع مُعدّل النمو السنوي للعام المالي ٢٠٢٤/٢٥ إلى نحو ٤.٤%، مُقارنة بمُعدّل النمو المُتواضِع الذي تم تسجيله خلال عام ٢٠٢٣/٢٤ البالغ نحو ٢.٤%، مُتجاوزًا بذلك مُعدّل النمو المُستهدف للعام والمُقدّر بنحو ٤.٢%. حيث يُؤكّد التعافي المُحقّق مرونة الاقتصاد المصري في مُواجهة الصدمات الخارجيّة المُتتالية التي تعرّض لها خلال الفترة السابقة، وذلك نتيجة للسعي الدائم لتطبيق السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي وحوكمة الإنفاق الاستثماري العام، وتحفيز زيادة مُساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد مدفوعا باستمرار الحكومة في الالتزام بأجندة الإصلاح التي تم وضعها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة.

وقد جاء النمو خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مدفوعًا بالنمو المُرتفع الذي شهده عدد من القطاعات الرئيسة، أهمّها قطاع السياحة، قطاع الصناعات التحويليّة غير البترولية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يعكس نموذج اقتصادي يرتكز على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تُمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار، وفق ما تم توضيحه تفصيلا في «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».

كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخاصة ارتفعت لتصل إلى ٣٥% من إجمالي الاستثمارات، متجاوزة الاستثمارات العامة، ومسجلة أعلى نسبة لها خلال خمس سنوات.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

تحليل زخم النمو، والأداء القطاعي، واتجاهات الاستثمار

لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر ٥% خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، حيث وصل إلى ٥.٣%.

ويعكس ذلك التأثير الملموس للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الجارية التي تعزز الاقتصاد الحقيقي، وتجذب نشاط القطاع الخاص، وتوجه نموذج النمو نحو القطاعات القابلة للتداول ذات الإنتاجية العالية مثل الصناعة والسياحة والاتصالات. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخاصة تمثل حوالي ٦٧% من إجمالي الاستثمارات، مما يعكس الالتزام بسقف الاستثمارات العامة.

تحسن التصنيف الائتماني

خلال عام ٢٠٢٥، رفعت وكالة ستاندارد آند بورز العالمية، التصنيف الائتماني السيادي لمصر على المدى الطويل من 'B-' إلى 'B' ، وذلك للمرة الأولى منذ سبع سنوات. وأكدت التصنيف الائتماني السيادي على المدى القصير عند 'B'، مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس ذلك الجهود المستمرة والتنسيق عبر الوزارات والجهات الحكومية، خاصة من قبل وزراء المجموعة الاقتصادية والبنك المركزي.

يمثل هذا الارتفاع تأكيدًا للثقة في مسار الإصلاح المصري ويعكس تحسن توقعات النمو، والموازين الخارجية، والمرونة، مما يؤكد أن التزامنا الجماعي بالإصلاح يحقق نتائج ملموسة للاقتصاد وللمواطنين.

كما يُعزز هذا التصنيف، توجهات «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»؛ التي تقدّم نموذجًا اقتصاديًا واضحًا قائمًا على الاستقرار الاقتصادي الكلي كمحور أساسي، والانتقال نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وتعقيدًا، وسلاسل قيمة أقوى، مدعوماً ببرنامج إصلاح هيكلي محدد زمنياً يعزز القدرة التنافسية، ويزيد من مشاركة القطاع الخاص، ويعيد تعريف دور الدولة.

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

شهد هذا العام سلسلة من الاجتماعات في مجلسي النواب والشيوخ، واللجان النوعية، لمناقشة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

وركزت المناقشات على سقف الاستثمارات العامة كجزء من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقليص دور الدولة. علاوة على ذلك، تم تخصيص ٤٧% من الاستثمارات الحكومية للتنمية البشرية والاجتماعية في هذه السنة المالية، مقارنة بـ ٤٥% في العام الماضي، مما يؤكد التزامنا بالنمو المتمركز حول الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص ٣٥% من الاستثمارات للتنمية الصناعية والبنية التحتية، مع تركيز ١٨% على التنمية المحلية.

وقدمت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عددًا من العروض التقديمية خلال الاجتماعات المختلفة بمجلس النواب، حول التحول للقطاعات الإنتاجية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية وتطور تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»، وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتزام الدولة بزيادة مشاركة القطاع الخاص.

اقتصاد أكثر جاهزية للمستقبل

توضح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، رؤية عامة لتطور الاقتصاد الكلي وجهود التنمية في العام المالي، استنادًا إلى أولويات رئيسية من أبرزها الالتزام سقف الإنفاق الاستثماري، فضلًا عن تعزيز النهج التشاركي في إعداد الخطة في إطار الالتزام بقانون التخطيط رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢، واتباع الأدوات التخطيطيّة المُتطورّة التي استحدثتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي لرفع كفاءة الاستثمار العام ومُتابعة التمويلات الدوليّة والاستثمارات العامة، ومُتابعة وتقويم الأداء. وقد تم اعتماد الخطة من مجلسي النواب والشيوخ بعد مناقشات مستفيضة سواء على صعيد الجلسات العامة أو النوعية.

ورغم الاضطرابات الاقتصادية العالمية المستمرة، من التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد وتشديد الأوضاع المالية العالمية، واصلت مصر تنفيذ أجندتها للإصلاح الهيكلي والمالي. تعكس خطة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نهجاً متطوراً للتخطيط الوطني: يعتمد على البيانات، ويتسم بالشفافية، ويرتكز على رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الحكومة، والاستراتيجيات القطاعية، إنه يبني على الدروس المستفادة مع دمج أدوات التخطيط الحديثة التي تعزز المراقبة والتقييم وحوكمة الاستثمار العام.

وخلال عرضها أمام مجلس النواب، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، التزام الحكومة بالموازنة بين الإصلاح والشمول، مشيرة إلى أن "الخطة ليست مجرد خارطة طريق للنمو، بل إطار للمرونة والكفاءة، يضمن أن كل جنيه يتم استثماره يترجم إلى قيمة حقيقية للمواطنين والاقتصاد".

حوكمة الاستثمار العام

أحد المحاور الرئيسية للخطة الجديدة هو تعزيز الحوكمة والكفاءة في الاستثمار العام، حيث نفذت الوزارة سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين تقييم المشروعات، وتعزيز أنظمة المراقبة، وتطبيق أدوات البيانات المكانية لمواءمة الاستثمارات بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية. ويشمل ذلك: اعتماد منهجية جديدة لإعداد خطط التنمية الوطنية، تدمج مبادئ الاستدامة وتوسع حصة المشروعات الخضراء. واستخدام منصات تخطيط رقمية متقدمة تعزز الشفافية وتتيح التتبع الفوري لأداء الاستثمار. وتعزيز التنسيق المستمر مع المجلس القومي للأجور والشركاء القطاعيين لضمان توافق سياسات الأجور مع الإنتاجية وأهداف العدالة الاجتماعية.

ويتوافق إطار الحوكمة مع أفضل الممارسات الدولية، ويضمن تخصيص الموارد المالية المحدودة للمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى؛ وهي ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي مع تمكين ديناميكية القطاع الخاص.

وقد نجحت تلك الإجراءات في خفض الاستثمارات العامة لنحو ٩٢٢ مليار جنيه بخطة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل المستهدف والمقدر بنحو تريليون جنيه، وهو ما يعكس التزام حقيقي من الحكومة بتمكين القطاع الخاص.

التركيز الاستراتيجي وتخصيص الموارد

وثيقة الخطة تبرز التأثيرات المُتوقّعة للتحرّكات الإصلاحيّة التي أجريت على مُستوى أداء الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصاديّة المُختلفة، والتي ارتكزت عليها الخطة لاستهداف تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي ٤.٥% في عام ٢٠٢٥/٢٦، ومع ظهور معدلات النمو في الربع الأول من العام فمن المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد المعدلات المستهدفة وصولًا إلى ٥% أو أكثر بنهاية العام.

ويُقدر إجمالي الاستثمارات المخطط لها بـ ٣.٥ تريليون جنيه، وتمثل ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، منها ١.٩٤ تريليون جنيه (٦٣%) من الاستثمارات الخاصة، بينما ستكون ١.١٦ تريليون جنيه (٣٧%) استثمارات عامة. يمثل هذا استمراراً لتطبيق سياسة سقف الاستثمار العام، المصممة لتعزيز الانضباط المالي وإتاحة مساحة مالية أكبر لتوسع القطاع الخاص.

يعكس تخصيص الخطة أولويات مصر التنموية طويلة الأجل وفلسفتها التي تضع الإنسان في المركز:

٤٧% من الاستثمارات الحكومية موجهة نحو التنمية البشرية والاجتماعية، مقابل ٤٥% في العام السابق، مما يعزز التزام مصر بالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعي.

٣٥% مخصصة للتنمية الصناعية والبنية التحتية، مما يدفع التحول من اقتصاد قائم على الاستهلاك إلى اقتصاد موجه للإنتاج والتصدير.

١٨% لدعم التنمية المحلية، مما يضمن أن يكون النمو شاملاً مكانياً ومتوازناً إقليمياً.

تتوافق هذه التخصيصات أيضاً مع البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتحول الموضح في السردية الوطنية، من القطاعات غير القابلة للتداول إلى القطاعات القابلة للتداول التي تدفع خلق الوظائف، والقدرة التنافسية، وعائدات النقد الأجنبي.

تعزيز المرونة

خلال الجلسات المختلفة بمجلسي النواب والشيوخ، أكدت المناقشات حول خطة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ على الإجماع الوطني بشأن الحاجة إلى إعادة هيكلة الكيانات الاقتصادية، وتحسين الكفاءة، ودعم القطاعات القابلة للتداول. تُستكمل هذه الجهود بالتنفيذ المستمر للبرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، الذي يواصل تحديث القاعدة الصناعية لمصر، ودعم تنوع الصادرات، ودمج الابتكار والرقمنة في أنظمة الإنتاج.

كما أبرزت الدكتورة رانيا المشاط في لقاءاتها، أن تلك الإصلاحات تم وضعها بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية، لجعل اقتصاد مصر ليس فقط أكبر، بل أقوى وأكثر تنوعاً ومرونة، يمكنه خلق وظائف ذات جودة وجذب استثمارات طويلة الأجل.

نحو تمويل فعال للتنمية

يرتبط تصميم الخطة وتنفيذها بشكل مباشر بإطار تمويل التنمية في مصر، الذي يسعى لضمان مساهمة كل مشروع وطني في النمو المستدام والصمود المالي على المدى الطويل. من خلال الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، ومنصات التنسيق بين القطاعين العام والخاص، تواصل الوزارة سد الفجوة بين أولويات السياسة وتدفقات التمويل.

من خلال الجمع بين الحوكمة القوية والتمويل المبتكر، لا ترسم خطة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ المسار للسنة المالية القادمة فحسب، بل تُشكّل ركيزة أساسية لخطة التنمية متوسطة الأجل (٢٠٢٦/٢٧ ـ ٢٠٢٩/٣٠)، مما يطلق دورة تحويلية من النمو والشمول والمرونة من أجل مصر المستعدة للمستقبل.

ركائز خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

تمثل السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نقطة تحول في تطور منظومة التخطيط الوطني لمصر: إنها أول سنة مالية كاملة تحت مظلة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بعد الدمج المؤسسي. يمثل هذا التحول الهيكلي أكثر من مجرد إعادة تنظيم إداري؛ إنه يجسد نموذجاً متكاملاً جديداً يربط التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ضمن إطار استراتيجي واحد. وبذلك، فإنه يضمن الاتساق عبر السياسات المالية والهيكلية والتمويل، ويعزز الصلة بين الأولويات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.

ويأتي في صميم هذا التحول إطار تمويل التنمية، وهو آلية سياسات رئيسية تنسّق التخطيط المحلي مع استراتيجيات التمويل المستدام. يستفيد الإطار من كل من الموارد العامة والتمويل الميسر من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لمصر، مما يضمن أن كل استثمار وطني يحشد رأسمال إضافي ويدعم أجندة الإصلاح الأوسع. يتيح هذا النهج نشر الموارد بشكل أكثر تنسيقاً وكفاءة واستهدافاً؛ وهو أمر ضروري للمضي قدماً في تحقيق أهداف النمو في مصر وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

ومن أهم الابتكارات في عملية تخطيط ٢٠٢٥/٢٠٢٦ في اعتماد إطار موازنة متوسط الأجل (٢٠٢٥/٢٠٢٦-٢٠٢٨/٢٠٢٩)، والذي يوحد أطر التخطيط بين وزارة التخطيط ووزارة المالية. يعزز هذا النهج المتكامل القدرة على التنبؤ المالي، ويحسن كفاءة الإنفاق العام، ويدعم تحديد أولويات المشروعات التنموية عالية التأثير. كما يمكن الحكومة من مواءمة الخطط السنوية بشكل أفضل مع الأهداف الاستراتيجية الأطول أجلاً ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

تماشياً مع مبادئ القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن التخطيط العام، تم إعداد خطة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ من خلال عملية تشاركية وقائمة على الأدلة. وقد نسقت الوزارة بشكل وثيق مع الوزارات القطاعية والمحافظات والجهات المنفذة، لضمان أن تعكس الخطة النهائية الأولويات المحلية والفجوات التنموية. ودُعمت هذه العملية بأدوات تخطيط ومتابعة متقدمة، بما في ذلك أنظمة البيانات المكانية، ومنصات تتبع الاستثمار، وآليات تقييم الأداء، المصممة لتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الاستثمار العام.

كما تُركز وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على تطبيق فكر الأولويات لترشيد أوجه الإنفاق العام ورفع كفاءته، والذي يُعطي أولويّة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في قطاعات الزراعة والصناعة التحويليّة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات الأخرى التي تحظى فيها مصر بميزة نسبيّة كالسياحة واللوجستيّات، بجانب أولويّات القطاعات الخدميّة المعنيّة بخدمات الصحّة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي، مع مُراعاة التوزيع الإقليمي للاستثمارات المحليّة للحد من التفاوتات في الفجوات التنمويّة بين مُحافظات الجمهوريّة.

لأول مرة في تاريخ مصر، بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة بموجب الخطة ٣.٥ تريليون جنيه مصري، مقارنة بـ ٢.٦ تريليون جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و ١.٨ تريليون جنيه في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو دليل واضح على طموح البلاد للحفاظ على زخم النمو رغم التحديات العالمية. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٧.١%، ارتفاعاً من ١٥% في السنة المالية السابقة، مما يشير إلى تعافي تكوين رأس المال وثقة المستثمر الخاص. وتستهدف الخطة 1.94 تريليون جنيه من الاستثمارات الخاصة، تمثل ٦٣% من إجمالي الاستثمارات، مقابل ٣٧% في الاستثمارات العامة، وهو ما يمثل تحولاً عن الاتجاهات التاريخية وخطوة رئيسية نحو نموذج نمو أكثر اعتماداً على السوق.

من خلال الحفاظ على الانضباط الاقتصادي الكلي، والمضي قدماً في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وتعزيز التحول نحو القطاعات القابلة للتداول والموجهة للتصدير، تعكس خطة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ المرحلة التالية من التحول في مصر؛ وهي مرحلة تسعى لترسيخ الإصلاح، وإطلاق العنان للمبادرة الخاصة، ووضع الأسس لنمو مستدام وشامل ومرن.

وتمثل هذه الإصلاحات المؤسسية والمنهجية معاً الركيزة الاساسية لـ "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل والمرونة"؛ وهي نموذج تطلعي يضع نظام التخطيط المصري كأداة لتنسيق السياسات ومحفز للاستثمار والفرص في جميع قطاعات الاقتصاد.

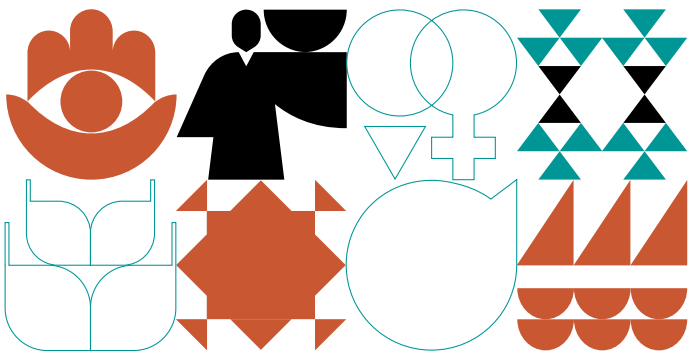

ركائز خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

بناءً على الأسس التي أرستها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إعداد أول خطة تنمية متوسطة الأجل لمصر (٢٠٢٦/٢٠٢٧ ـ ٢٠٢٩/٢٠٣٠) ــ وهو إطار تطلعي مصمم لتعزيز القدرة على التنبؤ المالي، والتماسك الاستراتيجي، واستمرارية السياسات.

وتمثل هذه الخطة تطوراً طبيعياً في هيكل التخطيط المصري، مما يعكس انتقال الدولة نحو آفاق الموازنة والتخطيط متوسطة الأجل كما هو منصوص عليه في القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن المالية العامة الموحد وقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

تهدف الخطة متوسطة الأجل إلى مواءمة مسار التنمية في مصر مع أهدافها طويلة الأجل ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، مع ترجمة أولويات «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل» إلى أهداف متوسطة الأجل قابلة للقياس. ويوفر هذا الإطار متعدد السنوات تكاملاً للسياسات المالية والهيكلية والقطاعية ــ مما يضمن أن تتحد الخطط السنوية في استراتيجية وطنية متماسكة للنمو وتوفير الوظائف وتعزيز المرونة. ويعكس إعداد الخطة رؤية وأهداف الوزارة بعد دمج ملفات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مما يجمع تصميم السياسات والتمويل والتقييم ضمن إطار مؤسسي واحد.

في جوهرها، ترسخ الخطة متوسطة الأجل التزام مصر بالاستقرار الاقتصادي الكلي، وتمكين القطاع الخاص، وحوكمة الاستثمارات العامة الرشيدة، ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر والرقمي. كما تعزز الخطة التزام الحكومة بالحفاظ على سقف الاستثمار العام مع حشد مصادر تمويل متنوعة ــ بما في ذلك تمويل التنمية، والأدوات المدمجة، ورأس المال الخاص ــ ضمن إطار تمويل التنمية والاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل.

وتتبنى الخطة نهجاً تشاركياً وقائماً على البيانات. وتشرك الوزارة جميع الوزارات القطاعية والمحافظات وممثلي القطاع الخاص وشركاء التنمية في عملية التصميم، بدعم من أدوات التخطيط الرقمي والمكاني المتقدمة التي تعزز الشفافية والرصد والتقييم. ويُمكّن هذا النظام المتكامل من تحديد الأولويات القائم على الأدلة، مما يضمن توجيه الموارد نحو المشروعات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأعلى.

وتمهد خطة التنمية متوسطة الأجل الطريق لاقتصاد مصري جاهز للمستقبل ــ أكثر تنوعاً وإنتاجية ومرونة. ومن خلال دمج التخطيط والتمويل، وتعزيز التنسيق المؤسسي، والتركيز على الإدارة القائمة على النتائج، تمثل الخطة خطوة كبيرة في تفعيل الرؤية الأساسية للسردية: تحويل نموذج النمو للاقتصاد المصري من قائم على الاستهلاك إلى مدفوع بالإنتاج، ومن متمركز حول الدولة إلى قائم على الشراكة، ومن تكيف قصير الأجل إلى مرونة طويلة الأجل.

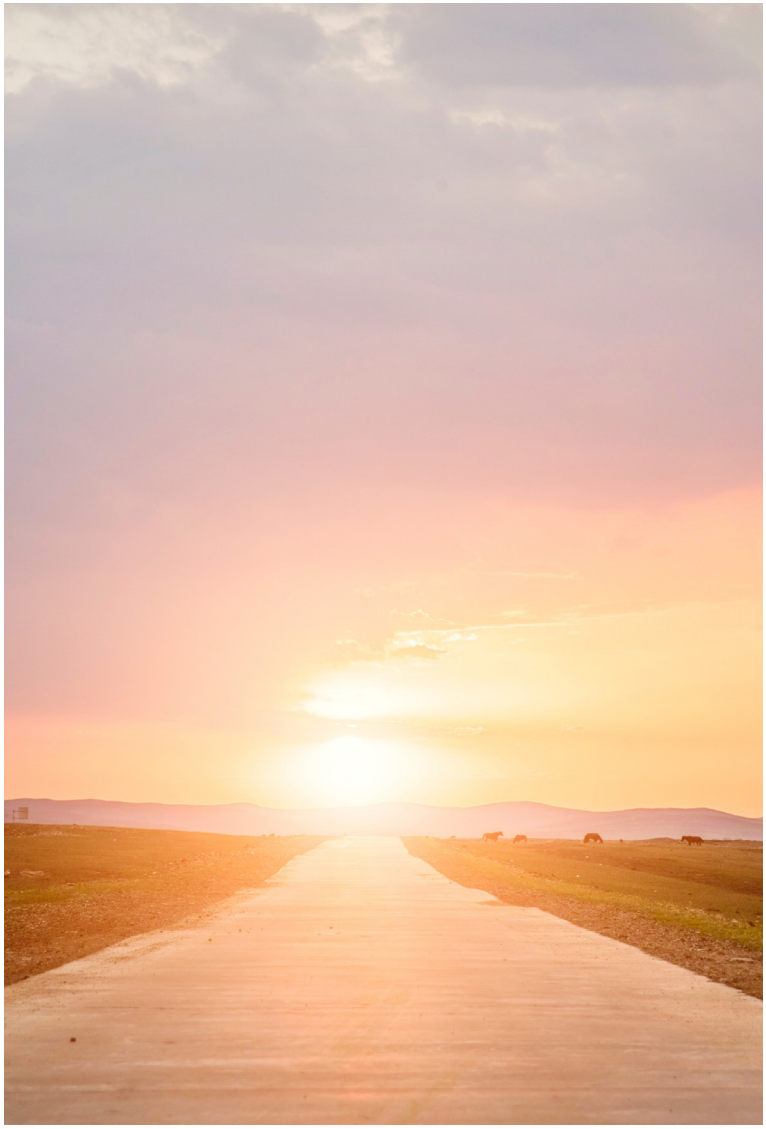

المجلس القومي للأجور

تظل العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين أولوية قصوى ومحركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية. خلال عام ٢٠٢٥ وفي ضوء توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماع المجلس القومي للأجور، لبحث الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص.

وقرر المجلس القومي للأجور زيادة الحد الأدني للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٧٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠٠٠ جنيه على أن يتم تطبيقها اعتباراً من ١ مارس 2025. كما وقرر المجلس قيمة العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بحد أدنى ٣٪ من أجر الاشتراك التأميني وبما لا يقل عن ٢٥٠ جنيهاً شهرياً؛ ولأول مرة يقرر المجلس القومي للأجور وضع حد أدنى للأجر للعمل المؤقت (جزء من الوقت)، بحيث لا يقل أجرهم عن ٢٨ جنيهًا صافيًا في الساعة، وذلك وفقًا لتعريفهم الوارد في قانون العمل.

الرصد والتقييم

لتحويل الخطط إلى نتائج قابلة للقياس، دفعت الوزارة بالإصلاحات المؤسسية في الرصد والتقييم وتقييم الأثر، حيث تم التوقيع بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومعهد التخطيط القومي، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر (3ie)؛ بروتوكول تعاون لتأسيس "المرصد المصري للتقييم وصنع السياسات" والذي يهدف إلى تعزيز وتطوير نظم وأطر المتابعة والتقييم داخل المؤسسات الحكومية ومراكز الفكر، بما يضمن استدامتها وفعالية تطبيقها في مختلف القطاعات، وذلك دعمًا لعملية صنع السياسات العامة وتحسينها على أسس علمية قائمة على الأدلة، وبما يسهم في رفع كفاءة البرامج الحكومية، وتحقيق أثر تنموي ملموس، وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ويأتي في إطار دور الوزارة بصفتها الجهة المركزية المسؤولة عن وضع وتوجيه ومتابعة استراتيجيات التنمية المستدامة في مصر، وضمان اتساقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال أطر التخطيط المتكاملة، وتعزيز صنع السياسات المبنية على الأدلة، وتطوير القدرات المؤسسية بالتعاون مع الجهات الوطنية وشركاء التنمية الدوليين لدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وتتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مسؤولية متابعة وتقييم أداء خطط التنمية المستدامة طويلة ومتوسطة الأجل والسنوية لكافة الجهات الحكومية، وتقديم الدعم الفني في مجالي المتابعة والتقييم بموجب القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن التخطيط العام للدولة. كما تقوم الوزارة بمسؤولياتها القائمة في "تخطيط البرامج والأداء" بالإضافة إلى دورها في إعداد تقارير دورية لتقييم التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار قيام الوزارة بتقديم الدعم الفني للجهاز الإداري للدولة، قامت الوزارة بإعداد "الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم"، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خطط المواطن

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي خطط موازنة المواطن للسنة المالية (٢٠٢٤/٢٠٢٥) لجميع المحافظات على مستوى الجمهورية. بما يتسق مع مبادئ قانون التخطيط العام رقم ١٨ لعام 2022، وتأكيدها على أهمية المشاركة والانفتاح على المجتمع، تنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بإنتاج البيانات وإتاحتها للمواطنين، للحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها.

وذكرت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن خطط المواطن الاستثمارية، تُعد أحد أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن معلومات تفصيلية عن الاستثمارات والمشروعات الجاري تنفيذها في كل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية لكل محافظة. كما تؤكد الخطط على حق المواطن في المعرفة، وتعزيزًا لأطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، وإتاحة القدرة على التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة.

تتضمن خطط المواطن ملامح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي للعام (٢٠٢٤/٢٠٢٥)، وأهم مؤشرات التنمية لكل محافظة، والمستهدفات الخاصة بالمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة" في عدة محافظات، وحالة تنفيذ مبادرة "القرية الخضراء" ضمن مشروع "حياة كريمة".

علاوة على ذلك، تقدم وثائق خطط المواطن معلومات تفصيلية عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجارية في كل قطاع، بالإضافة إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. ويساعد هذا المواطنين على متابعة هذه المشروعات في محافظتهم/مدينتهم/قريتهم، مما يساهم بدوره في دمج المواطنين في منظومتي التخطيط والمتابعة.

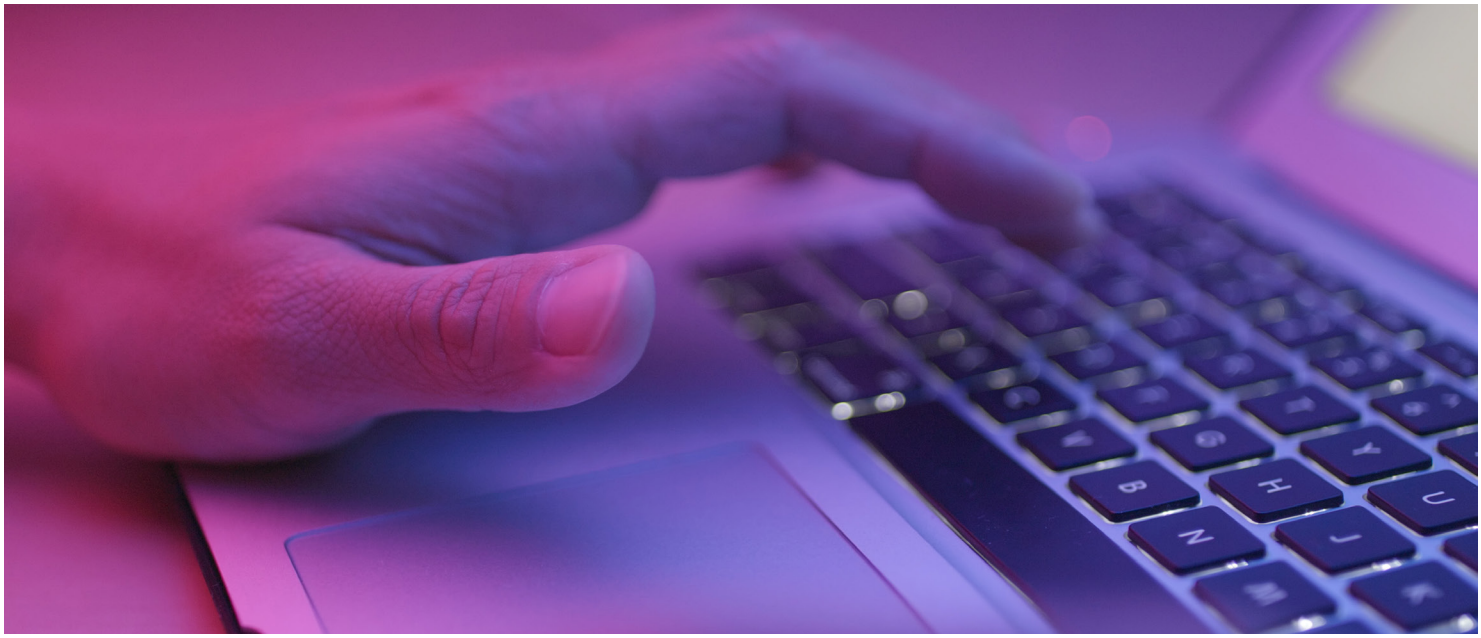

منصة آفاق المهن والتوظيف في مصر

أطلقت وزارتا التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والعمل، منصة «آفاق المهن والتوظيف في مصر».

وتأتي المنصة في إطار مشروع "دعم التشغيل" (EPP)، الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في مصر ضمن إطار محفظة التعاون المصري الألماني، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووحدة سياسات سوق العمل بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وتوفر المنصة الإلكترونية بيانات ومعلومات حول أكثر من ٤٠٠ مهنة بجمهورية مصر العربية وفقاً لدليل التصنيف المهني المصري الموحد، والتي تمثل حوالي أكثر من ٩٨% من إجمالي نسبة المشتغلين بالجمهورية. ويتوضح كل ملف مهني المهام الرئيسية لكل مهنة، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات منها معدل نمو التشغيل، وتوزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي، والتوزيع الجغرافي، ومتوسط الأجر، والحد الأدنى من متطلبات التعليم، ومعدل نمو التشغيل المتوقع بالمهنة حتى عام ٢٠٣٠، وغيرها. كما تسمح المنصة بترتيب المهن حسب الأعلى أجراً، والأعلى من حيث معدل نمو عدد المشتغلين، وعدد الوظائف المتوقعة، وغيرها.

وتهدف المنصة إلى توفير بيانات ومعلومات من شأنها أن تُعرف المستخدمين على طبيعة ومتطلبات المهن في مصر، ومن ثم العمل على التجاوب مع التغيرات الراهنة سواء من المنظور التعليمي أو منظور العمل بما يساهم في رفع معدلات التشغيل والتنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف رؤية مصر 2030، وذلك من خلال تحسين عملية تحليل وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بالمهن وتوفيرها لمختلف فئات المجتمع.

وقد جاءت فكرة «منصة آفاق المهن والتوظيف» كنتاج عمل فريق من كبار الاقتصاديين والمتخصصين بالوزارات والجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة العمل، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك ممثلي بعض المنظمات الدولية وعدد من الخبراء المحليين والدوليين، والدكتور راجي أسعد، أستاذ السياسة الاقتصادية الدولية في كلية همفري للشؤون العامة بجامعة مينيسوتا، وقد تم تنفيذ هذه المنصة بدعم من مشروع دعم التشغيل بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن الحكومة الألمانية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يُعد توفر البيانات الموثوقة والمناسبة التوقيت والمتاحة أساساً قوياً للتنمية المستدامة. وتعمل الوزارة عن كثب مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤكدة دوره المحوري في دعم التخطيط واتخاذ القرارات عبر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي اجتماع موسع بين وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تمت مناقشة مختلف ملفات العمل بالجهاز، والتقارير الإحصائية والتعدادات التي يجري العمل عليها، بالإضافة إلى جهود تطوير البنية التحتية التكنولوجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وخطة التحول الرقمي، وذلك من أجل تعزيز دوره في إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية المدققة بما ينعكس على جهود التنمية ويُعزز عملية صنع القرار.

وتعمل الحكومة بشكل مستمر على تعزيز قدرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لضمان أن قرارات التخطيط وتخصيص الموارد والاستثمار ترتكز على قاعدة إحصائية قوية.

التعداد الاقتصادي السادس والموقع الإلكتروني

في أكتوبر ٢٠٢٥، وبرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، سجلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، إنجازاً كبيراً في هيكل البيانات والحوكمة المصري بالإعلان عن نتائج التعداد الاقتصادي السادس (٢٠٢٢/٢٠٢٣) وإطلاق المنصة الرقمية الجديدة للجهاز. وقد أكد هذا الحدث، الذي عقد في اليوم العالمي للإحصاء، الدور المركزي للبيانات الموثوقة والشفافة والمناسبة التوقيت في صياغة استراتيجيات التنمية ودفع كفاءة اتخاذ القرارات على جميع مستويات الحكومة.

وأكدت أن إعلان نتائج التعداد الاقتصادي السادس يمثل تتويجًا لعمل ميداني ومؤسسي متكامل، يُسهم في بناء قاعدة بيانات شاملة تُعزّز من قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي المستند إلى الأدلة، متابعه أن ذلك التعداد يكتسب أهمية خاصة كونه الأداة الإحصائية الوحيدة التي ترصد الهيكل الاقتصادي الوطني بكل مكوناته، من منشآت صناعية وتجارية وخدمية وزراعية، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، بما يتيح رؤية واضحة لحجم النشاط الاقتصادي وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

يُجسد إدراج هذه المؤشرات الجديدة القطاعات الاقتصادية الناشئة التي لم تكن ممثلة بشكل كافٍ في الحسابات القومية سابقاً، مما يسمح لصانعي السياسات بفهم الأبعاد الرقمية والبيئية للنمو بشكل أفضل. وتوفر البيانات أيضاً الأساس لقياس الإنتاجية، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الإمكانات العالية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وتقييم التقدم نحو أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. ويغطي التعداد جميع مكونات الاقتصاد الوطني ــ الصناعي، التجاري، الخدمي، والزراعي ــ عبر القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مما يوفر نظرة عامة غير مسبوقة على المشهد الاقتصادي المصري والتوزيع المكاني للنشاط.

وكان إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصمم كمنصة تفاعلية متطورة للوصول إلى الإحصاءات الوطنية، نقطة رئيسية في هذا الحدث. وتسهل الواجهة الرقمية المحدثة الوصول إلى البيانات لصانعي السياسات والباحثين والمواطنين، مما يدفع أجندة التحول الرقمي الأوسع لمصر. وتمكّن المنصة المستخدمين من تصور وتنزيل البيانات، وإجراء التحليلات، والتفاعل مع الأدوات التفاعلية، مما يعزز الشفافية ومشاركة المعرفة. يعكس هذا الإنجاز التزام الدولة بتوسيع إمكانية الوصول إلى البيانات، وتحسين الحوكمة، ومأسسة استخدام الأدوات الرقمية في أطر الرصد والتقييم.

وأكدت الدكتورة المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن هذه التطورات في حوكمة البيانات وإمكانية الوصول إليها تعزز انتقال مصر نحو التخطيط التنموي القائم على الأدلة وصنع السياسات المحلية. ويمثل التعداد والمنصة الرقمية المطورة معاً أداة قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة والتنسيق بين المؤسسات العامة. كما أنها تقوي الأسس التحليلية لمركز البنية التحتية للمعلومات المكانية، مما يضمن أن الخطط التنموية الوطنية ليست مستندة إلى البيانات فحسب، بل مستهدفة مكانياً وشاملة. ويُجسد هذا التوافق بين التحديث الإحصائي للجهاز وأطر التخطيط بالوزارة نهج مصر الشمولي للتنمية ــ حيث تتقارب البيانات والتكنولوجيا والحوكمة لدعم النمو والصمود والفرص المتكافئة عبر جميع المحافظات.

مركز البنية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية

في إطار تنفيذ رؤية التنمية للدولة المصرية، وللارتقاء بجودة حياة المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بناء جهاز إداري كفء وفعّال، فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعمل من خلال مركز البنية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية التابع لها، على دعم منظومة التخطيط التنموي للدولة، وتعزيز التحول الرقمي، وتحقيق الحوكمة والشفافية، وتطوير الخدمات الحكومية عبر منظومة رقمية متكاملة تركز على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والمعلومات المكانية لخدمة أهداف الدولة التنموية.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، أهمية الدور الذي يقوم به مركز البنية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية، في ضوء ما توليه الدولة من أهمية كُبرى بالتحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، من أجل التطوير الشامل للسياسات والأداء الحكومي، بما يتواكب مع حجم التطلعات والتحديات في المرحلة المقبلة، فضلًا عن مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي، مُشيرة إلى أن الوزارة تعمل على دفع جهود التنمية الاقتصادية، وسد فجوات التنمية القطاعية، من خلال الاعتماد على سياسات مدعومة بالأدلة والبيانات، وهو ما يعكس أهمية التحول الرقمي في رؤية الدولة.

خلال عام ٢٠٢٥، حقق المركز العديد من التطورات على صعيد تطوير الخدمات الحكومية سواء من خلال مراكز خدمات مصر الثابتة، أو المراكز التكنولوجية المتنقلة، وغيرها من محاور التطوير التي يتم تنفيذها مع الجهات الوطنية، حيث تم رفع كفاءة عدد ١٢٣ مكتب نيابة عامة خلال ٢٠٢٥ من إجمالي ٦٤٠ مكتب مستهدف رفع كفاءتهم خلال ٤ سنوات هي مدة المشروع، كما تم خلال ٢٠٢٥ توفير أكثر من ٣٠٠ من مدخلي البيانات لهذا المشروع، وتحويل أكثر من ٣ مليون وثيقة بطريقة رقمية.

كما شهد العام، استمرار تفعيل منظومة التصوير الإلكتروني بالانتخابات، والتي من خلالها تم إجراء انتخابات كل من برلمان طلائع مصر، ومجلس إدارة نقابة الموسيقيين، وانتخابات الجمعية العمومية لتعديل بنود اللائحة لنادى الزهور الرياضي، وانتخابات صندوق تأمين العاملين بوزارة الآثار، وجمعية صندوق الزمالة للعاملين بالتأمينات الاجتماعية، والجمعية العمومية لتعديل بنود اللائحة لنادي الشيخ زايد، وانتخابات مجلس إدارة نادى الزهور الرياضي، وانتخابات الجمعية العمومية لتعديل بنود اللائحة لنادى الجزيرة الرياضي، وانتخابات مجلس إدارة نادى هليوبوليس الرياضي.

كما شهد عام ٢٠٢٥ التعاون بين مشروع خدمات مصر ووزارة العدل، لدعم خدمات التقاضي من خلال إتاحة تقديم الوثائق المؤمنة الخاصة بشهادات الإفلاس عبر مراكز خدمات مصر، وإصدار شهادات المحاكم عن بُعد.

وفيما يخص إتاحة البنية المعلوماتية بالوزارات والجهات الحكومية، فقد تم إتاحة منصة البنية المعلوماتية المكانية لعدد ٣٥ وزارة وجهة حكومية داخل وخارج العاصمة الإدارية، مع تدريب ممثلي الجهات الحكومية على استخدام منصة البنية المعلوماتية المكانية عدد (١٧٠) متدرب.

وشهد عام ٢٠٢٥ تدبير عدد ٣٢٦ مركز تكنولوجي متنقل وتجهيز عدد ٢٩٧ مركز، ووصل عدد المواطنين الحاصلين على الخدمات من تلك المراكز خلال إلى ٦ مليون مواطن. وجاري تخصيص عدد ٧٧ مركز متنقل وتجهيز عدد ٢٩ مركز تمهيدا لتسليمها خلال ٢٠٢٦.

المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

أصدر المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة تقريرًا شاملًا حول حصاد أعماله وأنشطته خلال عام ٢٠٢٥، استعرض من خلاله أبرز البرامج التدريبية والمبادرات وبناء القدرات التي نفذها المعهد، في إطار دوره كمركز فكر وتدريب وطني معني بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. وتناول التقرير الجهود المبذولة لتعزيز الوعي المؤسسي والمجتمعي بمفاهيم الاستدامة، ورفع كفاءة الكوادر الحكومية والشباب، ودعم السياسات العامة، إلى جانب توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الوطنية والدولية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ ودعم مسار الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة.

وشهد عام ٢٠٢٥، العديد من التطورات في إطار عمل المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، حيث تم توقيع اتفاقية تعاون في مجال التدريب بين المعهد وشركة المقاولون العرب ممثلة في المعهد التكنولوجي لهندسة التشييد والإدارة، لتعزيز التعاون المشترك في مجالات الحوكمة والتطوير المؤسسي بالإضافة إلى مجال تنمية وتطوير القدرات البشرية، كما تم تجديد توقيع البروتوكول المشترك بين المعهد والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRMبشأن التعاون بين الجهتين، إلى جانب بروتوكول تعاون بين المعهد وجامعة القاهرة، لتعزيز التعاون المشترك في مجالات الحوكمة والتطوير الإداري والتنمية المستدامة وبناء وتطوير القدرات البشرية والدراسات البحثية ودعم وريادة الأعمال والفاعليات العلمية.

بالإضافة إلى توقيع اتفاقية للتعاون المشترك مع جامعة العريش في مجالات الحوكمة والتطوير الإداري والتنمية المستدامة ودعم بناء وتطوير القدرات البشرية والدراسات البحثية والفاعليات العلمية، علاوة على مذكرة تفاهم بين المعهد وأمانة الشئون الطبية بمجلس الوزراء وبرنامج أكسفورد للقيمة والإدارة ومجموعة اليفينت للرعاية الصحية لتدشين برنامج الرعاية الصحية القائمة على القيمة في مصر.

وأشار تقرير المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة إلى أهم البرامج والورش التدريبية التي عقدها في إطار دوره التوعوي خلال ٢٠٢٥، حيث تم تنفيذ ١٤٣ برنامج تدريبي من خلال الإدارة العامة لتنمية وتطوير القدرات البشرية، وبلغ إجمالي عدد الساعات التدريبية ٢٨١٤ ساعة، وبلغ إجمالي عدد المتدربين حوالي ١٠٠٠٠ متدرب، وكان عدد المتدربين من الإناث ٦٣٠٣ متدربة، وعدد المتدربين من الذكور ٣٦٩٧ متدرب، وعدد المتدربين من ذوي الاعاقة ١٧٠ متدرب، كما بلغ عدد المتدربين من الطلاب ١٨٣٨ متدرب بكل المحافظات.

معهد التخطيط القومي

وشهد عام ٢٠٢٥، احتفال معهد التخطيط القومي بمرور ٦٥ عامًا على تأسيسه، بمقر المعهد، تأكيدًا لدوره المحوري في دعم منظومة التخطيط والتنمية الشاملة وإبرازًا لإسهاماته العلمية والتدريبية والاستشارية على مدار عقود طويلة في دعم جهود الدولة المصرية وصياغة السياسات العامة.

وخلال كلمته المسجلة، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن المعهد منذ تأسيسه في مطلع الستينيات من القرن العشرين يعد رافدا رئيسيًا لتزويد مؤسسات الدولة والحكومة بشكل خاص بالكوادر والكفاءات التي تولت مناصب قيادية فعالة ومؤثرة في مسيرة العمل الوطني، متطلعًا إلى العمل على المزيد من إبراز دور المعهد كمركز فكر وطني على غرار مراكز الفكر العالمية المؤثرة في صنع السياسات ودعم اتخاذ القرار وتعزيز التنمية المستدامة بما ينعكس في النهاية على تحقيق رفاهة المجتمع، وتحسين مستوى معيشة المصريين.

وفي سياق متصل، ثمنت الدكتور رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الدور الملموس الذي يقوم به معهد التخطيط القومي بوصفه أحد المؤسسات العلمية الرائدة على المستويين العربي والإقليمي في مجال التخطيط التنموي، مشيرة إلى أن احتفال اليوم يجسد مسيرة زاخرة وممتدة من العمل البحثي والتنموي ويعد جسرًا يصل بين المعرفة الأكاديمية وصناعة السياسات العامة، متوجهة بالشكر لكافة العاملين بالمعهد على دورهم الفاعل في الإعداد والتنظيم الجيد لهذا الحدث.

ولفتت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أن الاحتفال يعد تتويجًا لجهود متواصلة ودراسات معمقة استهدفت تطوير الإطار التشريعي والهيكل التنظيمي لمعهد التخطيط القومي، وفي إطار دعم ورعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، الذي أولى اهتمامًا خاصًا بتعزيز دور مراكز الفكر والبحث العلمي باعتبارها أحد الركائز الأساسية لدعم عملية صنع القرار الرشيد، صدر عام ٢٠١٥ القانون الجديد لمعهد التخطيط القومي، بما أسهم في تعزيز دوره كمركز رائد على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات البحث والتدريب والتعليم في قضايا التنمية والتخطيط.

ومن جانبه أشار الدكتور أشرف العربي إلى أن احتفال المعهد بالعيد الخامس والستين يعد فرصة مواتية لإلقاء الضوء على أبرز المحطات والمعالم الأساسية في مسيرته التاريخية الحافلة كصرح متميز في مجال الفكر التخطيطي والتنموي والتي أكتسبها من خلال دعمه ومساندته المتواصلة لتجربة التخطيط للتنمية في مصر بمختلف تطوراتها وتحولاتها انطلاق الخطة الخمسية الأولى في الستينيات القرن الماضي ومرور بإطلاق وتطبيق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحدياتها، وصولًا إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للإصدار الأول من «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية».

بنك الاستثمار القومي

منذ تأسيس بنك الاستثمار القومي عام ١٩٨٠، كان وما يزال أحد الأذرع الاقتصادية المهمة للدولة في تمويل المشروعات الاستثمارية المدرجة في خطة التنمية، ومتابعة تنفيذها ميدانيًا بما يعزز كفاءة الإنفاق العام ويعالج المعوقات التي قد تؤثر على تنفيذ المشروعات. وخلال السنوات الأخيرة، تُنفذ الحكومة المصرية خطة تطوير شاملة لبنك الاستثمار القومي، لتعزيز دوره في تحقيق التنمية وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة.

وتستمر خطة تطوير البنك سواء على صعيد تطوير نظم المعلومات المالية والمصرفية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، من خلال مركز البنية المعلوماتية منظومة التخطيط المصرية، وكذلك جهود إعادة هيكلة مساهمات واستثمارات البنك من أجل تقوية مركزه المالي، وتعزيز دوره التنموي.

وخلال الفترة الماضية نجح البنك في فض جزء كبير من تشابكاته المالية مع بعض المؤسسات وتمكن من التوصل إلى إطار متكامل لتسوية مديونيته مع البنك الأهلي المصري عن شهادات الاستثمار، كما ينفذ خطة مستقبلية طموحة تستهدف الدخول في أنشطة جديدة لها مردود إيجابي في ترسيخ دورة المستقبلي كأحد المؤسسات الاقتصادية المهمة للدولة.

وخلال العام الجاري، حقق البنك تطورات هامة في إطار هذه الخطة، من بينها حصول بنك الاستثمار القومي بمناسبة على شهادة الجودة الدولية (ISO 9001-2015) في جودة الخدمات المالية المقدمة للاستثمارات القومية.

ويعكس ذلك استمرار جهود التطوير وإعادة الهيكلية التي بدأت على مدار السنوات الماضية، كما يُعزز الدور الذي يقوم به البنك من أجل تحقيق أهداف حوكمة وزيادة كفاءة وفعالية الاستثمارات العامة ومتابعتها، حيث يقوم البنك بالمتابعة المكتبية والميدانية لتلك الاستثمارات العامة، كما يقوم البنك بإصدار التقارير والتوصيات بشأن تخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتأكد من العوائد الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات وفقا لمستهدفات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

كما شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ولتعاون الدولي، قرع جرس جلسة التداول بمقر البورصة المصرية التاريخي بوسط القاهرة، وذلك احتفالًا باستحواذ الشركة المصرية لخدمات النقل «إيجيترانس»، على الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار «نوسكو»، وخفض حصة بنك الاستثمار القومي في شركة «إيجيترانس» من ٢٥.٥% إلى ١٨.٣%.

وتأتي تلك الخطوة ضمن جهود الدولة لإعادة هيكلة البنك وتعظيم دوره الاستثماري، وفي هذا الصدد، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أنه يجري إتمام الإجراءات الخاصة بتسوية التشابكات المالية مع الهيئة القومية للبريد بما يُسهم في تعزيز دور البنك في إدارة وحوكمة الاستثمارات العامة.

الفصل الثالث: المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

يمثل إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، تطورًا محوريًا في التزام مصر بتعزيز دور ريادة الأعمال والابتكار كركيزتين أساسيتين لنموذج التنمية الاقتصادية الخاص بها.

وترأس وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، كما تضم الوزرات والجهات التنظيمية وممثلين عن القطاع الخاص والمستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تنسيق وتسريع نمو منظومة الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتقوم الشركات الناشئة بدور محوري وهام في مصر لدعم الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

لذلك، تعمل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال باستمرار على التنسيق مع مختلف الجهات الوطنية من خلال فرق عمل تضم ممثلين من مجتمع الشركات الناشئة، من أجل وضع تدابير تحفز نمو هذه الشركات، وتمكنها من زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتوسيع الأفكار المبتكرة لمعالجة تحديات التنمية.

ميثاق الشركات الناشئة في مصر

في إطار جهود المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتعزيز بيئة عمل الشركات الناشئة ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، وضعت بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بريادة الأعمال والابتكار في مصر «ميثاق الشركات الناشئة».

تأتي هذه الجهود في إطار دور المجموعة الوزارية لريادة الأعمال الهادف إلى تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع يعتمد على التنافسية والمعرفة، مما يساهم في خلق فرص عمل لائقة.

يُعد «ميثاق الشركات الناشئة» أحد أولى المخرجات الرئيسية للمجموعة الوزارية. يحدد هذا الميثاق خارطة طريق موحدة للإجراءات السياسية والإصلاح التنظيمي والتنسيق المؤسسي المصممة لدعم أكثر من ٥٠٠٠ شركة ناشئة وتوليد حوالي ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل على مدى السنوات الخمس المقبلة. يتكون الميثاق ـ المقرر إطلاقه قريبًا - من أكثر من ٧٠ إجراءً تم تطويرها بالتنسيق مع ١٩ جهة حكومية، لتطوير قطاع الشركات الناشئة وتحفيز استثمارات رأس المال المخاطر.

منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

تُعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) ركيزة أساسية للاقتصاد المصري ــ حيث تمثل حوالي ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٧٥% من العمالة في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

في يونيو ٢٠٢٥، وفي إطار تنفيذ البرنامج القطري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مصر (OECD) ، أطلقت المنظمة تقريرًا شاملًا يُقيّم واقع سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر، وذلك ضمن البرنامج القُطري للتعاون بين مصر والمنظمة، وجاء التقرير تحت عنوان «سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر: نحو اقتصاد أكثر شمولًا وابتكارًا».

ويهدف التقرير إلى تقديم رؤية تحليلية دقيقة للفرص والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في مصر، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات من دول ذات تجارب ناجحة قابلة للتطبيق في السياق المصري.

أسبوع الابتكار في مصر

خلال العام الجاري، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، بفعاليةInvestors of the Mediterranean التي تُقام ضمن أسبوع الابتكار في مصر وقمة Techne Summit، تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن انعقاد أسبوع الابتكار في مصر يمثل منصة مهمة لتسليط الضوء على الدور المحوري لريادة الأعمال والابتكار في تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، مضيفة أن الدولة المصرية تولي أهمية متزايدة لريادة الأعمال باعتبارها ركيزة أساسية للنمو المستدام.

الاجتماع الوزاري الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الاجتماع الوزاري العالمي الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجنوب أفريقيا، الذي ينظمه مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة (ITC)، بالشراكة مع وزارة تنمية الأعمال الصغيرة (DSBD).

وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أهمية تدشين أول اجتماع وزاري عالمي يركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وينظمه مركز التنمية الدولية، في توقيت بالغ الأهمية للاقتصاد والتجارة العالميين، موضحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها الكبيرة على إحداث تحول في اقتصادات الدول النامية، حيث تُعد محركات للتغيير والتنمية، وتمتد آثارها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لتصبح واحدة من أقوى محركات النمو والازدهار والابتكار.

وأكدت على ضرورة دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز مواءمة البرامج الوطنية مع أولويات الاقتصاد الأخضر والرقمي، بالإضافة إلى تحسين البيئة التنظيمية والابتكارية، موضحة أن منصة «حافز» يمكن أن تمثل «منفعة عامة إقليمية»، ونحن منفتحون على التعاون جنوب-جنوب مع الحكومات والمؤسسات في دول الجنوب لتكرار هذا النموذج، بما يوفر وصولًا أوسع إلى الخدمات الاستشارية والتمويلية والأدوات الرقمية.

قمة رايز أب ٢٠٢٥

في إطار الجهود المستمرة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال في مصر، شاركت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في النسخة الـ ١٢ لقمة رايز أب للشركات الناشئة، التي أقيمت من ٨ إلى ١٠ مايو الجاري، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مستثمر إقليمي ودولي، و ٣٥٠ شركة ناشئة مبتكرة، و٢٠،٠٠٠ رائد أعمال ومبدع من مختلف أنحاء المنطقة.

وخلال المشاركة، تم التأكيد على الدور الذي تقوم به المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتحفيز بيئة الشركات الناشئة وريادة الأعمال، وتوجيهاتها بسرعة العمل على إطلاق ميثاق الشركات الناشئة، الذي سيتم الإعلان عنه قريبًا، والذي سيسهم بشكل فعال في تعزيز بيئة ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المتسارع وزيادة تنافسية الدولة.

بحلول عام ٢٠٣٠، ستشكل نسبة ٤٤% من سوق العمل المصري من الجيل زد "Gen Z"، حيث يتسم هذا الجيل بخصائص وطموحات متفردة في مجالات ريادة الأعمال والابتكار، وهو ما يؤكد ضرورة الحفاظ على هذه المواهب والاستفادة من الطبيعة الاستثمارية الخصبة للسوق المصري، التي تعتبر مؤشرًا قويًا وفرصة كبيرة لجذب استثمارات راس المال المخاطر وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز النمو الاقتصادي.

قمة رأس المال المخاطر

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في النسخة الثالثة من قمة مصر للاستثمار المُخاطر ٢٠٢٥ ، والتي تهدف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جمع المستثمرين العالميين وصناديق رأس المال المُخاطر الإقليمية، وتنظمها الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطرEPEA والوكالة الألمانية للتعاون الدوليGIZ مصر.

على مدى السنوات الخمس الماضية، جمعت الشركات الناشئة في مصر ما يقرب من ٢ مليار دولار من تمويل رأس المال المخاطر، مما يعكس الروح الريادية الواعدة لشبابنا الموهوبين ومرونة اقتصادنا. وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى أنه على الرغم من التحديات العالمية، لا تزال مصر تحتل المرتبة الثالثة في كل من أفريقيا والشرق الأوسط من حيث تمويل رأس المال المخاطر وتنفيذ الصفقات.

برنامج أورانج كورنرز

أعلنت معالي الدكتورة رانيا المشاط، توسيع نطاق أورنج كورنرز لدعم الشركات الناشئة، ليشمل ٧ محافظات الدلتا إلى جانب صعيد مصر، ليُصبح البرنامج مطبقًا بمحافظات الأقصر، وأسيوط، والإسكندرية، والمنوفية، والدقهلية، وكفر الشيخ، والبحيرة.

ويعد برنامج أورنج كورنرز أحد نتائج الشراكات بين جمهورية مصر العربية، ومملكة هولندا، إلى جانب العديد من مؤسسات القطاع الخاص، من بينها بنك الإسكندرية وشركة مدينة مصر.
وقالت معالي وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن البرنامج يأتي في ضوء الجهود التي تقوم بها الوزارة بالتعاون مع الشركاء الدوليين لدعم الشركات الناشئة وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، وتم مؤخرًا تخريج ١٥ شركة ناشئة، ومن المقرر أن يُسهم البرنامج في دعم ١٣٠ شركة بالعديد من القطاعات خلال العام الجاري.

منذ إطلاقه في عام ٢٠٢١، دعم البرنامج أكثر من ١١٥ شركة ناشئة، ٥٨% منها تقودها نساء، عبر قطاعات رئيسية مثل الزراعة، وإدارة النفايات، والصحة والتعليم، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. هذه القطاعات ليست حيوية لنمو الاقتصاد المصري فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً مهماً في معالجة بعض من أكبر تحديات التنمية.

تعزيز بيئة الأعمال للشركات الناشئة

شهدت معالي الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال "إرادة"، بهدف قياس الأثر التشريعي لمواد القانون رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ والخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في إطار تطوير بيئة ريادة الأعمال وتعزيز التعاون المؤسسي بين الجانبين في مجال دعم السياسات وتحسين البيئة التنظيمية.

وقّع مذكرة التفاهم كل من السيد/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والدكتورة/ هبة شاهين، الرئيس التنفيذي للمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال «إرادة»، حيث تأتي الاتفاقية في إطار جهود الدولة لتعزيز بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر دعمًا لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز ريادة الأعمال بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأوضحت معالي الدكتورة رانيا المشاط، أهمية التعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة والجهات المعنية بتطوير بيئة الأعمال، مشيرة إلى أن توقيع هذه المذكرة يأتي اتساقًا مع توجهات الحكومة نحو رفع كفاءة الإطار التشريعي والتنظيمي، وتمكين أصحاب المشروعات ورواد الأعمال، وتعزيز قدرتهم على التوسع وتحقيق تنافسية أعلى في الأسواق المحلية والدولية.

الشراكات الدولية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

خلال زيارة النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمصر، شهدت معالي وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومحافظ مصر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ توقيع اتفاقية تمويل بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأهلي المصري، بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وذلك لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الإقليمية، خاصة مشروعات الشباب والنساء.

ويأتي هذا المشروع تعزيزاً للعلاقة طويلة الأمد بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأهلي المصري، ويهدف إلى تقليص فجوة التمويل التي تواجهها النساء والشباب في مصر والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. وكان البنك الأهلي المصري شريكًا للبنك الأوروبي في إطلاق برامج "المرأة في الأعمال" و"الشباب في الأعمال" الرائدة في مصر.

وصرحت معالي وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، «من خلال شراكتنا مع البنك الأوروبي ومختلف المؤسسات الدولية، نعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات عبر إتاحة التمويلات الميسرة للبنوك والشركات، بما يزيد من تنافسية الاقتصاد ومرونته وقدرته على تحقيق نموذج اقتصادي مدفوع بالقطاع الخاص ومبني على القطاعات الإنتاجية وفقًا للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية. وتتكامل تلك الجهود مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وحوكمة الاستثمارات العامة، لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وزيادة الاستثمارات الخضراء».

الانتقال من الرؤية إلى التنفيذ

تعمل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال على بناء منظومة متكاملة لدعم الشركات الناشئة، لذلك تم إعداد ميثاق الشركات الناشئة الذي يُترجم هذه الجهود إلى إجراءات تنفيذية فعلية، وعلى مدار عام وبمشاركة أكثر من ٢٥٠ من ممثلي الشركات الناشئة ومجتمع ريادة الأعمال تم وضع الميثاق الذي يستهدف الآتي:

- تنسيق السياسات الداعمة لريادة الأعمال لدعم ما يصل إلى ٥٠٠٠ شركة ناشئة.
- تعظيم الأثر الاقتصادي لشركات الناشئة بما يُسهم في خلق ٥٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تمكين التوسع والوصول للأسواق الدولية مع تنمية الكوادر المحلية للحد من هجرة العقول.
- تشجيع رأس المال المخاطر وجذب استثمارات في الشركات الناشئة بقيمة ٥ مليارات دولار.
- ربط التحديات الملحة في قطاعات الدولة المختلفة بحلول مبتكرة من الشركات الناشئة.

التوقعات والآثار المترتبة

تُمكّن المنظومة القوية مصر من إعادة توجيه نموذج نموها، من مسار يقوده الاستهلاك إلى مسار يقوده الابتكار والصادرات والمنشآت عالية الإنتاجية.

من خلال التركيز على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، تدمج الحكومة ريادة الأعمال في صميم التحول الهيكلي. ويشير كل من الميثاق، والآلية المؤسسية للمجموعة، والزيادة في الاستثمار، إلى تزايد الزخم. ويتمثل التحدي التالي في التنفيذ: تحويل أطر السياسات ومؤشرات المنظومة إلى توسع مستدام، ونجاح في التصدير، وتأثير في خلق الوظائف.

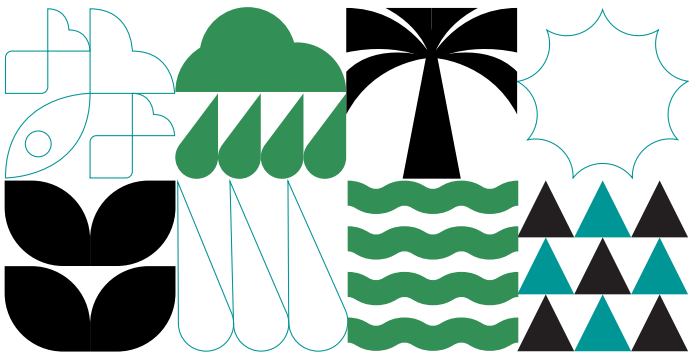

الفصل الرابع: إشراك وتمكين القطاع الخاص

خلال رحلة مصر نحو تحويل نموذج النمو الاقتصادي، لا تُعد مشاركة القطاع الخاص عنصرًا مكملًا فحسب، بل ركيزة أساسية. في إطار «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، عملت الوزارة على تعميق آليات العمل المؤسسي، والشراكات، والتدخلات السياسية، وأدوات التمويل لإعادة وضع القطاع الخاص كمحرك رئيسي للإنتاجية والصادرات وتوفير فرص العمل.

ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم إنجازات عام ٢٠٢٥، بما يشمل: التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وتقرير القطاع الخاص وتوسّع منصة «حَافِز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص - HAFIZ)، وجهود الإصلاح الهيكلي لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية، والإصلاحات التنظيمية والتكنولوجيا المالية، والتعاون مع شركاء التنمية الرئيسيين.

مؤسسة التمويل الدولية

يُعد التعاون مع ومؤسسة التمويل الدولية أحد الركائز الأساسية لتمكين القطاع الخاص في مصر، سواء من خلال الاستثمارات أو الدعم الفني والاستشارات، لذلك فإن مؤسسة التمويل الدولية تعمل عن كثب مع الحكومة كمستشار استراتيجي في برنامج الطروحات الحكومية. يتسق هذا التوجه بشكل مباشر مع وثيقة سياسة ملكية الدولة (SOP) والإصلاحات التي تهدف إلى التحول التدريجي لأصول الدولة نحو إدارة القطاع الخاص مع الحفاظ على الضمانات المالية والاستراتيجية.

خطوات إلى الأمام

وشهد العام الجاري، خطوة جديدة ومحورية في إطار هذه الشراكة، فمن خلال الجهود المستمرة التي تقوم بها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، وقعت الحكومة ومؤسسة التمويل الدولية، تعاون جديد لتقديم استشارات متخصصة للحكومة المصرية، بهدف دعم شراكات القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات، لتحسين البنية التحتية، والربط، وخدمات المسافرين.

وفي إطار هذه الشراكة، تقدم مؤسسة التمويل الدولية استشارات متخصصة لوزارة الطيران المدني لإعداد استراتيجية تستهدف تطوير الشراكات مع القطاع الخاص في ١١ مطاراً عبر جمهورية مصر العربية، وهو ما يمثل جزءًا كبيرًا من حركة السفر الجوية المحلية والدولية في البلاد. كما ستعمل المؤسسة كمستشار رئيسي للصفقات على تقديم الاستشارات الخاصة بمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مطار الغردقة الدولي، وذلك كمشروع تجريبي، باعتباره ثاني أكثر المطارات ازدحاماً من حيث حركة المسافرين والطيران على مدار العام في مصر.

تم تحديد قطاع المطارات كقطاع استراتيجي لتوسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك في إطار برنامج الطروحات الذي أطلقته الحكومة المصرية في يونيو ٢٠٢٣ وتدعمه مؤسسة التمويل الدولية. ووفقًا للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية (EHCAAN)، استقبلت المطارات المصرية أكثر من ٥٠ مليون مسافر عبر ما يقرب من ٤٠٠ ألف رحلة خلال عام ٢٠٢٤. وسيعمل تحسين كفاءة قطاع المطارات وتجربة المسافرين علي تعزيز الربط الجوي، مما يدعم خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام في قطاعي السياحة والتجارة.

ويهدف البرنامج إلى جذب التمويل من القطاع الخاص لتحديث المطارات وتوسيعها دون تحميل أعباء على الموازنة العامة للدولة. ومن المتوقع أن تسهم ابتكارات وكفاءة القطاع الخاص في زيادة إيرادات الحكومة المصرية، وتطوير البنية التحتية للمطارات وكفاءتها، بالاضافة إلى جذب المزيد من المسافرين.

قال رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، "إن الاتفاقية المُوقعة اليوم تأتي امتدادًا لتعزيز التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتقديم الخدمات الاستشارية لبرنامج الطروحات الحكومية"، مشيرًا إلى أنه بموجب الاتفاقية ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم خدمات استشارية لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص بقطاع المطارات بالسوق المصرية، مؤكدًا حرصه على دعم هذه الشراكة المُهمة التي ستسهم في الارتقاء بالخدمات المُقدمة والطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية.

وقال سيرجيو بيمينتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة أفريقيا: "إن تعزيز البنية التحتية للمطارات في مصر من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيقود النمو الاقتصادي ويعزز من الربط الجوي في مصر والمنطقة بأكملها"، مضيفا أن هذا البرنامج سيساعد على جذب مستثمرين دوليين لتقديم مطارات حديثة وذات كفاءة، تعزز مكانة مصر كمركز عالمي للسفر والتجارة.

من جانبها أوضحت الوزيرة "الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية في طرح المطارات المصرية للقطاع الخاص، تأتي استكمالاً للتعاون الذي تم تدشينه في يونيو ٢٠٢٣ بشأن برنامج الطروحات الحكومية، لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولية، وتحقيق نمو اقتصادي بقيادة القطاع الخاص، حيث تضع الدولة على رأسها أولوياتها استعادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في قيادة جهود التنمية الاقتصادية، ولذلك تنفذ برنامجاً وطنياً للإصلاحات الهيكلية، كما تعمل على التوسع في آليات التمويل من أجل التنمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

إطلاق تقرير التمويل التنموي للقطاع الخاص وتوسيع منصة «حافز»

يُعد النمو القائم على القطاع الخاص وتوفير الوظائف عنصرًا رئيسيًا في مسار التنمية الاقتصادية في مصر. ومن خلال إطار الدبلوماسية الاقتصادية لعام 2020، أصبحت مصر منصة للشراكات بين المؤسسات الدولية لتوفير المساعدة الفنية والتمويل لدفع مشاركة القطاع الخاص.

وقد تجلى ذلك في إطلاق ضمانات الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي لآلية التنمية (EFSD+) بقيمة ١.٨ مليار يورو والموجهة للقطاع الخاص، والتي تُسهم في حشد استثمارات عامة وخاصة بنحو 5 مليارات يورو، حتى عام ٢٠٢٧.

في ١٥ يونيو ٢٠٢٥، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تقرير «التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل» في مؤتمر رفيع المستوى حضره رئيس الوزراء والوزراء وشركاء التنمية وقادة الأعمال.

يكشف التقرير أن إجمالي التمويلات الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص وصلت لنحو ١٥.٦ مليار دولار من أكثر من ٣٠ جهة دولية وشريك تنمية ثنائي ومتعدد الأطراف وذلك منذ بداية ٢٠٠٢ وحتى مايو ٢٠٢٥، حيث استحوذ القطاع المالي وحده على أكثر من ٤٠% من تلك التدفقات. وفي عام ٢٠٢٤، تجاوز تمويل القطاع الخاص التمويل الموجه للاستثمار الحكومي لأول مرة، مما يعكس تحولًا واضحًا في ثقة شركاء التنمية.

شهد مؤتمر "التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل" توقيع ٦ اتفاقيات وبروتوكولات تعاون بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال، في مجالات الطاقة المتجددة، والصناعات الخضراء، وتوسيع نطاق منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص.

وتم توقيع اتفاقيات الإغلاق المالي لمشروع محطة «أوبيليسك» للطاقة الشمسية بقدرة ١ جيجاوات بالإضافة إلى ٢٠٠ ميجاوات ساعة تخزين بطاريات بإجمالي استثمارات ٦٠٠ مليون دولار، كما تم توقيع اتفاقية الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة سكاتك، لشراء الطاقة لمشروع شدوان لطاقة الرياح الذي تقوم بتطويره شركة سكاتك النرويجية بقدرة ٩٠٠ ميجاوات برأس شقير بخليج السويس، وتم توقيع اتفاقية تمويل بين مؤسسة التمويل الدولية، وشركة إيميا باور الإماراتية، لدعم أول مشروع لتخزين الطاقة باستخدام البطاريات على نطاق المرافق في مصر.

كما وقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اتفاقًا مع اتحاد الصناعات المصرية، وعدد من منظمات الأعمال، لتعظيم استفادة القطاع الخاص في المحافظات المصرية المختلفة من منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، كما تم توقيع بروتوكول تعاون ثنائي، مع اتحاد بنوك مصر، بهدف تعزيز الحوار بين القطاع المصرفي وشركاء التنمية الدوليين ،خاصة في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون من أجل تعظيم الاستفادة من منصة «حافز».

كما وقّعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأهلي المصري، اتفاق منحة الاستثمار لمشروع الصناعات الخضراء المستدامة GSI بمبلغ ٢١ مليون يورو.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation
Under the Auspices of
H.E. Dr. Mostafa Madbouly
Prime Minister of Egypt
Private Sector Roundtable

ترتيب مصر على خريطة للاستثمار الأجنبي المباشر

في عام شهد تغيرات كبيرة في أنماط الاستثمار العالمية، بينما تحسّن ترتيب مصر بشكل كبير في ظل إجراءات الإصلاح الاقتصادي، والاستثمارات الكبيرة التي جذبها السوق المصري.

خلال عام ٢٠٢٥، أطلقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة «أونكتاد»، والذي يرصُد أبرز اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤ وموقع مصر بين أكثر الدول جذبًا للاستثمارات في ضوء الإصلاحات التي نفذتها الحكومة المصرية.

وكشف التقرير أن جمهورية مصر العربية جاءت في المرتبة التاسعة عالميًا بين أكثر الدول جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٢٤ بحجم استثمارات ٤٧ مليار دولار، مُتقدمة من المركز ٣٢ عالميًا في عام ٢٠٢٣ والذي سجل ١٠ مليارات دولار، وذلك بدعم مشروع رأس الحكمة والصفقات التي أبرمتها الدولة في العام الماضي، وجاءت مصر في المرتبة التاسعة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المركز الأول، وسنغافورة، وهونج كونج، والصين ولوكسمبورج، وكندا، والبرازيل، وأستراليا.

الطريق إلى الأمام

من خلال منصة «حافز»، للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، تعمل الوزارة على تحفيز استثمارات القطاع الخاص عبر إتاحة التمويلات الميسرة والدعم الفني من مختلف شركاء التنمية.

وخلال ٢٠٢٥، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، المرحلة الثانية من منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، لتعزيز مكانتها كمنصة شاملة ومتكاملة من أجل إتاحة مختلف الأدوات التمويلية كالاستثمار المباشر، أو التمويل التجاري، والتمويل الميسر، وضمان المخاطر بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني وبناء القدرات، التي يقدمها شركاء التنمية لتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

ومن خلال المرحلة الثانية، تُتيح منصة «حافز» والتي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي: https://privatesector.moic.gov.eg/ar، أكثر من ٩٠ خدمة مالية وغير مالية متاحة من ٤٤ شريك تنمية ثنائي ومتعدد الأطراف للقطاع الخاص في مصر، ارتفاعًا من ٦٢ خدمة في وقت إطلاق المنصة في ديسمبر ٢٠٢٣، حيث جذبت ما يقرب من ١٨ ألف مستخدم من القطاع الخاص ورواد الأعمال الراغبين في التعرف على الخدمات المتاحة من شركاء التنمية الدوليين، بينما تضم قاعدة بيانات منصة «حافز»، ٧٠٠ شركة استفادت من الخدمات، كما عرضت المنصة أكثر من ألف مناقصة ومبادرة لمشروعات تنموية ممولة من شركاء التنمية في مصر وأكثر من ٨٠ دولة أخرى وذلك لتشجيع مشاركة شركات القطاع الخاص المحلي في التنمية ودعم وصولها إلى الأسواق العالمية.

الجزء الثاني

التنمية المستدامة والشاملة والتحول الأخضر

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: التمويل من أجل التنمية

٩,٤ مليار دولار

من خلال التعاون مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين

٦,٥ مليار دولار

للقطاع الحكومي

٢,٩ مليار دولار

في القطاع الخاص

منها ٧٠ مليون دولار ضمن برنامج نوفي

٣ مليار دولار

خطوط ائتمان للسلع الاستراتيجية

٥.١ مليار دولار

قروض دعم موازنة

٢٥٥ مليون دولار

منح

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٥

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية	أهداف التنمية المستدامة
دعم الموازنة	٥١٦٧	AIIB	
النقل	٦٨٠		
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	٥٩	European Investment Bank	
التعليم	١		
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	٣٣٤	European Bank for Reconstruction and Development	
الحوكمة	١٢٥	ADFD صندوق أبوظبي للتنمية ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT	
الصحة	٢٤		
الزراعة والتموين والري	١٠		
المرأة والتضامن	٠.٣		
البيئة	٥٢	AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT	
الصناعة	١٠		
الإجمالى	٦٤٦٢		
تمويل استيراد سلع أساسية كالبترول والقمح	٣٠٠٠	itfc International Islamic Trade Finance Corporation	

* تم توقيع مبادلة ديون مع المانيا بما يعادل 80مليون دولار أمريكي

حزم التمويل للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٥

شريك التنمية	القيمة (المعادل بالمليون دولار)
البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية	٧٧٦
البنك الاوروبى ـ البنك الافريقى للتنمية ـ بنك الاستثمار الاوروبى	٦٠٠
البنك الدولي MIGA Guarantee	٥٠٠
مؤسسة التمويل الدولية IFC +البنك الأسيوي+ مؤسسة تمويل التنمية الألمانية+ بروباركو(AFD)	٣٣٠
مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي IFC	١٨٢
الوكالة الفرنسية للتنمية ـــ بروباركو	١٧٢
صندوق الأوبك	٨٠
هولندا (البنك الهولندي للتنمية - اورانج كورنرز)	٦٢
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٥٠
صندوق المشاريع المصرية الأمريكية	٥٠
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصICD	٣٠
شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية	٢٥
سويسرا	١٦
الإجمالي	**٢٨٧٣**

القطاع الخاص من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٥

١٧ مليار دولار

في القطاع الخاص

المنح في ٢٠٢٥

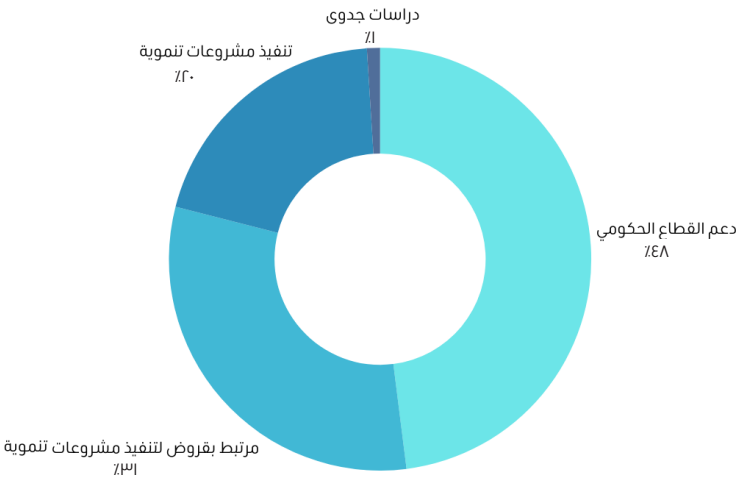

حجم التمويل التنموي الميسر خلال عام ٢٠٢٥ (مليون دولار)

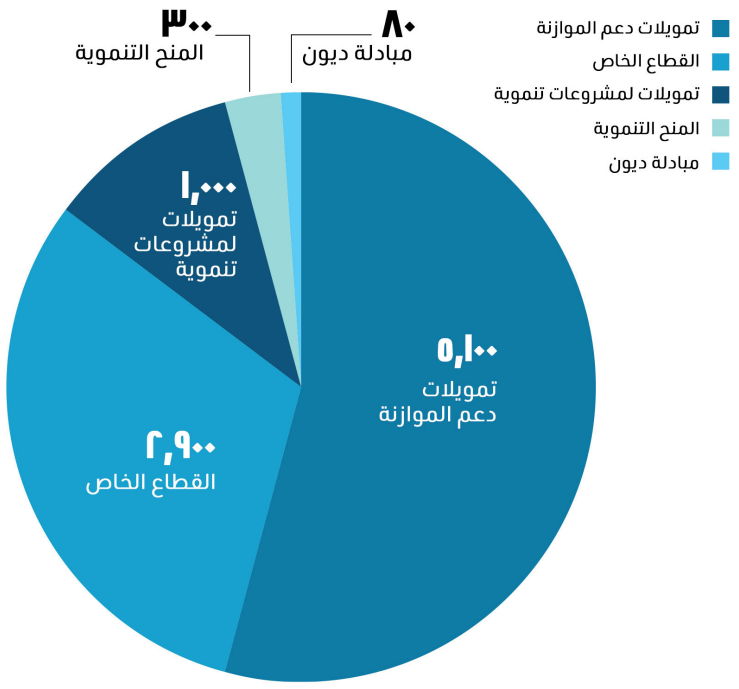

الفصل الأول: التمويل من أجل التنمية

استنادًا إلى ما تم عرضه في الجزء الأول من هذا التقرير، فإن الجزء الثاني يستكشف الآليات التي تعمل الدولة من خلالها على تحويل سردية الاقتصاد المصري نحو الإنتاجية، انطلاقًا من محاور «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، كما يُسلط الضوء على الجهود التي قامت بها الوزارة خلال عام ٢٠٢٥، لتعزيز جهود التمويل من أجل التنمية.

كما يُفصل هذا الجزء سياسات الدولة الاقتصادية والتنموية وتحولها إلى إجراءات عملية، خاصة على صعيد تنويع مصادر التمويل وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز جهود البنية التحتية التي تُدعم القطاعات الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري، بوصفه ركيزة للنمو طويل الأجل.

ومن خلال نهج متكامل يربط السياسة المالية، واستراتيجية الاستثمار، والتعاون الدولي، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تواصل مصر المضي قدماً برؤية شاملة للنمو المستدام والشامل، لضمان أن يساهم كل إصلاح ليس فقط في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضًا في تحسين أحوال المواطنين، وتكافؤ الفرص، والحفاظ على البيئة.

تمويل التنمية

على مدار العام الماضي، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، جهودها لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وحشد الموارد الخارجية للقطاعين الحكومي والخاص، وبلغت إجمالي التمويلات التنموية الميسرة على مدار العام نحو ٩.٤ مليار دولار من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، من ٢.٩ مليار دولار بينها للقطاع الخاص، و ٦.٥ مليار دولار للقطاع الحكومي، وتتوزع التمويلات للقطاع الحكومي بواقع ٥.١ مليار دولار لدعم الموازنة، و ٣٠٠ مليون دولار منح تنموية.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال عام ٢٠٢٥، «الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل»، التي تقدم إطاراً وطنياً شاملاً للتمويل يعمل كمظلة لأدوات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك خارطة طريق قابلة للتنفيذ مدعومة بإطار رصد واضح. وقد تم الإطلاق بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، والعديد من الوزراء، بالإضافة إلى شركاء التنمية الدوليين، مما يؤكد أن التمويل الفعال للتنمية يتطلب جهوداً تشاركية من خلال حلول قائمة على الأدلة.

كما تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، والدفع نحو تبني نهج حكومي شامل لتنفيذ السياسات والمبادرات اللازمة، لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعة التقدم المحرز.

ومن خلال اعتماد نهج شامل على مستوى الحكومة، بمشاركة ١٨ وزارة ووكالات الأمم المتحدة في مصر، بقيادة الدعم الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تركز الأهداف الرئيسية للاستراتيجية على ما يلي:

- حشد الموارد المالية المحلية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص والشراكات في تمويل أهداف التنمية المستدامة.
- خلق بيئة تمكينية لحلول التمويل المستدام.
- زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية لدعم تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُعد الاستراتيجية حلقة من حلقات التعاون البناء بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة والوكالات والبرامج التابعة، وخلال فعالية الإطلاق، تم توقيع اتفاقيتين جديدتين:

- برنامج تعزيز أنظمة الغذاء والتغذية المستدامة والمرنة في مصر لتسريع أهداف التنمية المستدامة مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، واليونيسف (UNICEF).
- دعم التخطيط والموازنة والرصد الشامل والقائم على الأدلة لتحولات أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مصر مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وموئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، واليونيسف (UNICEF).

تُمثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر (INFS) ركيزة اساسية في نموذج الحكومة الجديد للتخطيط الاقتصادي والتنموي؛ حيث تربط الأولويات الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية، وأطر التمويل في هيكل واحد متماسك. تم تطوير الاستراتيجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، وهي تُفعّل إطار "التمويل من أجل التنمية". وتقوم الاستراتيجية على مبدأ أساسي مفاده أنّ تحقيق نمو مستدام وشامل لا يتطلب تخطيطاً فعالاً فحسب، بل يتطلب أيضاً تعبئة واتساق جميع مصادر التمويل: العامة والخاصة، والمحلية والدولية، نحو الأهداف التنموية الوطنية.

وتُعد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، ـ باعتبار مصر من أوائل الدول في المنطقة التي تطور مثل هذه الاستراتيجية ـ، بمثابة خارطة طريق عملية لسد الفجوة بين السياسة والتمويل، مما يضمن أن يساهم كل استثمار، سواء كان من خلال الموارد العامة، أو التعاون التنموي، أو رأس المال الخاص، في رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

لقد تم إعداد الاستراتيجية حول عدة ركائز أساسية: تعظيم كفاءة استخدام الموارد العامة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، والاستفادة من التمويل الميسر والمندمج من شركاء التنمية، وتوسيع الوصول إلى الأدوات المبتكرة مثل التمويل الأخضر، والقروض المرتبطة بالاستدامة، والاستثمار المؤثر.

ويُعدّ أحد الابتكارات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل

هو تركيزها على اتساق السياسات وصنع القرار القائم على الأدلة. فمن خلال ربط عملية التخطيط الوطنية بالسياسات المالية والنقدية، تعزز الاستراتيجية العلاقة بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستراتيجيات القطاعية، وشراكات مصر مع المؤسسات المالية الدولية. كما تدمج آليات للرصد والتقييم والشفافية، مما يضمن تتبع تدفقات التمويل مقابل كل من نتائج التنمية ومخرجات الاستدامة. يعزز هذا النهج القائم على البيانات المساءلة في الاستثمار العام، ويحسن التنسيق بين الكيانات الحكومية، ويمكّن صانعي السياسات من توقع الفجوات التمويلية وتعديل الأولويات ديناميكياً.

كما تعكس الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل التزام مصر بتوسيع دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة. فمن خلال توصياتها السياسية وخارطة التنفيذ، تحدد الاستراتيجية الفرص لتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وتعبئة المستثمرين المؤسسيين، وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. وتتوافق بشكل وثيق مع الإصلاحات الجارية لتعزيز مناخ الاستثمار، وتقوية الشمول المالي، وتطوير سوق رأس المال المحلي؛ مما يضمن دورًا أكبر لرأس المال الخاص في دعم انتقال مصر إلى اقتصاد أخضر وتنافسي ومرن.

وتماشياً مع دور مصر الريادي في دفع جهود التنمية والعمل المناخي، توفر الاستراتيجية أيضاً إطاراً متكاملاً لتعبئة تمويل المناخ، حيث تربط سياسات المناخ الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، بآليات التمويل المستدام. وهي تبني على خبرة مصر في استضافة مؤتمر الأطراف (COP27) ومشاركتها النشطة في المبادرات العالمية لإصلاح تمويل المناخ، مؤكدة على دور الدولة كنموذج إقليمي يربط بين أهداف التنمية والمناخ من خلال حلول تمويل مبتكرة.

وفي جوهرها، تمثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل تحولاً جذرياً في كيفية تعامل مصر مع تمويل التنمية، حيث تنتقل من التمويل المجزأ والقائم على المشروعات إلى إطار استراتيجي وشامل على مستوى الحكومة يربط الموارد بالنتائج. وهي تجسيد عملي لمبادئ «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، بما يضمن أن كل استثمار، وشراكة يتم تشكيلها، وكل إصلاح يتم تنفيذه، يُسهم في بناء اقتصاد مصري أكثر شمولاً واستدامة وجاهزية للمستقبل.

رؤية موحدة للنمو الاقتصادي والمستدام

في عصر يتسم بعدم اليقين والتحولات المتسارعة، تواصل مصر دعم نهج شامل لتمويل التنمية، يربط الأولويات الوطنية، والشراكات العالمية، وآليات التمويل المبتكرة في إطار واحد ومتماسك. تحت قيادة الدكتورة رانيا المشاط، دفعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بـ إطار التمويل من أجل التنمية (FfD) كأساس لربط أهداف التنمية الوطنية في مصر مع مصادر التمويل المتنوعة، مما يضمن تعبئة الموارد بكفاءة واستثمارها حيث تحقق أعلى تأثير اجتماعي واقتصادي.

ولقد أصبحت هذه الرؤية أكثر أهمية بعد الدمج المؤسسي الذي وحّد ملفات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تحت مظلة واحدة. ويمثل هذا الدمج تطوراً هيكلياً في نموذج الحوكمة في مصر؛ مما يغير طريقة صياغة السياسات، وتعبئة الموارد، وقياس مخرجات التنمية. فمن خلال دمج التخطيط مع التمويل والتعاون الدولي، توفر الوزارة الآن نظاماً مالياً متكاملاً، يربط الاستراتيجية بالتنفيذ ويعزز التوافق بين الاستثمار العام، والشراكات الدولية، ومشاركة القطاع الخاص.

وفي صميم هذا النهج تكمن القناعة بأن تمويل التنمية لا يتعلق بالموارد فقط، بل يتعلق بالنتائج، والمرونة، والإصلاح. يضع إطار التمويل من أجل التنمية مصر في موقع الريادة الإقليمية في ربط الاستقرار الاقتصادي الكلي بالتنمية المستدامة، مما يضمن أن كل قرار تمويلي يدعم النمو طويل الأجل، وخلق فرص العمل، والمرونة. إنه يسد الفجوة التقليدية بين السياسة الاقتصادية والتعاون التنموي، مما يتيح استخداماً أكثر استراتيجية للموازنات العامة، والتمويل الميسر، والأدوات المندمجة، ورأس المال الخاص.

من خلال مبادرات مثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS)، تترجم مصر هذه الرؤية إلى خطوات تنفيذية واضحة؛ مما يخلق خارطة واضحة للدولة من اجل تعبئة وإدارة وقياس التمويل الموّجه للأولويات الوطنية. وتوفر الاستراتيجية الذراع التنفيذي للإطار الأوسع. كما تقدم أدوات مبتكرة للتنسيق والرصد والشفافية. كما تعزز دور مصر الريادي في التمويل المستدام والأخضر، حيث تربط المشروعات الوطنية وبرامج الإصلاح بأسواق رأس المال العالمية، وشركاء التنمية، ومبادرات تمويل المناخ.

وكما تؤكد الدكتورة رانيا المشاط دائمًا بأن «تمويل التنمية ليس جهداً مستقلاً. إنه الإطار الذي يُدعم رؤية التنمية بشكل كامل، ويعكس ربط الإصلاحات بالنتائج، والشراكات بالتقدم المحقق، والاستثمارات بالتأثير».

ويجسد هذا النموذج المتكامل جوهر «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، مما يضمن أن تكون أنظمة التمويل للدولة قوية وشاملة، وقادرة على التكيّف مع التحولات العالمية.

الفصل الثاني: الاستثمار في البنية التحتية

على مدار العقد الماضي، أنجزت الدولة المصرية تطورات ضخمة في قطاعات البنية التحتية المختلفة، التي تُعد ركيزة أساسية لأجندة التحول الاقتصادي في مصر، وتُسهم في تعزيز تنافسية الدولة وقدرة الاقتصاد على التحول نحو النمو القائم على الإنتاج والاستثمار والتصدير، ويعزز المرونة أمام الصدمات المناخية، والتنمية الإقليمية الشاملة.

ومن خلال المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، تعمل الدولة على استراتيجية متكاملة لتطوير البنية التحتية في تلك القطاعات، مما يُعزز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي»

وتُعد المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي»، منصة مبتكرة تعمل على تعزيز جهود المناخ والتنمية، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، وقد أصبحت منذ إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٢، منصة رائدة عالميًا، في ظل قدرتها على حشد الاستثمارات المناخية والدعم الفني وآليات التمويل المبتكر لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر.

وفي عام ٢٠٢٥، حققت المنصة تقدمًا كبيرًا:

- أصدرت الوزارة تقرير المتابعة الثاني لبرنامج «نُوفّي» في مارس ٢٠٢٥، والذي استعرض التقدم المحرز في المشروعات الرئيسية ضمن البرنامج.
- في إطار محور الطاقة ببرنامج «نُوفّي»، أعلنت الوزارة عن تخصيص ٦.٧ مليار جنيه مصري من خطة الاستثمار العام للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لربط أربعة مشروعات رئيسية للطاقة المتجددة بالشبكة الوطنية بحلول صيف ٢٠٢٥.
- واستمرارًا لجهود تعزيز ريادة مصر في مجال الطاقة المتجددة، فقد ارتفعت إجمالي التمويلات الميسرة المتاحة ضمن البرنامج للقطاع الخاص نحو ٥ مليارات دولار، لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بين طاقة رياح وطاقة شمسية بنحو ٥.٢ جيجاوات، وإلغاء تشغيل ١.٢ جيجاوات من محطات الوقود الأحفوري المستهدفة ضمن البرنامج والتي تبلغ قدراتها ٥ جيجاوات، والاستثمار في تقوية الشبكة.
- وخلال إطلاق تقرير المتابعة الثاني، تم توقيع ٤ اتفاقيات جديدة تشمل المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتضيف المزيد من شركات القطاع الخاص إلى برنامج "نُوفّي".
- وفي سبتمبر ٢٠٢٥، أعلنت الوزارة أنه تم تخصيص ٦٣٧ مليار جنيه، أي ما يعادل ٥٥% من إجمالي الاستثمار العام في خطة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، لمشروعات متوافقة مع المعايير البيئية.

اتفاقية بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وشركة سكاتك (Scatec) النرويجية لمشروعات الطاقة المتجددة ضمن ركيزة الطاقة.

اتفاقية بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وشركتي طاقة عربية (TAQA Arabia) وفولتاليا (Voltalia) لإعادة تطوير مشروع الزعفرانة ضمن ركيزة الطاقة.

اتفاقية بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) ووحدة الشراكة المركزية بوزارة المالية لمحطة تحلية مياه البحر في العين السخنة ضمن محور المياه ببرنامج «نُوفّي».

اتفاقية شراء طاقة بين مصر للألومنيوم وسكاتك لإنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1 جيجاوات لتزويد مجمع نجع حمادي الصناعي بالكهرباء.

آفاق وأهمية الاستثمار في البنية التحتية

بالنسبة للاستثمار في البنية التحتية، تكمن أهمية «نُوفّي»، في قدرته على تجميع وتحديد أولويات البنية التحتية المشتركة بين القطاعات ــ على سبيل المثال، ربط محطات الطاقة المتجددة (محور الطاقة) بمحطات تحلية المياه أو أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية (محورا المياه والغذاء)، ومواءمة البنية التحتية اللوجستية أو النقل مع هذه الاستثمارات الأساسية، بما يخلق تكاملًا: فالبنية التحتية للطاقة تدعم التجمعات الصناعية، والبنية التحتية للمياه تدعم الزراعة والتنمية الريفية، والبنية التحتية المتعلقة بالغذاء تدعم سلاسل القيمة والقدرة التصديرية.

من خلال دمج هذه السياسات تحت مظلة منصة واحدة، تعزز مصر قدرتها على جذب التمويل الميسر، والتمويل المختلط، ومشاركة القطاع الخاص في بنية تحتية خضراء وشاملة وموجهة للتصدير.

الآثار الاستراتيجية والابتكار المؤسسي

من خلال الترابط بين استثمارات المياه والغذاء والطاقة، يعمل البرنامج على تبسيط إعداد المشروعات وتمويلها وتنفيذها عبر الوزارات والقطاع الخاص وشركاء التنمية، وتقوم المنصة على الملكية الوطنية والتنسيق بين شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

كما تحظى المنصة بإشادة دولية: فقد أشار الإعلان الختامي للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (إشبيلية، يوليو ٢٠٢٥) إلى برنامج «نُوفّي»، كنموذج للمنصات الوطنية من الجيل الجديد التي تربط التمويل، والعمل المناخي، والبنية التحتية.

المرونة المناخية والقدرة على التكيف

في عام ٢٠٢٥، كثّفت الوزارة جهود التنسيق استراتيجيات البنية التحتية والاستثمار والمناخ، مع التزام بتعميق التنسيق والإسراع في التنفيذ عبر مجالات الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة بقطاع المياه، والتكيف مع تغير المناخ.

وفي مارس، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا مع الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، لمراجعة وتحديث خطة الاستثمار في قطاعي الكهرباء والطاقة المتجددة لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦. وتم التأكيد على التوسع في مصادر الطاقة النظيفة للوصول إلى ٤٢% من القدرة المركبة للكهرباء من مصادر نظيفة بحلول ٢٠٣٠، وتعزيز البنية التحتية لدعم الطلب الصناعي وعمليات التصنيع الزراعي.

علاوة على ذلك، واستكمالاً للتوسع في الطاقة المتجددة، خصصت خطة التنمية الاقتصادية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مبلغ ٦٣٧ مليار جنيه للاستثمارات العامة الخضراء، وهو ما يمثل ٥٥% من إجمالي الاستثمار العام. ويعكس هذا التخصيص أولوية الوزارة لإجراءات التخفيف والتكيف مع المناخ، ويسلط الضوء على أن البعد البيئي لم يعد إضافة بل أصبح محركاً أساسياً للتخطيط الاستثماري الوطني.

على صعيد التعاون الدولي، وقعت الوزارة والحكومة الفرنسية في أكتوبر ٢٠٢٥ اتفاقية تعاون فني ومالي متجددة بقيمة ٤ مليارات يورو حتى عام ٢٠٣٠، مع التركيز بشكل كبير على المشروعات الخضراء، والبنية التحتية المستدامة، وإجراءات تغير المناخ. عززت الاتفاقية الالتزامات تجاه مشروعات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والسكك الحديدية التي تتوافق مع أجندة «نُوَفّي». والتحول المناخي.

كانت هناك أيضاً جهود تحضيرية وداعمة حول القدرة على الصمود المناخي والتخفيف من المخاطر. على سبيل المثال، أعلنت منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص التابعة للوزارة عن دعوة لخدمات استشارية لدعم "إدارة برنامج تعزيز القدرة على الصمود المناخي" على مدى خمس سنوات، ما يعكس التوجه المؤسسي نحو دمج الصمود، وتحليل المخاطر، والتكيف في التخطيط وتصميم المشروعات المستقبلية.

وعلى صعيد التعاون متعدد الأطراف، فقد استشهد البيان الختامي للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4)، بمدينة إشبيلية الإسبانية، بالمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفّي» في مصر. وقد تم الإشارة إلى المنصة كنموذج لـ "المنصات الوطنية المبتكرة من الجيل الجديد" التي تدمج هيكل المناخ والتنمية والتمويل على مستوى العالم، ومن شأن هذا التناول أن يُعزز الدبلوماسية الاقتصادية في مصر وقدرتها على حشد التمويلات الخضراء والاستثمارات المناخية.

محطة الضبعة للطاقة النووية: تعزيز البنية التحتية الاستراتيجية للطاقة المستدامة

في عام ٢٠٢٥، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، بزيارة ميدانية مشتركة إلى محطة الضبعة للطاقة النووية، التي تُعد المشروع القومي الأكبر في مجال الطاقة وأول محطة نووية في مصر. وقد عكست الزيارة، التزاماً مشتركاً بدفع أجندة البنية التحتية المستدامة في مصر وضمان التنسيق التخطيطي عبر الأولويات التنموية الوطنية.

وشكّلت الزيارة لحظة فخر وطني، مسجلة تقدماً ملموساً في أحد أكثر مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية الواعدة في مصر. وخلال الزيارة، استعرض الوزيران آخر التطورات في الإنشاءات وأنظمة السلامة، وتلقيا إحاطة من فريق إدارة المشروع حول الاستعدادات الفنية واللوجستية قبل تسليم قلب المفاعل النووي الأول ــ المتوقع في أواخر عام ٢٠٢٥.

ويُجسد مشروع الضبعة رؤية مصر طويلة الأجل لتنويع الطاقة المستدامة والتحول التدريجي نحو مصادر طاقة أنظف وأكثر مرونة. وكجزء من استراتيجية الطاقة الشاملة للدولة، ومن المقرر أن يساهم المشروع بشكل كبير في قدرة توليد الكهرباء الوطنية، مع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ودعم التزامات مصر المتعلقة بالمناخ وتقليل الكربون.

لقد شددت الوزارة على أن الضبعة ليست مجرد مشروع طاقة، بل هي ركيزة لإطار التخطيط التنموي المتكامل في مصر، حيث تجمع التوسع الصناعي، ونقل التكنولوجيا، وبناء قدرات القوى العاملة مع الأهداف الأوسع للاقتصاد الوطني. ويعزز تطوير المحطة جهود الحكومة لتوطين الصناعات المتقدمة، وتعزيز الخبرة العلمية والتقنية، ورفع دور مصر كمركز إقليمي للطاقة.

وفي هذا السياق، تتسق مشروعات البنية التحتية الكبرى التي تنفذها الدولة مع «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، القائمة على النمو المستدام والمرونة، والتنسيق المشترك بين القطاعات. وتعكس دمج أمن الطاقة ضمن إطار التخطيط الوطني نهج مصر الشمولي لتحقيق التنمية المتوازنة، وجذب الشراكات الدولية، والمضي قدماً نحو أهداف رؤية ٢٠٣٠.

الجوائز الدولية

على صعيد الطاقة المتجددة، تم الإعلان عن إنجاز بارز عندما حصل مشروع محطة رياح السويس بقدرة ١.١ جيجاوات، وهو جزء من محور الطاقة في منصة «نُوَفّي»، على جائزتين إقليميتين مرموقتين: «صفقة العام في البنية التحتية»، من قِبل مجلة African Banker و«أفضل صفقة طاقة» من قِبل EMEA Finance. يضم تحالف تمويل المشروع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)، والمؤسسة البريطانية للاستثمار (BII)، والمؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG)، وآخرين؛ مما يمثل إشارة قوية لثقة المستثمرين في خط أنابيب البنية التحتية الخضراء في مصر.

مشروعات الصناعات الخضراء المستدامة

وقعت وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبيئة اتفاقية تمويل ميسر ومنحة مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة ٥٣.٨ مليون يورو (٢.٩ مليار جنيه مصري)، كجزء من الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الصناعات الخضراء المستدامة (GSI)، الذي يدعم التحول الأخضر للقطاع الصناعي، ويقلل الانبعاثات، ويعزز القدرة التنافسية.

جاء التوقيع خلال فعالية رفيعة المستوى نظمتها الوزارتان لتعريف القطاع الخاص وممثلي الصناعة ببرنامج الصناعات الخضراء المستدامة الداعم للصناعة المصرية، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الدولية والبنك الأهلي المصري.

وفي ذات السياق، تم توقيع اتفاق الأعمال الاستشارية للبرنامج بقيمة ٨.٨ مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي ويديرها بنك الاستثمار الأوروبي.

ويستهدف البرنامج دعم الاستثمارات الصناعية الهادفة إلى تقليل التلوث والانبعاثات، وتحسين كفاءة الطاقة والموارد داخل المنشآت الصناعية ــ مما يحقق تأثيراً إيجابياً مباشراً على جودة البيئة ويدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الدولية. ويأتي توقيع الاتفاق ضمن حزمة تمويلات البرنامج الذي تبلغ قيمته ٢٧١ مليون يورو (١٤.٨ مليار جنيه)، وتشمل:

- ٣٠ مليون يورو من منح الاتحاد الأوروبي.
- ١٣٥ مليون يورو تمويل ميسر من بنك الاستثمار الأوروبي.
- ٤٥ مليون يورو تمويل ميسر من الوكالة الفرنسية للتنمية.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة القطاع الصناعي على تبني التكنولوجيات النظيفة والالتزام بالمعايير البيئية العالمية، حيث سيسهم في توسيع نطاق المشروعات المؤهلة داخل البرنامج، خاصة في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والموارد، بما يشمل الحديد والصلب، الأسمنت، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، وإدارة المخلفات.

الأمن الغذائي والبنية التحتية والاستثمار والعمل المؤسسي

يُعد الأمن الغذائي ركيزة أساسية، فهو يدعم الاستقرار الاجتماعي، والصحة، والتنمية، في عام ٢٠٢٥، أعادت الوزارة التأكيد على دورها المحوري في مواءمة البنية التحتية والأنظمة المؤسسية لضمان أن تكون نظم الغذاء في مصر مرنة، وقادرة على التكيف مع المناخ، ومتكاملة مع التخطيط الوطني.

وفي هذا السياق، استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال مراسم إطلاق تقرير المتابعة الثاني لبرنامج «نُوفّي»، تطور تنفيذ مشروعات الغذاء بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث يتضمن البرنامج عددًا من المشروعات من بينها «إدارة المياه القادرة على التكيف مع المناخ في وادي النيل" (CROWN) ، و"التحول الزراعي القادر على التكيف مع المناخ" (CRAFT). وقد تم وضع اللمسات النهائية على المناطق الجغرافية والتصميمات الفنية، وتطوير الأطر المالية، بالتعاون مع شركاء التنمية بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والبنك الدولي. كما سلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة نحو التكيف في المناطق المعرضة لارتفاع منسوب سطح البحر مثل شمال الدلتا.

وفي يونيو ٢٠٢٥، افتتحت الدكتورة رانيا المشاط ورشة عمل إقليمية في القاهرة بعنوان «إعادة النظر في الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي نظمها البنك الدولي بمشاركة ١٢ دولة. وأكدت على الحاجة إلى أنظمة وطنية مرنة، واستثمار متكامل في البنية التحتية الزراعية، وسياسات تمكين صغار المنتجين. يؤكد هذا الحدث دور مصر كقائد إقليمي في الربط بين المناخ، والتنمية، وتحول النظم الغذائية.

كما وقعت الوزارة خطاب نوايا مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) خلال منتدى الأغذية والزراعة في روما لاستضافة الأكاديمية الإقليمية للقيادة بمجال نظم الأغذية الزراعية. تهدف هذه الأكاديمية إلى بناء القدرات القيادية عبر المنطقة، وتحفيز تبادل المعرفة، ودعم الابتكار في النظم الغذائية المستدامة والمرنة. وتُعد استضافة مصر خطوة استراتيجية لعرض تقدمها وتعميق التعاون الإقليمي.

وعلى صعيد التمويل، أكدت الوزارة دعمها الأمن الغذائي من خلال اتفاقيات التعاون الاستراتيجي. ففي فبراير، وقعت الحكومة برنامج عمل ٢٠٢٥ مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، بتخصيص ١.٥ مليار دولار لدعم السلع الاستراتيجية وضمان استقرار الإمدادات الغذائية. وتشمل خطة التمويل مخصصات للهيئة العامة للسلع التموينية (GASC) وموارد لمشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

البنية التحتية المستدامة والتنمية الصناعية

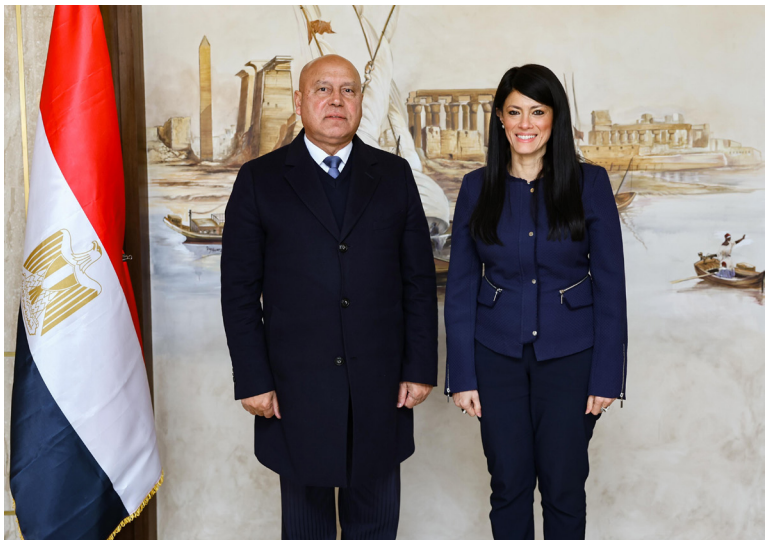

في عام ٢٠٢٥، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، التنسيق مع وزارتي الصناعة والنقل، بهدف التنسيق بين السياسة الصناعية، والبنية التحتية للنقل، والتوجه نحو التصدير، في إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية. وتُرجمت هذه الجهود إلى لجان فنية متعددة، ومذكرات تفاهم، ومراجعات لخطط الاستثمار، ومشروعات تعاون دولي، وذلك انطلاقًا من الأهمية القصوى لقطاع النقل على صعيد البنية التحتية

في فبراير، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعاً مع الفريق مهندس كامل الوزير لمناقشة خطة الاستثمار لقطاع النقل للعام 2025/2026، ومتابعة مشروع مترو أبو قير بالإسكندرية. ركز الاجتماع على دمج الاستدامة البيئية في البنية التحتية للنقل، وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الإمكانات التنفيذية العالية، وضمان أن تدعم استثمارات النقل الجديدة الممرات الصناعية واللوجستيات التصديرية. خلال هذا الاجتماع، أكدت الوزارة التزام الوزارة بتنفيذ سقف الإنفاق الاستثماري، مع توجيه الموارد نحو استكمال المشروعات الجارية—خاصة تلك التي تجاوز معدل تنفيذها ٧٠%—والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص تماشياً مع وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وفي يوليو، عقدت الوزارة ووزارة الصناعة والنقل اجتماع تنسيقي موسع لوضع خارطة للصناعات منخفضة الكربون. شملت الأجندة تشكيل لجنة فنية مشتركة تضم ممثلين من كلتا الوزارتين والوكالات الرئيسية للإشراف على تنفيذ المشروعات ذات الأولوية، والتحول الصناعي الأخضر، والتوافق مع الأنظمة العالمية للامتثال الكربوني. وأشارت الدكتورة المشاط إلى أنه بعد نجاح منصة "نُوَفّي"، سيتم إنشاء منصات مماثلة لتحول القطاع الصناعي، وحشد التمويل والدعم الفني للتصنيع منخفض الكربون والجاهزية للتصدير.

في فبراير ٢٠٢٥، عُقد اجتماع موسع بين الوزارة ووزارة الصناعة والنقل لمراجعة التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية واستكشاف المزيد من التوافق مع برامج التنمية الصناعية للبنك الدولي. وركز اجتماع على التنويع القطاعي، والتوسع في التصدير، وإعادة هيكلة المصانع المتعثرة، وتوسيع الصناعات الخضراء. وأكدت الدكتورة المشاط مجدداً على رؤية تُقل الاقتصاد نحو القطاعات القابلة للتداول والتنافسية، وشددت على أهمية البنية التحتية، والمحتوى المحلي، والتنسيق المؤسسي في تعزيز التحول الصناعي.

وفي سياق مؤتمر التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص، وقّعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأهلي المصري، اتفاق منحة الاستثمار لمشروع الصناعات الخضراء المستدامة GSI بمبلغ 21 مليون يورو، مما عزز الصلة بين الاستراتيجية الصناعية وتمويل التنمية. وتساعد هذه الاتفاقيات في إطلاق العنان لرأس المال للمناطق الصناعية، والمصانع الخضراء، والبنية التحتية المجاورة للتجمعات الصناعية.

وتعزيزًا للشراكات الدولية في هذا القطاع، تم توقيع مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية، خلال سبتمبر ٢٠٢٥، لتطوير تقنيات صيانة السيارات الخضراء في أربعة مراكز تدريب مهني، بتمويل عبر منحة قدرها ١٠ ملايين دولار من الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA). تربط هذه المبادرة التحديث الصناعي، وخدمات النقل، والابتكار المناخي.

علاوة على ذلك، قامت الوزارة من خلال اللجان المشتركة التي يتم تنظيمها مع الدول الشقيقة والصديقة، بتعزيز جهود التعاون لتوطين الصناعة، فمن خلال اللجنة المشتركة المصرية-المجرية، شهدت الدكتورة رانيا المشاط، والفريق مهندس كامل الوزير، توقيع بروتوكول يركز على توطين الصناعة، والنقل المستدام، والحد من التلوث، وتبادل التكنولوجيا، كجزء من إطار التعاون الثنائي الأوسع.

تعكس هذه التطورات لعام ٢٠٢٥ تحولاً استراتيجياً واضحاً: تضمن الوزارة أن البنية التحتية للنقل لا تقف بمعزل عن غيرها، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الصناعية، ومسارات التصدير، والامتثال البيئي، وتوسع القطاع الخاص. وتوضح اللجان الفنية المشتركة، ومذكرات التفاهم، وبروتوكولات التمويل كيف أن التماسك المؤسسي والتنسيق الوزاري أساسيان لتنفيذ رؤية السردية لاقتصاد صناعي حديث وتنافسي وأخضر.

خلال أبريل 2025، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ، إطلاق خدمات الشباك الواحد الرقمية للمستثمرين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وذلك في إطار المرحلة الثانية من رقمنة خدمات المستثمرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، والاستراتيجية القطرية للفترة من 2022-2027 التي تعزز جهود تحفيز القطاع الخاص، والتحول الأخضر، ودعم النمو الشامل والمستدام.

ويأتي هذا في إطار جهود الهيئة لتمكين أدواتها الاقتصادية كافة، وتنفيذًا لأحد ركائز رؤيتها الاستراتيجية وهو محور التحول الرقمي والاقتصاد المستدام، ويُعدُّ وتشمل الميزات الرئيسة لمنصة الخدمات الإلكترونية للمستثمرين: (نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) المركزي الذي يضمن تتبع المشروع في الوقت الفعلي ودعم فرص الاستثمار المستقبلية، ونظام إدارة العمليات الذكي لأتمتة تطبيقات الخدمة، مدعومًا بمؤشرات الأداء الرئيسية، ونظام إدارة المستندات (DMS) وهو أرشيف مركزي آمن لمعالجة المستندات المتعلقة بالاستثمار وتخزينها واسترجاعها بكفاءة، وتقارير ذكاء الأعمال (BI) التي تتضمن لوحات معلومات مخصصة لدعم اتخاذ القرار استنادًا على البيانات، وبوابة المستثمر وهي مساحة عمل حديثة وسهلة الاستخدام حيث يمكن للمستثمرين التفاعل مباشرة مع فرق الدعم في المنطقة الاقتصادية وتقديم المقترحات وتتبع الطلبات والوصول إلى الموارد الرئيسية على مدار الساعة، وبوابة التكامل وهي نظام قوي يتيح التكامل السلس مع قواعد البيانات الداخلية والخارجية لتوفير تجربة مستخدم متماسكة، بالإضافة لتوفير قنوات للدفع عبر الإنترنت بصورة مؤمنة وفعالة)، وعلى مدار العامين المقبلين، ستقوم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس برقمنة وتبسيط 80 خدمة رئيسية، مما يضمن استفادة المستثمرين الحاليين والمحتملين من التفاعلات السلسة، وتقليل أوقات المعالجة، وتجربة أكثر تركيزا على المستخدم.

يشمل دور الوزارة جمع شركاء التنمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتسريع نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز المشروعات المشتركة التي تربط البنية التحتية الرقمية بأهداف المناخ والطاقة والصناعة. وتتوافق المنصة الرقمية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أيضاً مع رؤية الوزارة لتقليل الإجراءات، وتعزيز الشفافية، ودعم التحول من القطاعات غير القابلة للتداول إلى القطاعات القابلة للتداول والموجهة للتصدير.

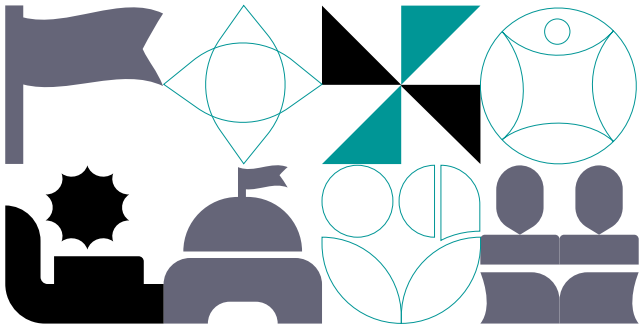

الفصل الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري

يظل الاستثمار في رأس المال البشري محورًا أساسيًا في استراتيجية التنمية في مصر. وتواصل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ضمان أن يترجم النمو الاقتصادي إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين، مع التركيز بشكل خاص على التعليم، والصحة، والتدريب المهني، والحماية الاجتماعية، والشمول. وتعزز هذه المبادرات التزام مصر بمبادئ العدالة والمرونة والاستعداد للمستقبل على النحو المنصوص عليه في "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل والمرونة".

التعليم، والمهارات، والتدريب المهني

يُعد التعليم أساس النمو والتنافسية في مصر على المدى الطويل. في عام ٢٠٢٥، عززت الوزارة العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين جودة التعليم، ودعم الوصول إليه، واتساق المناهج مع احتياجات السوق. وتم إحراز تقدم كبير في برامج التعليم الفني والتدريب المهني، مع التركيز على المهارات ذات الصلة بقطاعات التصنيع، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد الأخضر.

وتعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لزيادة برامج التعليم الفني التطبيقي، بما في ذلك دورات جديدة للمهارات التكنولوجية، وأكاديميات للبرمجة، ومسارات مهنية مرتبطة بفرص التدريب المهني في القطاع الخاص. تضمن هذه المبادرة حصول الخريجين على مهارات عملية تلبي بشكل مباشر متطلبات سوق العمل، مما يعزز آفاق التوظيف ويشجع على ريادة الأعمال.

في عام ٢٠٢٥، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة العمل، «منصة آفاق المهن والتوظيف»، وممثلي العديد من شركاء التنمية من بينهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية وغيرهم. وتأتي المنصة في إطار مشروع "دعم التشغيل" (EPP)، الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في مصر ضمن إطار محفظة التعاون المصري الألماني، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووحدة سياسات سوق العمل بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وتوفر المنصة الإلكترونية بيانات ومعلومات حول أكثر من ٤٠٠ مهنة بجمهورية مصر العربية وفقاً لدليل التصنيف المهني المصري الموحد، والتي تمثل حوالي أكثر من ٩٨% من إجمالي نسبة المشتغلين بالجمهورية. ويوضح كل ملف مهني المهام الرئيسية لكل مهنة، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات منها معدل نمو التشغيل، وتوزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي، والتوزيع الجغرافي، ومتوسط الأجر، والحد الأدنى من متطلبات التعليم، ومعدل نمو التشغيل المتوقع بالمهنة حتى عام ٢٠٣٠، وغيرها. كما تسمح المنصة بترتيب المهن حسب الأعلى أجراً، والأعلى من حيث معدل نمو عدد المشتغلين، وعدد الوظائف المتوقعة، وغيرها.

وخلال ٢٠٢٥، عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزيرة التربية والتعليم والتعليم الفني، اجتماعًا لمراجعة خطة الاستثمار لقطاع التعليم للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وزيادة المدارس الفنية ومدارس التكنولوجيا التطبيقية.

وركز الاجتماع على ضمان توافق التعليم الفني والتطبيقي مع التحول الصناعي في مصر، والرقمنة، والقطاعات الموجهة للتصدير؛ وشددت الوزارة على ضرورة إعداد "جيل جديد مجهز لاقتصاد المعرفة، ومناقشة الخطة الاستثمارية للوزارة التي تتضمن ٣٠.٥ مليار جنيه لقطاع التعليم خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

الاستثمار في رأس المال البشري

تظل الصحة والحماية الاجتماعية ركائز أساسية للاستثمار في رأس المال البشري. في عام 2025، واصلت مصر التوسع على مستوى الجمهورية في مشروع التأمين الصحي الشامل، مما أدى إلى تحسين التغطية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة. في الوقت نفسه، استهدفت برامج شبكات الأمان الاجتماعي مثل تكافل وكرامة والمرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة الفئات الأكثر احتياجًا، مما يضمن اتباع نهج شامل للتخفيف من حدة الفقر والتنمية المجتمعية.

كما عززت الوزارة آليات المتابعة والتقييم للبرامج الاجتماعية، باستخدام أدوات بيانات متقدمة لتتبع النتائج، وقياس الأثر، وتحسين توجيه الموارد. من خلال دمج الحماية الاجتماعية في التخطيط التنموي الأوسع، تضمن مصر أن تكون المكاسب الاقتصادية شاملة وتصل إلى الفئات المهمشة.

الاستثمار والتنسيق في قطاع الصحة

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعاً مع الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، لمناقشة ميزانية قطاع الصحة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦. تناول الاجتماع كيفية ارتباط الخطة القادمة بمنهجية التخطيط الجديدة للوزارة، وبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني، والاستراتيجيات القطاعية، ووثيقة سياسة ملكية الدولة. وأكدت معالي الوزيرة أن قطاع الصحة يمثل جزءاً

أساسياً من الاستثمار في الأفراد وتحسين الإنتاجية مدى الحياة.

كما تم خلال الاجتماع استعرض خطة التمويل الاستثمارية لعام (٢٠٢٥-٢٠٢٦) وأوجه الإنفاق الاستثماري على مشروعات وبرامج وزارة الصحة وبرنامج عمل الحكومة، وكذلك التزامات الخطة الاستثمارية لهذا العام، بالإضافة للمشروعات القومية للوزارة، والتي تبلغ ٣٤٨ مشروع جاري، بـ ٢٧ محافظة، بتكلفة تصل ١١٣.١١ مليار جنيه، كما تم استعراض عدد المشروعات القومية التي يتم الإنتهاء منه 2025، وتبلغ ٢٠ مشروع صحي، في ١١ محافظة، وبإجمالي ٢.٦٤٩ سرير، بتكلفة ١١.٧ مليار جنيه.

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن استثمارات وزارة الصحة والسكان بخطة العام المالي الجاري الممولة من الخزانة العامة سجلت ٥٣.٥ مليار جنيه مقابل ٢٨.٥ مليار جنيه بخطة العام المالي السابق بزيادة ٨٧.٧%، وهو ما يعكس حرص الحكومة على توفير كامل المخصصات التي يحتاجها القطاع من أجل تنفيذ مشروعاته المستهدفة وبما ينعكس على تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

برنامج «تكافل وكرامة» لتعزيز لشبكات الأمان الاجتماعي

في ١١ مايو ٢٠٢٥، شاركت الوزارة في الاحتفال بمرور عشرة أعوام على برنامج "تكافل وكرامة"، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء.

شددت الوزيرة على أن البرنامج هو أكثر من مجرد تحويلات نقدية، بل هو جزء من نموذج أوسع للحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري يدمج التعليم والصحة للأسر الأكثر احتياجًا.

وفي اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٥، قدمت الوزيرة تجربة مصر الممتدة لعشر سنوات في برنامج "تكافل وكرامة"، مسلطة الضوء على أن البرنامج حشد ما يقرب من ١.٤ مليار دولار أمريكي في تمويل ميسر من البنك الدولي ووصل إلى أكثر من ٤.٦ مليون أسرة مستفيدة.

في مارس ٢٠٢٥، تم الإعلان عن أن مخصصات الدعم النقدي للبرنامج ستزيد بنحو ٣٥% في ميزانية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، لترتفع إلى حوالي ٥٥ مليار جنيه.

وفي مارس ٢٠٢٥ أيضًا، خلال بيان أمام مجلس الشيوخ، تم الإعلان عن توسّع البرنامج ليشمل ٤.٧ مليون أسرة، مما يعكس التزام الحكومة بمد مظلة الحماية الاجتماعية وربط الدعم بأهداف التنمية الشاملة.

التأمين الصحي الشامل

إن النمو طويل الأجل يُبنى على الاستثمار في البشر، وهذا هو أساس التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

وبصفتها محافظ مصر لدى البنك الدولي، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وفد مصر المتوجه إلى طوكيو للمشاركة في المنتدى رفيع المستوى حول التغطية الصحية الشاملة، بالتعاون مع البنك الدولي وحكومة اليابان ومنظمة الصحة العالمية.

خلال هذه الفعالية، عرضت الدكتورة رانيا المشاط تجربة مصر في نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، حيث سلطت الضوء على التقدم المحرز في المرحلة الأولى التي شملت 6 محافظات، والاستعدادات للمرحلة الثانية التي ستضم 5 محافظات أخرى. كما أكدت على كيفية عمل نظام التأمين الصحي الشامل بالتوازي مع المبادرات الرئاسية الرائدة في مصر، مثل "حياة كريمة" و"١٠٠ مليون صحة"، لتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية صحية عالية الجودة في جميع أنحاء الجمهورية.

وتماشياً مع هذا الالتزام، وبالتعاون مع ١٥ دولة، تم إطلاق مركز المعرفة للتأمين الصحي الشامل لدعم السياسات الوطنية الصحية، وقد انضمت له مصر في إطار تطوير سياساتها الوطنية في مجال الصحة.

ويعد المركز نتاج تعاون بين الحكومة اليابانية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، لدفع جهود البلدان نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، كما يعمل أيضًا على تعزيز الاستثمار في الأنظمة الصحية كاستراتيجية أساسية للتنمية البشرية، والنمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وزيادة القدرة على الصمود.

التكامل بين الحضر والريف والتنمية المحلية

يُعد سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية أحد أبرز الأولويات في عام ٢٠٢٥، حيث تؤكد الوزارة على أهمية برامج التنمية المحلية. ويهدف التكامل بين التخطيط الحضري والريفي إلى ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل. وقد ساهمت برامج محاور الغذاء والمياه والطاقة ضمن منصة "نَوَفّي" في دعم المجتمعات الريفية، بينما واصلت مبادرات مثل مبادرة حياة كريمة دعم مشروعات تنموية مجتمعية لتحسين جودة الحيّاة وتعزيز مرونة الاقتصاد المحلي. ويجمع نهج الوزارة بين التخطيط المكاني الاستراتيجي، وأطر الحوكمة المحلية، والمتابعة القائمة على البيانات، بما يضمن توجيه الاستثمارات وفق احتياجات كل منطقة وللحد من التباينات وتعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي.

محافظة قنا

من الأولويات الرئيسية التي تعمل عليها الوزارة، هي توطين التنمية وتعزيز جهود التخطيط الإقليمي، وسد فجوات التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، لذلك تقوم باستمرار بتنظيم زيارات ميدانية للمشروعات التنموية بالمحافظات.كانت إحدى المحطات الرئيسية لهذا العام زيارة الدكتورة رانيا المشاط إلى محافظة قنا لتفقد المشروعات التنموية المنفذة بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء التنمية. وخلال الزيارة، استعرضت الوزارة المخصصات الموجهة للصعيد في خطة السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وأكدت مجدداً أن الدولة تولي أولوية قصوى للتنمية المحلية في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات.

أكثر من ٦٥.٧ مليار جنيه موجهة لمناطق الصعيد في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الحالي، وأن محافظة قنا وحدها تلقت مخصص لها استثمارات بنحو ٤.٨ مليار جنيه استثمارات عامة مستهدفة كجزء من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". وشددت الدكتورة المشاط في تصريحاتها على ضرورة التكامل في عمل التنمية المحلية؛ من الطرق والصرف الصحي إلى التعليم والصحة وبناء قدرات المجتمع، لتحقيق تحسن ملموس في حياة المواطنين.

خلال الزيارة تفقدت الوزيرة العديد من المشروعات من بينها:

- زيارة المصممين القائمين على مشروع النداء، الذي ينتج الملابس الجاهزة، والحرف اليدوية، والمنتجات الخشبية، والمجوهرات وغيرها.

تحتل مؤسسة مصر للتنمية المتكاملة (النداء) مكانة خاصة كإحدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل في تنمية صعيد مصر، إذ تركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وخلق فرص عمل للمرأة والشباب في محافظات قنا، والأقصر، وسوهاج، والمنيا، والفيوم. وتُعد "النداء" نموذجاً لتوطين التنمية، حيث تبني على المزايا النسبية لكل مجتمع وتحوّل الموارد المحلية، والحرف، والمهارات إلى محركات للنمو الاقتصادي المستدام.

- شهدت الدكتورة رانيا المشاط، توقيع اتفاقية بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في معبد دندرة، مما يمثل شراكة جديدة للسياحة الريفية الشاملة والمستدامة من خلال مشروع إحياء منطقة دندرة.وتهدف الاتفاقية إلى إحياء منطقة دندرة، ودعم السياحة الريفية والثقافية المستدامة كمحرك للنمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل. يُعد الاستثمار في السياحة مضاعفاً قوياً للتوظيف، حيث يخلق فرصاً عبر القطاعات ويطلق العنان للازدهار للمجتمعات المحلية في الوقت ذاته.

وكجزء من احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الثمانين لتأسيسها، تعكس هذه الاتفاقية أيضاً التزام حكومة مصر، بتوطين التنمية المستدامة عبر محافظات مصر، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين المجتمعات المحلية لتكون شريكًا رئيسيًا ومستفيدًا من جهود التنمية من خلال خلق فرص عمل جديدة.

- كما قامت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بزيارة مشروع حيّينا ووحدات محطة الترشيح على ضفاف النهر بالحميدات (RBF)، والتي توفر مياه شرب آمنة لأكثر من ٦٠,٠٠٠ من السكان.
- زارت معالي الوزيرة أيضًا مشروع تحسين سبل عيش الشباب لدعم صغار المزارعين ونماذج الزراعة المتكاملة.
- كما زارت الدكتورة رانيا المشاط مشروع النمو الأخضر الشامل في مصر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).
- ووضعت حجر الأساس لمصنع تربية ديدان القز وإنشاء الحرير الطبيعي، أحد مشروعات مؤسسة النداء للتنمية المتكاملة بمحافظة قنا.

تعزيز التنمية المتكاملة في صعيد مصر: سوهاج والأقصر

في إطار التزامها بتحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة بمختلف أنحاء الجمهورية، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، دفع أجندة التنمية المتكاملة في صعيد مصر، مع تركيز خاص على محافظتي سوهاج والأقصر. وخلال ديسمبر ٢٠٢٥ تم تنظيم زيارة موسعة لمحافظتي سوهاج والأقصر في صعيد مصر لمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية الخاصة ضمن مبادرة «حياة كريمة»، في إطار تكامل الجهود لدفع جهود التنمية الإقليمية.

جهود التنمية بمحافظة الأقصر

في محافظة الأقصر، أشرفت الوزارة على محفظة واسعة من الاستثمارات تعكس نهجًا متكاملًا للتنمية يجمع بين تنمية رأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية، ودعم النشاط الاقتصادي. وبلغت الاستثمارات العامة المخصصة للمحافظة نحو ٤.٢ مليار جنيه بخطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، لدعم القطاعات والمشروعات ذات الأولوية.

وتُعد المرحلة الأولى من مبادرة «حياة كريمة» أحد المحاور الرئيسية للتنمية في الأقصر، حيث تضمنت ٦٨٧ مشروعًا تم الانتهاء من ٥٨٩ مشروعًا منها بمركزي إسنا وأرمنت، مستهدفة ٣٦ قرية. وأسهمت هذه المشروعات في تحسين مستوى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بما يشمل مياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، وتوصيل الغاز الطبيعي، وخدمات الاتصالات والإنترنت عبر شبكات الألياف الضوئية، فضلًا عن دعم قطاعات الصحة والتعليم والشباب، ومنشآت الأمن والسلامة العامة.

الاقتصاد المحلي والتجمعات الإنتاجية في سوهاج

خلال الزيارة لمحافظة سوهاج، تابعت الوزارة تنفيذ عدد من التدخلات التنموية ضمن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، والتي تستهدف تعزيز سلاسل القيمة المحلية، وتحسين سبل المعيشة، والحفاظ على التراث الثقافي. ومن أبرز هذه التدخلات تطوير «قرية النسّاجين» بحي الكوثر، حيث دعم البرنامج رفع كفاءة البنية التحتية للإنتاج، وتحديث الأنوال، وتطوير المنتجات، وتحسين النفاذ إلى الأسواق والمعارض.

وتُمثل القرية نموذجًا ناجحًا لتطوير الحرف التقليدية ضمن سلاسل القيمة الاقتصادية، بما يجمع بين التمكين الاقتصادي وصون التراث، كما تؤدي دورًا تدريبيًا مهمًا للأجيال الشابة لضمان استدامة حرفة النسيج اليدوي، وتوفير فرص العمل، وزيادة معدلات الدخل المحلي.
وفي السياق ذاته، شملت الزيارة متابعة منطقة «مريت آمون» الأثرية بأخميم، بما يعزز الربط بين التراث الثقافي والتنمية السياحية والنمو الاقتصادي المحلي.

وتسهم هذه التدخلات في تعزيز القاعدة الاقتصادية لسوهاج، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج المحلي، واستثمار المقومات السياحية والتراثية لدعم التنمية المحلية المستدامة.

وتُعد محافظة سوهاج من أولويات الخطة الاستثمارية للدولة، حيث خُصص لها أكثر من ٧ مليارات جنيه استثمارات حكومية بخطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، إلى جانب 44 مليار جنيه ضمن المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، يستفيد منها أكثر من ٣ ملايين مواطن في ١٨٠ قرية.

الاستثمار في رأس المال البشري والثقافة والمعرفة

وفي إطار تعزيز رأس المال البشري والبنية الاجتماعية، تفقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، دور مكتبة مصر العامة بالأقصر باعتبارها مركزًا ثقافيًا وتعليميًا متكاملًا، يقدم خدمات متنوعة تشمل نشر المعرفة، وتنمية المهارات الرقمية، وتعليم اللغات، والتوعية بالتراث الثقافي، وتمكين الشباب، إلى جانب فروع متعددة وخدمات المكتبات المتنقلة. وقد أكدت الزيارة أهمية هذه المؤسسات في دعم التعلم مدى الحياة، وتعزيز الدمج الثقافي، وتنمية المجتمعات المحلية.

دعم الأمن الغذائي والأسواق والتنمية الحضرية

كما افتتحت الوزارة مجزر الحَبيل الآلي بمركز البياضية، باعتباره استثمارًا استراتيجيًا يدعم الأمن الغذائي، والصحة العامة، وجودة الخدمات، ويسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

وفي السياق نفسه، تم وضع حجر الأساس لسوق الحُبيل الحضاري، وهو مشروع كبير يُنفذ بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويستهدف تنظيم النشاط التجاري، وتحسين سلاسل الإمداد، والحد من الفاقد، وخلق فرص العمل، وتحويله إلى مركز إقليمي للتجارة يخدم مئات الآلاف من المواطنين بصورة مباشرة وغير مباشرة.

إحياء التراث وتنشيط السياحة في «إسنا»

وفي مدينة إسنا، تابعت الوزارة عددًا من مشروعات التطوير العمراني والتراثي، من بينها تطوير كورنيش إسنا والمنطقة التاريخية المحيطة بمعبد إسنا، بما يهدف إلى إعادة وضع المدينة على خريطة السياحة المحلية والعالمية، من خلال الدمج بين الحفاظ على التراث، وتطوير البيئة العمرانية، وتحسين الفراغات العامة، وتنشيط الاقتصاد المحلي.

كما شملت الزيارة افتتاح معرض «أيادي مصر» للحرف اليدوية، دعمًا للحرفيين، والترويج للمنتجات المحلية، وربط الصناعات الثقافية بالسياحة والنفاذ إلى الأسواق.

محافظة جنوب سيناء

في نوفمبر ٢٠٢٥، قامت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بزيارة رفيعة المستوى إلى محافظة جنوب سيناء لتفقد المشروعات التنموية الرئيسية ودفع الرؤية الاستراتيجية للدولة تجاه المنطقة، بمشاركة السيد/ علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدكتور أسامة الأزهري، وزير الأوقاف، والدكتور خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء. وقد عكست الزيارة التزام الحكومة بتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة ومتوازنة في سيناء، تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وتوجيهات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

شملت الزيارة تفقد الوزيرة لـ محطة بحوث جنوب سيناء في رأس سدر، التابعة لمركز بحوث الصحراء، والتي تضم مجموعة من القطاعات المتخصصة التي تعمل في تحلية المياه، والإنتاج النباتي والحيواني، والبحوث الزراعية.

وخلال الزيارة، افتتحت الدكتورة المشاط، إلى جانب الوزراء والمحافظ، المركز المصري للتميز في أبحاث التحلية (EDRC)، وهو منشأة متطورة مصممة لدراسة تقنيات التحلية المبتكرة باستخدام الطاقة الشمسية وتنفيذ أنظمة متكاملة لتحقيق مبدأ "انعدام التصريف السائل" (Zero Liquid Discharge). يُعد المركز المصري للتميز في أبحاث التحلية تجسيدًا لالتزام الدولة بتعظيم الاستفادة من الموارد المائية، وتوطين تكنولوجيا التحلية بما يخدم المناطق الصحراوية والزراعية الجديدة.

خلال الزيارة، تم افتتاح البنك الإقليمي للجينات، وهي مبادرة رائدة مخصصة لجمع وحفظ وتوثيق الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الفريدة في بيئة سيناء. تعزز هذه المنشأة الأمن الغذائي، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتوفر المواد الوراثية للتنمية الزراعية المستقبلية، مما يمثل رابطاً عملياً بين البحث العلمي والتطبيق الميداني. وأكدت الدكتورة المشاط أن بنك الجينات يتوافق مع أحدث النظم العالمية لحفظ الأصول الوراثية النباتية ويضمن حماية الملكية الفكرية للموارد الطبيعية لمصر للأجيال القادمة، خاصة في خضم تحديات تغير المناخ.

كما استعرضت الوزيرة خطة الاستثمار الحكومي لمحافظة جنوب سيناء للعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، والتي تخصص حوالي ٣.٦ مليار جنيه عبر القطاعات الرئيسية. تشمل الأولويات الرئيسية النقل والتخزين، والخدمات الصحية، والمياه، والتعليم،، إلى جانب الزراعة، والكهرباء، والصرف الصحي، والبناء، والسياحة، والعقارات. تشمل المشاريع التي تم تسليط الضوء عليها ما يلي:

- البنية التحتية للمياه: إنشاء محطات تحلية مياه البحر في شرم الشيخ وطابا، وتوسيع خزانات المياه، ومحطات الضخ، وشبكات المياه عبر مدن متعددة.
- الصرف الصحي: إعادة تأهيل وتوسيع محطات معالجة مياه الصرف الصحي في شرم الشيخ، والطور، ودهب، وطابا، ونويبع، وأبو زنيمة، وسانت كاترين، إلى جانب تحسين الوصول إلى المرافق لكتل الإسكان الاجتماعي.
- التعليم: إنشاء جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز، وتطوير المدارس الفنية، وتأهيل الفصول الدراسية، وإنشاء مجمعات تعليمية جديدة في الطور، وأبو زنيمة، وأبو رديس.
- الصحة: استكمال مستشفى أبو رديس العام، ومستشفى دهب المركزي، ومستشفى سانت كاترين.
- النقل: تطوير ورفع كفاءة الطرق الرئيسية، بما في ذلك النفق / طابا، ودهب / نويبع، وشرم / دهب، بالإضافة إلى مشروعات الإنشاء، والازدواج، والإنارة التي تربط مدن ومطارات سيناء.
- الإسكان والتنمية المجتمعية: إنشاء ٤٣٠ بيتاً بدوياً عبر شرم الشيخ، وطابا، والطور، وإنشاء ١٨ تجمعاً تنموياً متكاملاً، يجمع بين الوحدات السكنية والزراعية والخدمية مع المدارس، والوحدات الصحية، والمساجد، والمجمعات التجارية، والمناطق الرياضية، واستصلاح الأراضي المنتجة.

وخلال الزيارة، أكدت الدكتورة المشاط، على الأهمية الاستراتيجية لسيناء لأمن مصر، وتنميتها الاقتصادية، وتماسكها الاجتماعي. وسلطت الضوء على دور التجمعات التنموية والتي تمثل نموذجًا عمليًا لنهج الحكومة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمتكاملة. تستفيد هذه التجمعات من منهجية البرامج والأداء وصيغة التمويل الموضوعي لرفع كفاءة الاستثمار العام، وخلق فرص عمل مستدامة، وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء شبه جزيرة سيناء.

كما أكدت الزيارة على التعاون المشترك بين الوزارات والمؤسسات، بالإضافة إلى مركز بحوث الصحراء والسلطات التنفيذية المحلية. يضمن هذا التنسيق تكامل البحث العلمي، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والمشاركة المجتمعية، مما يخلق نموذجاً للتنمية في المناطق الصحراوية والحدودية. وأشار محافظ جنوب سيناء أن هذه المشروعات تجسد التنمية المتكاملة، حيث تجمع بين الابتكار العلمي، وحماية البيئة، وتمكين المجتمع، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتزام الدولة بالتنمية الشاملة في سيناء.

النقل والبنية التحتية

شاركت الوزارة أيضاً في اجتماع وزاري مشترك ضم وزارة الصناعة والنقل ووزارة التنمية المحلية، برئاسة الفريق مهندس كامل الوزير، والدكتورة رانيا المشاط، والدكتورة منال عوض، إلى جانب محافظي قنا وسوهاج.

استعرض الاجتماع أعمال البنية التحتية في إطار برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر الممول من البنك الدولي، والذي يغطي المرافق، والطرق، وشبكات الغاز، وخدمة المناطق الصناعية في المراكز الريفية وشبه الريفية. تم اتخاذ قرار بتسريع استكمال الأعمال المعلقة، وإعادة طرح الأراضي غير المستغلة من خلال منصة "مصر الصناعية الرقمية"، وزيادة وتيرة الرصد والمتابعة من خلال تقارير ربع سنوية. وتعكس هذه الخطوات الهدف الاستراتيجي للوزارة المتمثل في تحويل مشروعات التنمية المحلية إلى محركات للنمو بالأقاليم، خاصة في صعيد مصر.

في مجال الإسكان والمرافق، كثفت الوزارة تعاونها مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، لضمان اتساق البنية التحتية للقرى الخدمية في إطار مبادرة "حياة كريمة" مع الإطار الأوسع للتنمية المحلية. حددت الزيارات الميدانية للوزارة العديد من القرى التي يتم فيها تسريع تحديث المرافق، وشبكات المياه، وإدارة النفايات الصلبة، والكهربة. يربط هذا النهج المتكامل بين حدود الاستثمار الوطنية، ومشاركة القطاع الخاص، والاستهداف المكاني لضمان أن التنمية المحلية لا تتعلق بالبنية التحتية فحسب، بل بالحياة اليومية للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، عقدت معالي الدكتورة رانيا المشاط اجتماعاً رفيع المستوى مع المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، لمناقشة الموقف التنفيذي للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" والمشروعات المدرجة في خطة الاستثمار لقطاع التنمية العمرانية. سلط هذا التعاون الضوء على التزام الوزارة بدمج استراتيجيات التنمية الوطنية مع الأولويات المحلية والإقليمية، لضمان وصول الاستثمار العام إلى المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليه.

ركزت المناقشات على القطاعات الرئيسية بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والبناء والتشييد، والعقارات، مما يعكس النهج الشمولي للوزارة تجاه التنمية الريفية والمحلية. بالنسبة للسنة المالية الحالية، بلغ إجمالي الاستثمارات المقدرة لخطة التنمية العمرانية حوالي ٥٠٥ مليارات جنيه مصري. وقد تم تخصيص جزء كبير منها: ٣٥٠ مليار جنيه مصري، للمرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة"، والتي تم بالفعل تنفيذ أكثر من 86% من مشروعاتها. تعمل هذه الاستثمارات على تحويل المجتمعات الريفية من خلال توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي.

بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، ركز نهج الوزارة للتكامل بين الحضر والريف على ثلاثة أبعاد أساسية:

- التوطين: ضمان وصول الاستراتيجيات الوطنية مثل "السردية الوطنية" و"رؤية ٢٠٣٠" حتى إلى أبعد المناطق.
- التنسيق: الجمع بين التخطيط والتنمية المحلية والصناعة والقطاعات الأخرى للحد من الازدواجية وتنسيق الأهداف.
- الرصد والشمول: الزيارات الميدانية، والتنسيق بين المحافظات، وبناء القدرات المجتمعية لضمان تلبية المشروعات للاحتياجات المحلية وتحفيز التوظيف المحلي.

تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين الشباب

تُعطي استراتيجية رأس المال البشري في مصر الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. في عام ٢٠٢٥، تم إطلاق مبادرات لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والمشروعات الريادية. كما عززت الشراكات مع المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص الإرشاد، وبرامج التدريب، والوصول إلى التمويل للمؤسسات التي تقودها النساء.

تم زيادة مشاركة الشباب من خلال برامج مستهدفة تعزز ريادة الأعمال، والابتكار، والمشاركة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تضمن التدابير الخاصة إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والعاملون في القطاع غير الرسمي، وسكان المحافظات المحرومة من الخدمات. يتم دمج هذه التدخلات عبر برامج التعليم، والصحة، والتنمية المحلية، مما يضمن الوصول العادل إلى الفرص لجميع المصريين.

أكاديمية شباب بلد

استمرارًا لجهود الوزارة في تنفيذ مبادرة «شباب بلد»، النسخة المصرية من المبادرة الأممية Generation Unlimited، افتتحت الدكتورة رانيا المشاط، بمشاركة الدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، والسيدة/ إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، أكاديمية «شباب بلد» بمركز التنمية الشبابية بالجزيرة، والتي تُعد الفرع الرئيسي والأول للأكاديمية التي تستهدف تمكين الشباب المصري، وتطوير مهاراته من خلال توفير البرامج التدريبية ومسارات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال،

شارك في الافتتاح السيد/ كيفن فراي، المدير التنفيذي للمبادرة الأممية GENU، والسيد/ حمد الزعابي، سفير دولة الإمارات بالقاهرة، والسيدة/ ناتاليا ويندر روستي، ممثلة اليونيسيف في مصر، والسيد/ عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الغرير الإماراتية، وسفراء مبادرة «شباب بلد» من الشباب المصري المتميز.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن مبادرة شباب بلد التي أطلقتها الحكومة في منتدى شباب العالم عام 2022، الذي أقيم تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، تُمثل تقدمًا ملموسًا في جهود الدولة لتمكين الشباب، من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وربطهم بالفرص المتاحة، وبناء كوادر قادرة على المساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، وتعزيز فكر ريادة الأعمال والابتكار، ودعم التحول الاقتصادي في مصر، مؤكدة أن افتتاح الاكاديمية يؤكد حرص الدولة بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي على تمكين الشباب وإعدادهم للمستقبل.

وأشارت إلى التعاون الوثيق مع وزارة الشباب والرياضة في إنجاز الأكاديمية بمركز شباب الجزيرة، والتي تعتبر منصة لتنمية مهارات الشباب وربطهم بفرص العمل وتنمية فكر الابتكار، موضحة أنه من خلال رئاستها لمبادرة شباب بلد إلى جانب المنسقة المقيم للأمم المتحدة وعضوية مصر في مجلس القيادة العالمي للمبادرة الأممية GENU سيتم العمل على تعزيز المبادرة في مصر لفتح آفاق أوسع للشباب، كما حرصت على توجيه الشكر للدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، على جهود الوزارة في اختيار وتجهيز الأكاديمية، كما وجهت الشكر لفريق عمل الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف في مصر، وكذلك لرجل الأعمال الإماراتي عبد الله الغرير على دعمه للمبادرة. وتلا الافتتاح توقيع بروتوكول تعاون بين مؤسسة الغرير، ومنظمة اليونيسيف لتوفير الدعم للأكاديمية وتعزيز إمكانياتها ودورها في تمكين الشباب.

مجلس إدارة شباب بلد

عقب افتتاح المقر الرئيسي لأكاديمية «شباب بلد» بمركز التنمية الشبابية بالجزيرة، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيدة/ إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، اجتماع مجلس إدارة مبادرة «شباب بلد»، النسخة المصرية من المبادرة الأممية Generation Unlimited.

وناقش الاجتماع استراتيجية مبادرة شباب بلد وأولويات التنفيذ خلال المرحلة القادمة من أجل تمكين ما يقرب من ١٣ مليون شاب وشابة بحلول عام ٢٠٢٧ على المستوى الوطني، وذلك استرشادا بالاستراتيجية الدولية للمبادرة الدولية Generation Unlimited خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، عقب افتتاح المقر الرئيسي لأكاديمية شباب بلد، والبرامج التي سيتم العمل عليها من اجل تمكين الشباب والشابات، وتمكينهم من الحصول على فرص عمل لائقة، عبر مسارات مختلفة للتعليم، والتوظيف وريادة الأعمال، والتدريب وتنمية المهارات، والتحول الرقمي، كما ناقش الاجتماع اهمية مشاركة المؤسسات العربية الخيرية في دعم الشباب حيث انهم عماد المستقبل، وذلك على خلفية مشاركة مؤسسة الغرير، في دعم مبادرة شباب بلد، وتوسيع نطاق البنية التحتية والرقمية للمبادرة، وإنشاء فروع جديدة لأكاديمية شباب بلد بالمحافظات.

الأكاديمية الوطنية للتدريب (NTA)

تُعد قيادة المرأة ومشاركتها الفاعلة عنصرًا محوريًا في التحول الاقتصادي في مصر. كان أحد الخطوات الرئيسية هو مشاركة الدكتورة رانيا المشاط، في برنامج "المرأة تقود التنفيذيين" ، الذي نظمته الأكاديمية الوطنية للتدريب (NTA) بالشراكة مع الوزارة.

يهدف البرنامج، المصمم للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٢ و ٥٠ عاماً من القطاعين العام والخاص، إلى تزويد المشاركات بمهارات قيادية على مستوى الإدارة العليا في مجالات الإدارة والعلوم التطبيقية والقيادة. وخلال مشاركتها، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، إحدى لجان المقابلات للمتقدمات، مشيرة إلى أن البرنامج يتماشى مع هدف الحكومة المتمثل في دمج النساء في الأدوار القيادية عبر القطاعات الاستراتيجية لأجندة النمو، والوظائف، والمرونة في مصر.

إلى جانب التدريب، دعمت الوزارة بنشاط النظام البيئي الأوسع للسياسات لتمكين المرأة من خلال الشراكات وأطر بناء القدرات. على سبيل المثال، تقدم مدرسة المرأة للتأهيل للقيادة التابعة للأكاديمية الوطنية للتدريب برامج مصممة خصيصاً للمرأة المصرية داخل وخارج مصر، تستهدف المسارات المهنية والريادية والقيادية. وهذا يكمل نهج الوزارة الاستراتيجي لضمان ألا تكون المساواة بين الجنسين هدفاً قائماً بذاته، بل عنصراً تمكينياً أساسياً في نموذج الاقتصادي الجديد للدولة، كما هو منصوص عليه في السردية الوطنية.

وأكدت الوزيرة أن تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية يساهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية، والابتكار، والشمول؛ وهي رؤية تدعم استثمارات الوزارة في رأس المال البشري وبرنامج الإصلاح الهيكلي.

بنهاية العام، التقت الدكتورة رانيا المشاط، الدكتورة سلافة جويلي، المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب، والدكتور طاهر نصر، نائب المدير التنفيذي للأكاديمية وذلك لبحث سبل التعاون في دعم البرامج التدريبية والرئاسية، ومناقشة الخطة للأكاديمية وبرامجها التدريبية.

وناقش اللقاء الخطة المستقبلية للأكاديمية وبرامجها التدريبية، وسبل تطويرها بما يضمن استدامة الأثر التدريبي وتعظيم الاستفادة من الخبرات المتراكمة، حيث تم التأكيد خلال الاجتماع على استمرار التنسيق والتعاون بين الوزارة والأكاديمية لدعم منظومة بناء القدرات الوطنية وربط البرامج التدريبية بأولويات الدولة وخططها التنموية.

الفعالية الرئاسية للاحتفال بشهر المرأة

في ظل القيادة والإرادة السياسية الراسخة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، تلتزم الحكومة المصرية بتسريع التقدم نحو تمكين المرأة في جميع القطاعات من خلال مبادرات وطنية مختلفة.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في احتفالية المرأة المصرية والأم المثالية، بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، وعدد من السيدات الوزيرات والشخصيات العامة، حيث أكدت أن المرأة المصرية أثبتت أنها قادرة على تخطي التحديات والمشاركة بفاعلية عندما تُمنح الثقة والفرصة، وذلك بفضل الدعم الكبير من الدولة المصرية منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية العربية، المسئولية في عام ٢٠١٤.

تمكين الشباب: الاستثمار في الجيل القادم

إدراكاً منها بأن شباب مصر يمثلون كلاً من أساس ومستقبل تحول مصر الاقتصادي والاجتماعي، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إعطاء الأولوية لتمكين الشباب كركيزة أساسية لأجندة تنمية رأس المال البشري في عام ٢٠٢٥.

من خلال المبادرات المتكاملة، والشراكات الدولية، والحوار الوطني، سعت الوزارة لضمان تزويد الشباب بالمهارات، والصوت، والفرص لقيادة التنمية الشاملة والمستدامة.

إحدى مبادرات الشباب الرائدة التي تدعمها الوزارة هي "شباب بلد" (Shabab Balad)، وهي النسخة المصرية من مبادرة "جيل بلا حدود ـ Generation Unlimited" العالمية التي أُطلقت تحت رعاية معالي رئيس الوزراء وبالشراكة مع اليونيسف UNICEF والقطاع الخاص. تعمل "شباب بلد" كمنصة وطنية تربط بين التعليم، والمهارات، والتوظيف، وفرص ريادة الأعمال للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 24 عاماً. وقد لعبت الوزارة دورًا محوريًا في مواءمة هذه المنصة مع أولويات التنمية في مصر، لضمان مساهمة المبادرة في الأهداف الموضحة في "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل والمرونة".

في عام ٢٠٢٥، توسّع البرنامج في شراكاته مع القطاع الخاص، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على المهارات الرقمية، والوظائف الخضراء، وريادة الأعمال باعتبارها مُمكّنات رئيسية لتوظيف الشباب والابتكار.

ويعكس دعم الوزارة لـ "شباب بلد" أيضاً التزاماً أوسع بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية رأس المال البشري. فمن خلال الاستفادة من التعاون بين الوزارات، ووكالات التنمية، والشركات، تعزز المبادرة مسارات عملية للشباب للانتقال من التعليم إلى العمل، لا سيما في القطاعات ذات الإمكانات العالية مثل الطاقة المتجددة، والخدمات الرقمية، والتصنيع. هذا النهج لا يعالج فجوات المهارات فحسب، بل يضمن أيضاً أن يكون شباب مصر مشاركين نشطين في التحول الاقتصادي الجاري حالياً.

الدبلوماسية الشبابية

بالتوازي مع ذلك، شهد عام ٢٠٢٥ استمرار الانخراط من خلال برنامج دبلوماسية الشباب، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز المشاركة المدنية وتزويد القادة الشباب بالأدوات اللازمة للانخراط في الحوار الدولي. عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعات تفاعلية مع المشاركين في هذا البرنامج، مؤكدة الدور الحيوي للشباب في تمثيل صوت مصر بالخارج وفي تشكيل صورة البلاد كـ اقتصاد يتطلع إلى المستقبل ويقوده الإصلاح. وخلال هذه الجلسات، ركزت المناقشات على الاتجاهات الاقتصادية العالمية، ودور الشراكات الدولية، ومسار الإصلاح في مصر، مشجعة المشاركين على تبني فهم شمولي للدبلوماسية يربط بين التنمية المحلية والانخراط العالمي.

وتعكس هذه البرامج الموجهة للشباب رؤية الوزارة لرأس المال البشري كحجر الأساس لمستقبل مصر. ومن خلال اتساق تنمية المهارات، والتدريب على القيادة، ومبادرات التوظيف مع الأهداف الاقتصادية الأوسع للدولة، تواصل الوزارة إعداد جيل قادر على قيادة مصر نحو اقتصاد أكثر شمولاً، ومرونة، وابتكاراً.

الجزء الثالث

الشراكات الدولية

الفصل الأول: التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف

في عام ٢٠٢٥، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعزيز الشراكات الدولية، وتعزيز دورها في دفع النمو المستدام، وتحقيق المرونة الاقتصادية، ودفع التحول نحو الإنتاجية، كما مضت الوزارة قدمًا في أجندة طموحة للتعاون الدولي تهدف لمواءمة التمويل الميسر، والمساعدة الفنية، والاستثمار الخاص مع الأولويات الوطنية ومسار الإصلاح في مصر.

ومن خلال نموذج مشاركة تفاعلي استباقي مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، والشركاء الثنائيين، والمنظمات الدولية، أكدت الوزارة على التحول من التعاون القائم على المشروعات إلى شراكات برامجية ترتكز على نتائج قابلة للقياس، والابتكار، ومشاركة القطاع الخاص.

بناء الشراكات الاستراتيجية لخدمة الأولويات الوطنية

على مدار عام ٢٠٢٥، عمّقت الوزارة التعاون مع شركاء التنمية الرئيسيين لمصر، ومن ضمنهم مجموعة البنك الدولي (WBG)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وبنك التنمية الأفريقي (AfDB)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والعديد من الشركاء الثنائيين مثل فرنسا، وألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

الاتحاد الأوروبي

كان عام ٢٠٢٥، بمثابة نقطة تحول استراتيجية في العلاقات المصرية الأوروبية، بدعم رؤية القيادة السياسية وحرصها على دفع العلاقات مع الجانب الأوروبي، وفي هذا الصدد فقد كثّفت الوزارة شراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وعززت أجندة تعاون متعددة الأبعاد تربط بين التمويل الميسر، والضمانات، والمساعدة الفنية، وتعبئة القطاع الخاص بالأولويات الوطنية لمصر. وقد انتقلت الشراكة بشكل حاسم من دعم قائم على مشروعات متفرقة إلى شراكة برامجية متكاملة، وذلك نتيجة للشراكة الاستراتيجية الموقعة في العام الماضي والمرتكزة أيضًا على إطار التمويل المشترك.

على مدار العام، عملت الوزارة عن كثب مع وفد الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الأوروبية، وفريق أوروبا (Team Europe) لترجمة الالتزامات إلى تحركات ملموسة تُقلل من مخاطر الاستثمار الخاص، وتوسّع نطاق المشروعات الخضراء، وتدعم برامج الأمن الغذائي والاجتماعي، وتُعزز الحوكمة والقدرة الإصلاحية.

التمويل الاستراتيجي والضمانات

كان تفعيل أدوات التمويل المختلط للاتحاد الأوروبي المصممة لحشد رأس المال الخاص للقطاعات الاستراتيجية، يمثل ركيزة أساسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر في عام ٢٠٢٥. وقد تم تقديم الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة الإضافي (EFSD+) كقناة رئيسية للاستفادة من الضمانات العامة وتحويلها إلى استثمار خاص، وتم الإعلان عن تفعيل آلية ضمانات الاستثمار بقيمة ١.٨ مليار يورو، والتي من المتوقع أن تُسهم في حشد ما يصل إلى 5 مليارات يورو من الاستثمار العام والخاص في مصر بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٧.

وخلال مؤتمر التمويل التنموي للقطاع الخاص، تم الإعلان عن تفاصيل آلية ضمانات الاستثمار والترويج لها بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتي تتيح حزمة من الضمانات الهادفة إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم المشروعات الخضراء والصناعية ذات الأجل الطويل والمخاطر الأعلى. وتعمل الوزارة على ربط آلية الضمان هذه بالمنصات الوطنية (بما في ذلك منصة حافز) لضمان إتاحة الضمانات للمشروعات التي تُلبي معايير الإصلاح والجاهزية للاستثمار في مصر.

تعاون استراتيجي في مختلف القطاعات

طوال عام ٢٠٢٥، ركّزت الوزارة على نهج "فريق أوروبا (Team Europe)"، من خلال تنسيق الجهود مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والبنوك الأوروبية لتقديم حزم متكاملة بدلاً من المشروعات المجزأة. كان هذا النهج البرامجي واضحًا عبر قطاعات متعددة: الاستثمار في التحول الأخضر ضمن برنامج «نُوَفّي»، وريادة الأعمال في قطاع المياه (EU4Waterpreneurs)، ودعم الأمن الغذائي، ومشروعات البنية التحتية الحضرية. واستهدفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعظيم التعاون مع فريق أوروبا وخلق نهج متكامل يُسهم في تحقيق الاستفادة القصوى من تلك الشراكة سواء على صعيد التمويلات الميسرة، أو المنح، وكذلك الدعم الفني.

دعم الموازنة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

وبخلاف الشراكات لتوفير التمويل المختلط وتمكين القطاع الخاص، شهد عام ٢٠٢٥ تطورًا كبيرًا مع المفوضية الأوروبية، من خلال آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA)، حيث تم إجراء مشاورات فنية مشتركة مع المفوضية الأوروبية، حول المرحلة الثانية من الآلية بقيمة 4 مليارات يورو، في إطار جهود الدولة لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

وفي إطار ترسيخ شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، قامت الوزارة بعقد اجتماع رفيع المستوى مع الوزارات المعنية للتوافق على المرحلة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي (MFA) مع المفوضية الأوروبية، كجزء من دورنا في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ركز الاجتماع، تحديداً، على ٨٧ إجراءً إصلاحياً يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمرونة، والتنافسية الاقتصادية، ومناخ الأعمال، والتحول الأخضر، وشمل وزراء البيئة، والموارد المائية والري، والكهرباء والطاقة المتجددة، والاستثمار والتجارة الخارجية، وجهاز حماية المنافسة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وأكثر من ١٥ جهة وطنية.

كما عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعًا مع السيدة/ دوبرافكا سويتشا، مفوضة الاتحاد الأوروبي لشئون البحر الأبيض المتوسط، مما يؤكد التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الشراكات الثنائية والإقليمية مع دول البحر الأبيض المتوسط.

وتناولت المناقشات الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه مصر في تعزيز الشراكة الأورو-متوسطية، وتعميق علاقاتنا الثنائية مع دول المنطقة، ودفع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية قدمًا. تضمنت الموضوعات الرئيسية تفعيل آلية ضمان الاستثمار، والعمل على دفع الشريحة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي (MFA).

كما شهدت الزيارة توقيع اتفاقية تعزيز المرونة والأمن الغذائي بالتعاون مع معالي الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي، كجزء من مشروع تحديث صوامع الحبوب والبنية التحتية للتخزين في مصر.

الدبلوماسية الاقتصادية: منتدى البوابة العالمية

عززت الدبلوماسية رفيعة المستوى في عام ٢٠٢٥ الزخم الاستراتيجي، وعكست المشاركات الوزارية في منتدى "البوابة العالمية" والاجتماعات التحضيرية للقمة المصرية الأوروبية، دعمًا سياسيًا متزايداً لإطار تعاون شامل للفترة (٢٠٢٥-٢٠٢٧). وشاركت الوزارة في هذه الحوارات التي عُقدت في بروكسل بهدف مواءمة الأولويات، وجذب المستثمرين الأوروبيين، وإطلاق محادثات جديدة حول توطين الصناعات والتصنيع الأخضر مع الشركات الأوروبية والبنوك متعددة الأطراف. وقد اختُتمت هذه الحوارات باتفاقات لتوسيع نطاق ضمانات الاستثمار وتعزيز مواءمة التمويل الميسّر من الاتحاد الأوروبي مع الخطة المتوسطة المدى لمصر.

وركزت مناقشات وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدوي، على تعزيز التعاون في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا النظيفة، والرقمنة، والمعادن. وعقدت «المشاط»، اجتماعات مع مديرين ووزراء أوروبيين لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، خصوصاً عبر آلية المساعدة المالية الكلية ودعم الموازنة، فضلاً عن أطر التعاون الثنائي. كما استعرضت أيضًا "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل"؛ وهي خريطة طريق والنموذج الاقتصادي للدولة الذي يعيد توجيه الاقتصاد نحو قطاعات منتجة وقابلة للتداول وموجهة للتصدير، مع إصلاحات هيكلية مرتبطة بجداول زمنية واضحة وأهداف قابلة للقياس.

القمة المصرية الأوروبية الأولى في بروكسل

في أكتوبر ٢٠٢٥، شهدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي حدثاً محورياً في شراكات مصر الدولية، وهو انعقاد القمة الأولى من نوعها للاتحاد الأوروبي ومصر، التي عُقدت في بروكسل في ٢٢ أكتوبر، برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية؛ والسيد/ أنطونيو كوستا، رئيس المجلس الأوروبي؛ والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية.

وقد حققت القمة نتائج استراتيجية قوية تعكس رؤية الوزارة لدمج أجندة الإصلاح الاقتصادي الوطنية لمصر، وتحول الاقتصاد المصري نحو نموذج نمو يقوم على الإنتاجية وفق ما جاء في "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل".

ومن أبرز النتائج:

- توقيع مذكرة تفاهم للمرحلة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA)، بقيمة ٤ مليارات يورو، حيث وقّعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ممثلة لمصر، والمفوض فالديس دومبروفسكيس ممثلاً للاتحاد الأوروبي.
- إطلاق اتفاقية منحة "دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي"، بقيمة 75 مليون يورو، مع التركيز على تحسين الخدمات الأساسية، وتمكين المرأة والشباب، وتدخلات التنمية المحلية في المناطق ذات الدخل المنخفض.
- رسّخ إطار الشراكة الاستراتيجية ستة ركائز للتعاون (العلاقات السياسية، الاستقرار الاقتصادي، التجارة والاستثمار، الهجرة وحرية التنقل، الأمن، ورأس المال البشري/والجانب الديموغرافي) وأكد مجددًا على التعهدات المتبادلة بشأن الانتقال المناخي، والتحول الرقمي، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والنهج المتعدد الأطراف.

وخلال المنتدى الاقتصادي للقمة، تحدثت الدكتورة رانيا المشاط أكثر من ٣٠٠ من قادة الأعمال من أكثر من ٦٠ شركة أوروبية، إلى جانب ١٠٠ شركة مصرية و ١٥ مؤسسة مالية دولية. وأكدت أن جهود الإصلاح في مصر مرتبطة الآن بشكل وثيق بنموذج النمو القائم على التصدير والقطاعات القابلة للتداول، مشيرة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتطور الصناعات غير البترولية، وتقدم الاقتصاد الرقمي كمؤشرات للفرص الاستثمارية المتاحة.

لا تمثل هذه القمة مجرد تعميق لعلاقة ثنائية، بل تمثل تحولًا هيكليًا في كيفية تعامل مصر دوليًا: حيث تدمج استقرار الاقتصاد الكلي، وتعبئة الاستثمار الخاص، والتحول الأخضر، وتنمية رأس المال البشري في شراكة موحدة مع أوروبا.

كما أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في بروكسل ترسخ أجندة الإصلاح الوطنية المصرية ضمن الهيكلية الأوروبية للاستثمار والمناخ والحوكمة، مما يوفر وضوحًا بشأن التمويل، ومراحل الإصلاح، ومسارات المشروعات للسنوات القادمة.

ومن المقرر أن تُسهم قمة بروكسل في تحويل الالتزامات بين الجانبين إلى إجراءات فعلية، ونتائج قابلة للقياس، وتُسهم في دعم مسار التنمية في مصر، كما تُعزز الشراكة بشكل أكبر مع «فريق أوروبا».

التعاون الثنائي مع فريق أوروبا

المملكة الإسبانية

تُوّجت الزيارة الملكية الإسبانية التاريخية إلى مصر في سبتمبر ٢٠٢٥ بالتوقيع على برنامج الشراكة من أجل التنمية الاقتصادية ٢٠٢٥-٢٠٣٠، وهو إطار شامل لزيادة التعاون عبر مجالات التحول الأخضر، والاستثمار، والتجارة، والتنمية الاجتماعية، وقد وقّعته الدكتورة رانيا المشاط، ووزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني السيد/ خوسيه مانويل ألباريس بوينو.

ويُعد هذا الاتفاق تحولًا في العلاقات المشتركة بين البلدين، إذ يضع الأساس لشراكة أقوى وأكثر استدامة، مع التركيز على التحول الأخضر، والعمل المناخي، والتنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، وتمكين المرأة، وغير ذلك. وسنقوم معًا بتشكيل لجنة ثنائية بين وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ونظرائنا الإسبان لضمان المتابعة الفعالة والتنفيذ الناجح.

ويهدف برنامج الشراكة من أجل التنمية المستدامة بين إسبانيا ومصر (2025-2030) إلى تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين من خلال تفعيل إطار تعاون تنموي متجدد ومستدام، كما أن برنامج الشراكة من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ يُعد الأول من نوعه للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID على مستوى العالم، حيث يؤسس هذا البرنامج للتعاون بين جمهورية مصر العربية ومملكة إسبانيا، على أساس الأولويات الاستراتيجية المشتركة لكلا البلدين.

ويأتي هذا عقب زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، إلى إسبانيا، التي عززت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ومهّدت الطريق لتوسيع التعاون في مجالات الاستثمار، والتجارة، وغيرها. وخلال زيارة الرئيس، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في منتدى الأعمال المصري-الإسباني لاستكشاف الفرص مع القطاع الخاص الإسباني، كما عرضت «المشاط» جهود مصر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الإصلاحات الهيكلية ومشاركة القطاع الخاص.

أيضاً تم توقيع اتفاقية دراسة جدوى أولية لمدّ الخط الأول لمترو القاهرة من المرج الجديدة إلى شبين القناطر. ويأتي هذا استكمالاً لسلسلة من الاتفاقيات التي تم توقيعها العام الماضي في مجالات معالجة مياه الصرف الصحي، وخلق فرص العمل، وريادة الأعمال، والابتكار.

استضافت إسبانيا هذا العام أيضًا، المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، حيث عقدت الدكتورة رانيا المشاط، عدة اجتماعات مع مسئولي الحكومة الإسبانية لتعزيز التعاون بين البلدين.

فرنسا

شهد عام ٢٠٢٥ تقدمًا في الشراكة الاستراتيجية المتجددة بين مصر وفرنسا. فقد تم تجديد اتفاقية التعاون الفني والمالي في أكتوبر، مما يعكس الزخم السياسي الناتج عن الحوار رفيع المستوى والالتزامات المتجددة لدعم أجندات مصر الخضراء والاجتماعية.

وفي مؤتمر صحفي مشترك، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسفير الفرنسي بالقاهرة، على عمق العلاقات بين البلدين، والتنسيق المشترك للاستفادة من تجديد اتفاق التعاون الفني والمالي، لتعزيز جهود التنمية والتحول الأخضر، ومشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات، وغيرها من المجالات ذات الأولوية بين البلدين.

زيارة تاريخية للرئيس الفرنسي لمصر

مثّل عام ٢٠٢٥ علامة فارقة في العلاقات المصرية-الفرنسية، حيث تم رسميًا رفع مستوى الشراكة بين البلدين إلى شراكة استراتيجية خلال زيارة السيد الرئيس إيمانويل ماكرون إلى القاهرة واجتماعه مع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. وقد أبرز هذا الحدث، الذي جمع وزراء من الحكومتين، عمق وطول أمد التعاون بين مصر وفرنسا عبر المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتنموية.

وخلال الزيارة، شهد الرئيسان التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم البارزة في قطاعات رئيسية، مما يعزز إطار التعاون الثنائي في ظل الشراكة الاستراتيجية الجديدة. وقد وقّعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، نيابة عن الحكومة المصرية اتفاقية تجديد التعاون الفني والمالي مع السيد/ إريك لومبارد، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي، واتفاقية أخرى مع السيد/ جان-نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية، لدعم أربعة مشروعات تنموية ذات أولوية ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

تشمل هذه المشروعات:

- تطوير مركز التحكم الإقليمي بالإسكندرية، لدعم مكون محور الطاقة في برنامج «نُوَفّي».
- إنشاء خط السكك الحديدية الجديد الذي يربط مدينة الروبيكي بالعاشر من رمضان - بلبيس، مما يساهم في ركيزة النقل المستدام لبرنامج نُوَفّي ويُسهل التكامل اللوجستي.
- إنشاء المرحلة الثالثة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالجبل الأصفر، والتي لا تزال الأكبر من نوعها في أفريقيا وتشكل حجر الزاوية في استراتيجية إدارة المياه في مصر.
- إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة شرق الإسكندرية، والتي ستساهم في الحد من تلوث البحر الأبيض المتوسط وتعزز المرونة البيئية في المنطقة الساحلية.

شملت الزيارة أيضًا جولة تفقدية رمزية مشتركة للرئيس السيسي والرئيس ماكرون في الخط الثالث لمترو القاهرة، حيث استقلا معًا المترو من محطة عدلي منصور إلى محطة هشام بركات. ويمثل هذا الحدث استمرارًا لشراكة بدأت في عام ١٩٨٣، عندما تم تطوير أول خط مترو في مصر بالتعاون الفرنسي. واليوم، يمثل الخط الثالث استثمارًا أساسيًا في النقل الحضري المستدام، إذ يسهم في تقليل الازدحام، وتحسين الوصول إلى فرص العمل والخدمات، وتعزيز إنتاجية العمل.

يجسد مشروع الخط الثالث لمترو القاهرة الطبيعة المتكاملة للتمويل التنموي، حيث يجمع بين عدة مؤسسات من "فريق أوروبا": الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والمفوضية الأوروبية. كما يعكس نهج الوزارة ضمن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل» التي تقوم على اعتبار المشروعات القومية منصات للعمل الجماعي، حيث تتلاقى فيها ركائز التمويل والتكنولوجيا والخبرات بما يخدم الأولويات الوطنية.

الإعلان عن تجديد اتفاق التعاون الفني والمالي

في مؤتمر صحفي مشترك هذا العام، تم الإعلان عن تجديد اتفاقية التعاون الفني والمالي بين مصر وفرنسا، بقيمة 4 مليارات يورو حتى عام ٢٠٣٠، بحضور سفير فرنسا السيد/ إريك شوفالييه.

ويأتي تجديد اتفاق التعاون الفني والمالي بين البلدين، تأكيدًا على التطور المستمر في العلاقات المصرية الفرنسية التي تم ترفعيها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، والحرص على العمل المستمر من أجل دفع المصالح المشتركة وتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء الأولويات لكلا البلدين؛ ويتضمن اتفاق التعاون الفني والمالي ثلاثة

مجالات رئيسية:

- التنمية البشرية وعلى رأسها التعليم العالي.
- البنية التحتية المستدامة.
- مواجهة التغيرات المناخية من خلال تمويل المشروعات الخضراء خاصة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي».

وذلك بما يتسق مع النموذج الاقتصادي ضمن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، للتحول إلى القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية.

العلاقات المصرية الألمانية

في عام ٢٠٢٥، أكدت مصر وألمانيا من جديد شراكتهما طويلة الأمد من خلال سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى والاتفاقيات الجديدة التي عمقت التعاون الثنائي عبر قطاعات متعددة. وقد شهد هذا العام خطوة مهمة في دعم أجندة التنمية المشتركة، حيث ركز البلدان على الطاقة المستدامة والتعليم والتمويل المبتكر باعتبارها ركائز لتعاونهما.

وخلال العام، وبالتنسيق بين الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وقعت مصر اتفاقية تعاون مالي وشريحة جديدة ضمن برنامج مبادلة الديون بين مصر وألمانيا، مع السيد/ يورجن شولتس، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مصر. ووجّهت الاتفاقية موارد جديدة لدعم التعليم الفني وقطاع الطاقة، بما في ذلك تنفيذ مشروعات ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَمّي».

وتستمر آلية مبادلة الديون، وهي واحدة من أقدم وأنجح نماذج التعاون الدولي، كنقطة مرجعية عالمية للتمويل المبتكر للتنمية. وتركز هذه المرحلة الجديدة من البرنامج على الطاقة المتجددة والتحول الأخضر، مما يعزز التزام البلدين المشترك بالعمل المناخي والنمو المستدام.

كما استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، السيدة/ ريم العبلي رادوفان، وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، في أول زيارة رسمية لها لمصر. وأكدت الزيارة على الأهمية الاستراتيجية للعلاقات المصرية-الألمانية ضمن إطار "فريق أوروبا"، مع محفظة تعاون إنمائي تغطي قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والري، والتعليم، والنقل، وتنمية القطاع الخاص.

وخلال الزيارة، عُقد مؤتمر صحفي مشترك بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ). وفي كلمتها، سلطت الدكتورة المشاط، الضوء قوة الشراكة الاستراتيجية بين مصر وألمانيا في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي. وأكدت على:

- استمرار التزام مصر بتفعيل مخرجات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.
- دور ألمانيا المحوري في دعم برنامج «نُوَمّي» واستراتيجية الهيدروجين الأخضر الناشئة.
- المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تعكس جهود الإصلاح الهيكلي المستمرة في مصر.
- توسيع مشاركة القطاع الخاص من خلال ضمانات الاستثمار ضمن آلية (EFSD+) الأوروبية.

وأكد الجانبان من جديد رؤيتهما المشتركة للنمو الاقتصادي الشامل، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستثمار الخاص المستدام كدوافع رئيسية للاستقرار والازدهار المشترك على المدى الطويل. كما أكدت المناقشات على التوافق بين «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، وأولويات ألمانيا في دعم التحول الأخضر والدمج الاجتماعي.

واختُتم العام بالاتفاق على مواصلة المشاورات والتعاون في المنتديات الدولية القادمة، حيث ستطلق مصر وألمانيا مبادرات جديدة بشكل مشترك حول تمويل التنمية. تعكس هذه المشاركات التزام البلدين المشترك بإعادة توجيه التعاون التنموي ليصبح محفزاً للمرونة الاقتصادية والعمل المناخي والابتكار.

تعزيز التعاون المصري-الألماني: المفاوضات الحكومية واللقاءات الاستراتيجية في برلين

خلال زيارتها للعاصمة الألمانية برلين، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، جولة المفاوضات الحكومية المصرية-الألمانية لعام ٢٠٢٥ وهي منصة استراتيجية سنوية تحدد المسار المستقبلي للتعاون الثنائي، والشراكات الاستثمارية، والتمويل المبتكر بين البلدين. وتمثل مفاوضات هذا العام محطة رئيسية تعكس عمق ومتانة وطبيعة واستدامة وطبيعة العلاقات المستقبلية بين مصر وألمانيا.

بدأت الزيارة باجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء قبل المفاوضات النهائية التي ترأستها الدكتورة المشاط ونظيرتها السيدة ريم العبلي رادوفان، وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية الألمانية. وأكدت الدكتورة المشاط أن المفاوضات تأتي ضمن الإطار الأوسع لشراكة مصر الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وأن قوة العلاقات المصرية-الألمانية وفرت أساساً متيناً لتوسيع التعاون عبر القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك التحول الأخضر، وتوطين الصناعة، والتعليم، والمياه، والابتكار، والتنمية الاقتصادية. وسلطت الضوء على أن ألمانيا تظل واحدة من أهم شركاء مصر الأوروبيين، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المتوافقة مع المناخ.

وخلال اجتماع ثنائي موسع، استعرضت الوزيرتان التقدم المحرز في محفظة التعاون الحالية؛ التي تجاوزت الآن ١.٨ مليار يورو، وناقشتا فرص تعزيز العمل المشترك ضمن برنامج مبادلة الديون من أجل التنمية والعمل المناخي، والهيدروجين الأخضر، وكفاءة الطاقة، والمياه.

وأشادت الدكتورة المشاط بالشراكة طويلة الأمد وأكدت تقدير مصر لزيارة الوزيرة العبلي رادوفان إلى القاهرة في يوليو 2025، والتي أعادت التأكيد على مكانة مصر كأولوية في أجندة التنمية الألمانية. كما تناولت المناقشات مواءمة التعاون الثنائي مع «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، التي توفر إطارًا شفافًا يربط رؤية ٢٠٣٠ بالإصلاحات القطاعية وأولويات الاستثمار.

واختتمت جمهورية مصر العربية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، جولة المفاوضات الحكومية لعام ٢٠٢٥، برئاسة الدكتورة رانيا المشاط، والسيدة/ ريم العبلي ـ رادوفان، وبمشاركة العديد من ممثلي الجهات الوطنية، حيث وقع الجانبان اتفاقيات تمويل ميسرة ومبادلة ديون ومنح وتعاون فني بقيمة ٢٩٤.٥ مليون يورو ما يعادل ١٦ مليار جنيه.

وتنقسم الاتفاقيات التي تم توقيعها بواقع ١٧١.٥ مليون يورو اتفاقيات تمويل ميسر ومبادلة ديون ومنح للعديد من المشروعات في مجالات الطاقة المتجددة ضمن برنامج «نُوفّي»، وإدارة المخلفات الصلبة، وتحسين بيئة الاستثمار، إلى جانب بروتوكول المفاوضات المصرية الألمانية للعام الجاري والذي يتضمن تمويلات ميسرة ودعم فني بقيمة ١٢٣ مليون يورو للفترة المقبلة.

وشهدت الدكتورة رانيا المشاط، توقيع شريحة جديدة من مبادلة الديون المصرية الألمانية من أجل التنمية بقيمة ٥٠ مليون يورو، بين البنك المركزي المصري، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، وبنك التعمير الألماني، لمشروع «ربط محطتي أكوا باور (١) و(٢) بالشبكة القومية لتفريغ طاقة رياح قدرها ١١٠٠ ميجاوات»، وفي إطار ذات المشروع تم توقيع اتفاق تمويل ميسر ومنحتين مكملتين بقيمة ٨٦ مليون يورو، بين الجهات الوطنية والألمانية، بواقع (٥٤ مليون يورو تمويل ميسر ومنحتين بقيمة ٣٢ مليون يورو).

في سياق آخر، شهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، توقيع اتفاق المنحة لتمويل مشروع "آليات إدارة المخاطر- المرحلة الثانية" بإجمالي مبلغ ١٥ مليون يورو بين كل من البنك المركزي المصري وشركة ضمان مخاطر الائتمان CGC وبنك التعمير الألماني، حيث يُسهم التمويل في تعزيز آليات ضمان الائتمان، ويستهدف دعم القطاع الخاص، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصولها إلى التمويل.

كما شهدت توقيع اتفاقية المنحة الخاصة بتمويل مشروع "إدارة النفايات الصلبة- المرحلة الثالثة" بإجمالي مبلغ ٢٠ مليون يورو بين البنك المركزي المصري ووزارة البيئة (كجهة منفذة للمشروع) وبنك التعمير الألماني، حيث يستهدف البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة تعزيز جهود الحماية المستدامة للبيئة، وحماية الموارد الطبيعية والحد من المخاطر الصحية للمخلفات على المواطنين.

كما شهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اتفاق المنحة المقدم من بنك التعمير الألماني بقيمة ٥٧٠ ألف يورو للمساهمة في مشروع دعم كفاءة الطاقة ورقمنة شبكات التوزيع.

كما وقع الجانبان محضر المفاوضات الذي يتضمن حزمة تمويلات تنموية ميسرة ومنح للتعاون الفني بقيمة ١٢٣ مليون يورو للفترة من ٢٠٢٥/٢٠٢٨.

وأثناء مشاركاتها في برلين، أكدت الدكتورة المشاط، أن مبادلة الديون أصبحت أداة تمويل عالمية أساسية، تدفع الاستدامة المالية وتعيد توجيه جزء من الدين الخارجي نحو مشروعات التنمية والمناخ عالية الأثر. وشددت على أنّ مصر تهدف إلى توسيع برنامج مبادلة الديون في الفترة القادمة، بناءً على نجاحه الرائد.

بالتوازي مع المفاوضات الحكومية، عقدت الدكتورة المشاط مائدة مستديرة مع شركات القطاع الخاص الألمانية الرائدة، واستعرضت مؤشرات الاقتصاد الكلي الإيجابية الأخيرة. كما سلطت الضوء على أن التوقعات الاقتصادية المواتية، مقترنة بالتخطيط متوسط الأجل ضمن قانون المالية العامة الموحد، تفتح مسارات جديدة للاستثمار وخلق فرص العمل.

العلاقات المصرية الإيطالية.

يحافظ التعاون الثنائي بين مصر وإيطاليا على بُعد تنموي طويل الأمد، يرتكز على البرنامج المشترك لمبادلة الديون من أجل التنمية، ويمتد إلى تنمية القطاع الخاص، والتعاون الفني، والتنمية الاجتماعية. وتظل إيطاليا شريكًا أساسياً في مواءمة التعاون الإنمائي مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية في مصر.

وفي عام ٢٠٢٥، التقت الدكتورة رانيا المشاط، بمؤسسات التمويل والتعاون الفني الإيطالية، وتم بحث توسيع التمويل الميسر والدعم الفني للقطاع الخاص المصري، والتنافسية الصناعية، والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير.

أيضاً في عام ٢٠٢٥، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين مصر وإيطاليا لدفع إنتاج الغاز الحيوي (في بورسعيد) مع الشركة الإيطالية إيني (Eni) ووزارتي البيئة والبترول المصريتين.

العلاقات المصرية السويدية

رحبت الوزارة بترسيخ العلاقات مع السويد في عام ٢٠٢٥، من خلال لقاءات دبلوماسية لدعم التجارة والتعاون مع القطاع الخاص. وخلال لقاء بين الدكتورة رانيا المشاط، والسفير السويدي، تمت مناقشة تعزيز العلاقات الاقتصادية، والتعاون في التنمية المستدامة، وفرص الاستثمار السويدي في القطاعات الخضراء والرقمية. كما يستمر تعاون السويد في التركيز على إشراك القطاع الخاص والمساعدة الفنية.

علاوة على ذلك، شهد العام منتدى الأعمال المصري-السويدي في القاهرة، الذي اختتم بمراسم توقيع اتفاق لبدء دراسات الجدوى حول شبكة الكهرباء ومشروع الأتوبيس الترددي (BRT).

العلاقات المصرية اليونانية

في عام ٢٠٢٥، عززت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تعاونها الثنائي مع اليونان، حيث التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيد/ هاري ثيوهاريس، نائب وزير الخارجية اليوناني، حيث ناقش الجانبان تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين، في ضوء الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

الشراكة الاستراتيجية والتعاون رفيع المستوى

في مايو ٢٠٢٥، وقّع رئيسا مصر واليونان إعلانًا مشتركًا يرفع العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، مع إنشاء مجلس التعاون رفيع المستوى كآلية تنسيق. وشملت مشاركة الوزارة اجتماعًا وزاريًا في أثينا حيث التقت الدكتورة رانيا المشاط، بوزير التنمية اليوناني لاستكشاف فرص الاستثمار، والتجارة، والإصلاحات الاقتصادية، كجزء من زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى اليونان.

العلاقات المصرية السويسرية

وتتويجًا لجهود الشركة بين مصر وسويسرا، تم توقيع اتفاق "إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة" بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية والوزارة الاتحادية للشئون الاقتصادية والتعليم والبحث في الاتحاد السويسري، والذي تم توقيعه بمؤتمر دافوس الذي تم انعقاده بسويسرا بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء ونائب رئيس الاتحاد السويسري، وفي مايو ٢٠٢٥، تم عقد الاجتماع الأول للجنة على المستوى الفني لمناقشة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

كما تم إطلاق برنامج التعاون السويسري الجديد في مصر للفترة من ٢٠٢٥-٢٠٢٨ بقيمة ٦٠ مليون فرنك سويسري خلال الأربع سنوات والمزمع تنفيذه من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والذي يركز على مجالات مجالات الهجرة والتنمية الاقتصادية الخضراء وتحسين الحوكمة.

العلاقات المشتركة مع سلوفاكيا

في عام ٢٠٢٥، عززت الوزارة تعاونها مع سلوفاكيا، والذي تُوّج باتفاقية لإنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي، مما يوسّع الإطار المؤسسي للتجارة والاستثمار والتبادل الفني. وتفتح الاتفاقية آفاقاً جديدة للمشاركة السلوفاكية في التجارة، والتعاون الصناعي، ونقل التكنولوجيا، كما توفر آلية رسمية لدفع المشروعات والاستثمارات المشتركة.

هولندا والدنمارك (لقاءات "فريق أوروبا")

خلال منتدى "البوابة العالمية" (Global Gateway Forum) والاجتماعات ذات الصلة في بروكسل في أكتوبر ٢٠٢٥، عقدت الوزارة لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف مع ممثلين من حكومة هولندا والدنمارك كجزء من حوارات "فريق أوروبا". ركزت هذه الاجتماعات على تعزيز تسهيل الاستثمار، والروابط التجارية، والتعاون القطاعي - لا سيما في الطاقة الخضراء، وإدارة المياه، واستثمارات الموانئ/اللوجستيات - ضمن إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

في عام ٢٠٢٥، أعادت الوزارة تأكيد وتعميق شراكتها الاستراتيجية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، باعتباره شريكاً تنموياً رئيسياً في تحقيق أهداف الإصلاح والاستثمار في مصر. وخلال الاجتماعات السنوية ومنتدى الأعمال الرابع والثلاثين للبنك بالمملكة المتحدة، ألقت الدكتورة رانيا المشاط، كلمة مصر بصفتها محافظ مصر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مؤكدة على أن الشراكة ترتكز على أجندة الإصلاح الوطنية الجديدة وتوجه الدولة نحو اقتصاد أكثر مرونة ويقوده القطاع الخاص.

وللسنة السابعة على التوالي، كانت مصر أكبر دولة متلقية لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، حيث حصلت على نحو 1.5 مليار يورو لتمويل 26 مشروعاً في عام 2024، وقد استمر التطور في هذه العلاقات خلال عام 2025 بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون المشترك.

وشهد العام أيضاً زيارة رئيسة البنك أوديل رينو-باسو لمقر الوزارة، بما يعكس مستوى التنسيق وعُمق الشراكة بين الجانبين.

مجالات التعاون الرئيسية

١) القطاع الخاص والتمويل الأخضر

يتمثل أحد المحاور المركزية للتعاون في حشد استثمارات

القطاع الخاص والتمويل الأخضر. فقد وقّعت الوزارة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مذكرة تفاهم في أوائل عام ٢٠٢٥ تهدف إلى تعزيز أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وبناء القدرات، والمساعدة الفنية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر القطاعات ذات الأولوية مثل النقل، والمياه، والطاقة، وتحلية المياه. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أول تمويل مرتبط بالاستدامة لمصر في القطاع المالي: تمويل ميسّر بقيمة 100 مليون دولار (٨٥ مليون يورو) لـ بنك مصر لإعادة تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها المرأة، والإقراض الأخضر، والشرائح التي لا تحظى بالخدمات الكافية.

وخلال السنوات الماضية، تم توجيه أكثر من ٨٠% من التمويل الإنمائي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر إلى القطاع الخاص، مع استمرار توسع هذا التعاون، في ظل التزام مصر بتعزيز مشاركة القطاع الخاص كركيزة أساسية في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية. وخلال الاجتماعات السنوية للبنك، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، عن التزام مصر بإشراك القطاع الخاص، مع أمثلة للعمل المنجز مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في جلسة نقاشية بعنوان: "الآفاق الخضراء: التحول المناخي للبنوك في الأسواق الناشئة".

وخلال كلمتها بفعاليات الاجتماعات السنوية، شددت «المشاط» على خمسة عوامل تمكين رئيسية لتسريع تمويل المناخ في الأسواق الناشئة:

- التزام الحكومة: يجب أن تكون الاستراتيجيات داعمة للعمل المناخي وذات أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ تُترجم إلى مشروعات قابلة للاستثمار.
- وضوح المشروعات: المشروعات المُحددة جيدًا تفتح الفرص للتعاون بين البنوك، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص.
- المصداقية والثقة: المصداقية القوية للحكومة لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية تمهد الطريق لخطوط الائتمان وأدوات الحد من المخاطر الفعالة لحشد رأس المال الخاص.
- أطر تنظيمية قوية.
- أدوات مبتكرة، مثل السندات الخضراء، لتوسيع نطاق التمويل المستدام.

٢) المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفّي»

تُعد المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفّي»، واحدة من أبرز محاور الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومنذ عام ٢٠٢٢، نجح التعاون بين الوزارة والبنك في حشد تمويلات ميسرة من العديد من شركاء التنمية لتمويل مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٥.٢ جيجاوات، لتمهيد الطريق لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة.

ويُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) شريكًا رئيسيًا لمحور الطاقة في المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفّي»، ومن خلال هذه الشراكة تم حشد أكثر من ٤.٥ مليار دولار للقطاع الخاص.

٣) البنية التحتية والإصلاح المؤسسي والحوكمة

يشمل التعاون أيضًا تطوير البنية التحتية والإصلاح المؤسسي. على سبيل المثال، تستهدف برامج المساعدة الفنية المدعومة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وإعداد المشروعات، وقابلية التمويل للمشروعات الكبرى في البنية التحتية، بما في ذلك النقل والمرافق. وأشار بيان مشترك صدر في أكتوبر ٢٠٢٥ إلى أن الاستراتيجيات القطاعية المدعومة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ــ مثل الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر ــ يتم دمجها في هيكل التخطيط الأوسع لمصر.

الإنجازات والنتائج في ٢٠٢٥

- تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الوزارة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي تضع الأساس لزيادة الاستثمار الخاص في المشروعات الوطنية الكبرى.
- يُعد القرض المرتبط بالاستدامة لبنك مصر إنجازًا بارزًا في التمويل الأخضر والشامل، مما يتيح الدعم للمؤسسات التي تقودها المرأة، والشرائح غير المخدومة، والإسكان.
- تقدم التعاون في إطار نُوَفّي (NWFE): فمن خلال مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تم حشد تمويل كبير وسياسات داعمة ومساعدة فنية للتحول الأخضر في مصر.

الأهمية الاستراتيجية والتنفيذ

تجسد الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، التحول نحو نموذج تعاون إنمائي قائم على النتائج، يقوده القطاع الخاص، ومتكامل ضمن أجندة الإصلاح الوطنية. يدعم التعاون هدف الوزارة المتمثل في زيادة الاستثمار الخاص، وتحسين قابلية تمويل المشروعات، والاستفادة من التمويل المختلط، ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية مع الأولويات الوطنية. كما يعزز مبدأ الانضباط المالي الكلي ويتيح استخدامًا أكثر كفاءة للاستثمار العام عن طريق إطلاق العنان لرأس المال الخاص المكمّل.

وأكدت الوزارة أن تسريع الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الأطر التنظيمية، وضمان الشفافية في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية هي أمور حيوية لتعظيم تأثير التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومن خلال البرامج الفنية ومسارات العمل المشتركة للحوكمة، تقوم الوزارة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ببناء مؤسسات قادرة على دعم الجيل القادم من نموذج النمو في مصر.

بصفتها محافظ مصر لدى البنك، ألقت الوزيرة بيانًا في الجلسة العامة للمحافظين بالاجتماع السنوي، سلطت فيه الضوء على ما يلي:

- تواصل مصر كونها أكبر دولة عمليات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للعام السابع على التوالي.
- لدى مصر أجندة إصلاح اقتصادي طموحة تركز على الاستقرار الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية، والتنافسية، والتنويع.
- العمل المشتركة على توسيع مشاركة القطاع الخاص عبر الصناعات الرئيسية.
- أسهمت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي» في حشد 4.2 مليار دولار من الاستثمار الخاص لمحور الطاقة في عامين فقط.
- تمثل مصر مركزًا للصناعة والطاقة الخضراء يربط أفريقيا والعالم العربي وأوروبا.
- الالتزام المشترك بالتنمية الشاملة، وتمكين المرأة والشباب والمناطق غير المخدومة.
- دعم مصر توسع البنك في أفريقيا جنوب الصحراء والعراق باعتبارها خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية.
- كما هنأت كل من كوت ديفوار وبنين ونيجيريا لانضمامهم إلى البنك.

التوقعات والخطوات التالية

بالنظر إلى عام ٢٠٢٦ وما بعده، تعتزم الوزارة زيادة الأثر التشغيلي للتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال:

- تنفيذ أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومسارات المشروعات القابلة للتمويل المدعومة بالمساعدة الفنية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- الإسراع في طرح المشروعات المرتبطة ببرنامج نُوَفّي (NWFE)، خاصة في الطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف، وتحلية المياه، والبنية التحتية الموجهة للتصدير.
- التوسع في استخدام أدوات التمويل المرتبطة بالاستدامة والتمويل الشامل، التي تستهدف بشكل خاص المرأة والشباب والشرائح غير المخدومة.
- استمرار التوافق بين برامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وأدوات التخطيط الوطنية (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، والسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية)، لضمان أن يؤدي التمويل إلى نتائج تنموية قابلة للقياس.

بنك الاستثمار الأوروبي

كان عام ٢٠٢٥، بمثابة إعادة تأكيد على العلاقات الاستراتيجية مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وعملت على مواءمة أدواته مع أجندة الإصلاح المصرية وأهداف التمويل الوطنية. ولبنك الاستثمار الأوروبي في مصر حضور نشط منذ عقود، ويعمل عبر مجموعة واسعة من مشروعات البنية التحتية، والمياه، والنقل، والصناعة الخضراء، واستثمارات القطاع الخاص.

خلال مشاركة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التقت السيدة/ ناديا كالفينو، رئيسة بنك الاستثمار الأوروبي. وخلال الاجتماع، ناقش الجانبان تعزيز التعاون ضمن الأطر الجديدة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، بما في ذلك آلية ضمانات الاستثمار الأوروبية للتنمية وتوسيع دعم بنك الاستثمار الأوروبي للبنية التحتية، وتوسيع القطاع الخاص، والمشروعات الخضراء في مصر.

مجالات التعاون الرئيسية

١) الأمن الغذائي والتخزين الاستراتيجي للحبوب

في مارس ٢٠٢٥، وقّعت الوزارة وبنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية تمويل ميسر بقيمة ٩٠ مليون يورو لدعم المشروع الطارئ للأمن الغذائي ودعم المرونة في مصر، والذي يهدف إلى تحديث البنية التحتية لتخزين الحبوب وتحديث اللوجستيات، وبالتالي تعزيز قدرة مصر على الاستجابة للصدمات العالمية في الإمدادات ونقاط الضعف المناخية. وأكدت الوزيرة أن هذا الاستثمار هو جزء من الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، ويدعم دور مصر كمركز لوجستي إقليمي للحبوب.

٢) الصناعة الخضراء والتحول المناخي

في يونيو ٢٠٢٥، تم التوقيع على اتفاقية بين مصر والذراع التنموي لبنك الاستثمار الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي العالمي (EIB Global)، لتفعيل منحة ممولة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٢١ مليون يورو (يديرها بنك الاستثمار الأوروبي العالمي) لدعم إزالة الكربون، وإعادة التدوير، والرقمنة للقطاع الصناعي في مصر. وتُكمل المنحة قرضًا من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة ١٣٥ مليون يورو ضمن برنامج الصناعة الخضراء الذي يستهدف التصنيع المستدام، ونماذج الاقتصاد الدائري، والاستثمارات في الحد من التلوث. علقت الوزيرة قائلة إن "هذه الاتفاقية تمثل علامة فارقة رئيسية في جهودنا الجماعية لتسريع التحول الأخضر في مصر"، مؤكدة على دور التمويل المختلط في إطلاق العنان للاستثمار الأخضر للقطاع الخاص.

٣) المياه والصرف الصحي والبنية التحتية الحضرية

شملت المناقشات وإعداد المشروعات في عام ٢٠٢٥ أيضًا التعاون في مجالي المياه والصرف الصحي. استعرضت الوزارة، بالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي، الاتفاقيات الخاصة بالدعم الفني والدراسات التحضيرية التي تديرها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. وتم استخدام منحة بقيمة ٢ مليون يورو لإعداد مشروع إدارة الحمأة وزيادة توسيع التعاون في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي. ومن خلال هذه الجهود، أفادت التقارير أن محفظة بنك الاستثمار الأوروبي في مصر قد وصلت إلى حوالي ٧٠٠ مليون يورو في مجال المياه والصرف الصحي.

النتائج والأثر في ٢٠٢٥

- أدى التوقيع على تمويل بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة ٩٠ مليون يورو للبنية التحتية للأمن الغذائي إلى تعزيز القدرة اللوجستية والتخزينية لمصر ودعم مرونة سلاسل الإمداد.
- أتاح برنامج الصناعة الخضراء (منحة بقيمة ٢١ مليون يورو + قرض بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة ١٣٥ مليون يورو) زخمًا جديدًا لإزالة الكربون الصناعي وتعبئة القطاع الخاص.
- أسهمت مشروعات البنية التحتية المائية التحضيرية مسار الاستثمار في الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب والمرافق الحضرية.
- أكد الاجتماع رفيع المستوى مع رئيسة بنك الاستثمار الأوروبي ناديا كالفينو مكانة مصر كشريك رئيسي للبنك وعزز الروابط بين أجندة الإصلاح الوطنية، واستراتيجية التمويل، ونمو القطاع الخاص.

الأهمية الاستراتيجية ونهج التنفيذ

تُعد شراكتنا مع بنك الاستثمار الأوروبي عامل تمكين رئيسي لانتقال مصر، إلى حشد آليات التمويل المبتكرة والتوسع في تمكين القطاع الخاص، وتعزيز جاذبية المشروعات للتمويل، وموائمة التدخلات التنموية مع أولويات أجندة الإصلاح. ويساهم وجود بنك الاستثمار الأوروبي طويل الأمد وقدرته على إتاحة التمويلات التنموية والمساعدة الفنية والأدوات المختلطة بشكل مباشر في هدف الوزارة المتمثل في مواءمة الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري مع الإصلاح والكفاءة والشمول.

أكد الاجتماع مع الرئيسة كالفينو أن التعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي يتقارب مع المبادرات التمويلية الأوروبية والعالمية الأوسع ـ مثل تسهيلات ضمان الاستثمار ونموذج "فريق أوروبا" ـ مما يدعم انفتاح مصر على الأدوات الجديدة، وتقاسم المخاطر، ونمو القطاع الخاص.

التوقعات والخطوات التالية

مع الانتقال إلى ٢٠٢٦-٢٠٢٧، تعتزم الوزارة تعميق التعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي من خلال:

- زيادة مسارات التحول نحو الصناعة الخضراء، وتنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي»، بدعم فني ومالي من بنك الاستثمار الأوروبي.
- ضمان دمج أدوات بنك الاستثمار الأوروبي بسلاسة في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل والسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية.
- توسيع فرص التمويل المختلط والضمانات عبر آليات بنك الاستثمار الأوروبي/فريق أوروبا لحشد مشاركة أكبر للقطاع الخاص.
- تعزيز أطر المتابعة والتقييم والشفافية بحيث تحقق العمليات المدعومة من بنك الاستثمار الأوروبي نتائج قابلة للقياس وتساهم بشكل مباشر في مسار الإصلاح والنمو في مصر.

البنك الدولي

استمرت الشراكة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومجموعة البنك الدولي (WBG) في التعمق خلال عام ٢٠٢٥، مما يعكس التزامًا مشتركًا بدفع أولويات التنمية في مصر من خلال التمويل، وحوار السياسات، وتبادل المعرفة.

تتجاوز المحفظة الجارية للبنك الدولي في مصر ٦.٥ مليار دولار عبر ١٣ مشروعًا نشطًا، ويظل البنك الدولي أحد أهم شركاء التنمية متعددي الأطراف لمصر. وتسترشد العلاقة بـ إطار الشراكة القطرية (CPF) ٢٠٢٣-٢٠٢٧، الذي يركز على ثلاثة ركائز أساسية: زيادة مشاركة القطاع الخاص وخلق فرص العمل؛ وتنمية رأس المال البشري والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز المرونة من خلال الإصلاحات المناخية والحوكمة.

على مدار العام، عملت الوزارة والبنك على برامج تدعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص، والاستثمارات في رأس المال البشري. وتم أيضًا دفع المناقشات الفنية حول تعزيز نظم المتابعة والتقييم في مصر، وتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية، وتصميم آليات تمويل قائمة على النتائج لأولويات الإصلاح.

اجتماعات الربيع ٢٠٢٥

في أبريل ٢٠٢٥، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، بصفتها محافظ مصر لدى البنك. وخلال مشاركتها في جلسات حوار رفيعة المستوى والاجتماعات الثنائية التي أكدت التزام مصر بالإصلاح القائم على الأدلة وتمويل التنمية.

خلال مشاركتها، أكدت الدكتورة المشاط، على أهمية الشراكات الدولية في دعم جهود الإصلاح الوطنية واستعرضت التقدم الذي أحرزته مصر في الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية.

عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مناقشات ثنائية مع عدد من مسؤولي البنك، من بينهم السيد/ أجاي بانجا رئيس مجموعة البنك الدولي، حيث تمت مناقشة تطور هيكل الاقتصاد المصري، والفرص المتاحة لمصر وسط حالة عدم اليقين العالمية، مؤكدة على إشراك القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاعات القابلة للتداول، والصادرات كمحركات للنمو والوظائف.

وخلال الاجتماع، استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، مستجدات الاقتصاد المصري من حيث التعافي في النمو، وزيادة الصادرات، بالإضافة إلى الالتزام بإشراك القطاع الخاص الذي ينعكس في الحصة المتزايدة من الاستثمارات والتمويل الموجهة للقطاع الخاص، مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما التقت الدكتورة رانيا المشاط، بآنا بيردي، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون العمليات، والسيد/ مختار ديوب، الرئيس التنفيذي لمؤسسة

التمويل الدولية، وركزت المناقشات على زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز الوصول إلى التمويل المستدام، وتوسيع نطاق أدوات التمويل المختلط.

استعرضت الاجتماعات أيضًا التعاون بشأن تنمية رأس المال البشري، وخاصة التعليم والمهارات، والتعاون لتعزيز إطار التمويل المتكامل لمصر. عكست المناقشات رؤية مشتركة لتوجيه التمويل الإنمائي نحو المشروعات القابلة للقياس والشفافة والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

صندوق النقد الدولي (IMF)

علاوة على ذلك، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعاً ثنائياً مع السيد/ نايجل كلارك، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، تناول التزام مصر بالإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي، على الرغم من الصدمات الخارجية المستمرة.

وأثناء مشاركتها في اجتماعات الربيع، حضرت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماع اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية (IMFC)، برئاسة السيدة/ كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي. وفي ظل حالة عدم اليقين المتزايدة والتوترات الجيوسياسية، حيث تم التأكيد على أهمية التعاون الدولي للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي وضمان مسار شامل للمضي قدمًا لجميع الاقتصادات.

تظل هذه المحادثات، التي تتناول الاستدامة المالية والنمو العالمي وضرورة الإصلاح متعدد الأطراف وبنية مالية دولية أكثر استجابة، بالغة الأهمية للاقتصادات النامية ومستقبلنا المشترك.

المناقشات الرئيسية خلال اجتماعات الربيع

بعض النقاط المهمة المستفادة، خاصة من لجنة التنمية للبنك الدولي: كان النمو وخلق فرص العمل المحور الرئيسي المناقشات.ضرورة العمل على زيادة معدلات النمو والتشغيل خاصة مع توقعات دخول ١.٢ مليار شاب إلى سوق العمل في الاقتصادات الناشئة على مدى العقد المقبل، وتوقع توفير ٤٢٠ مليون وظيفة فقط.

ترتكز هذه الأجندة المتجددة على الإصلاحات الهيكلية وتركيز أكثر حدة على تعبئة استثمارات القطاع الخاص لدفع النمو المستدام، مع إعطاء الأولوية لخمسة مجالات رئيسية: البنية التحتية، السياحة، الصناعات التحويلية، الطاقة، وخدمات الصحة، بالإضافة إلى إطلاق أكاديمية النمو التابعة للبنك ومكانته كـ "شريك معرفي" للدول الأعضاء.

تمضي مصر قدمًا في هذا من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والتركيز على القطاعات القابلة للتداول، وإطلاق العنان للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الإصلاحات من أجل اقتصاد أكثر تنافسية.

وبعد اجتماعات الربيع، استضافت القاهرة أكاديمية النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٥ بالتعاون مع جامعة شيكاغو ومنتدى البحوث الاقتصادية.وبصفته شريكًا معرفيًا للدول الأعضاء، ركز البنك الدولي خلال ورشة العمل على السياسات والممارسات المصممة لدفع النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل بالإضافة إلى تبادل الخبرات القائمة على الأدلة للمساعدة في إعادة صياغة الحوار العالمي.

كانت التوصيات الرئيسية تهدف إلى:
- تسريع النمو الاقتصادي.
- خلق فرص العمل.
- تعزيز الإنتاجية.

هذه هي أولويات رئيسية للتغلب على تحديات التنمية التي تواجه البلدان متوسطة الدخل ودفع النمو طويل الأجل.

في اجتماع محافظي دول قارة أفريقيا بمجموعة البنك الدولي

ألقت الدكتورة رانيا المشاط، كلمة محافظي دول قارة أفريقيا بمجموعة البنك الدولي، خلال الاجتماع مع السيد/ أجاي بانجا، رئيس البنك الدولي. وقد تناولت الدكتورة المشاط خلق وظائف مستدامة وتنمية مهارات القوى العاملة، كأحد أكبر التحديات التي تواجه القارة، حيث يعد التوظيف موضوع النقاش الرئيسي باجتماعات الربيع بواشنطن. كما أكدت على أهمية دعم مجموعة البنك الدولي للدول فيما يتعلق بالتوظيف والتحول الأخضر خاصة وأن جزء كبير من بطالة العالم يتركز في قارة أفريقيا، وذلك من خلال تركيزه على:

- تمويل البنية التحتية المادية والرقمية الحديثة.
- تحفيز الصناعات التحويلية ودعم سلاسل القيمة المضافة.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا ومنظومة الشركات الناشئة.
- الاستثمار في التدريب المهني ورأس المال البشري.
- الاستفادة من البيانات والتحليلات لصياغة السياسات القائمة على الأدلة.
- تعزيز الشراكات للحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص.

في عالم يقف في مفترق طرق، حان الوقت لنحول ثروتنا البشرية في القارة إلى محرك للإمكانيات الاقتصادية، والتنمية المستدامة من أجل الأجيال القادمة.

جلسة رئيسية نظمتها مجموعة البنك الدولي حول «الوظائف.. السبيل إلى الرخاء»

التنمية تدور بشكل أساسي حول النمو والوظائف. إنها تتعلق بإيصال ما نناقشه في هذه الاجتماعات إلى الناس.

ولتحقيق ذلك، أشارت الدكتورة المشاط في كلمتها إلى ثلاثة أنواع من البنية التحتية اللازمة لمستقبل النمو والتوظيف:

- **البنية التحتية الاقتصادية:**
التي تُشير إلى استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية وتعزيز التنافسية واتباع سياسات قابلة للتنبؤ، بما يسمح للقطاع الخاص بالنمو، ومعه خلق فرص العمل.

- **البنية التحتية المادية:**
التي تتعلق بشبكات الطرق والمواصلات والطاقة وتُسهم في ربط المواطنين والأسواق وتوفير الخدمات للجميع.

- **البنية التحتية البشرية:**
أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على ضرورة تزويد الشباب بالمهارات التي تتناسب مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل، خاصة مع تطور ونمو القطاع الخاص.

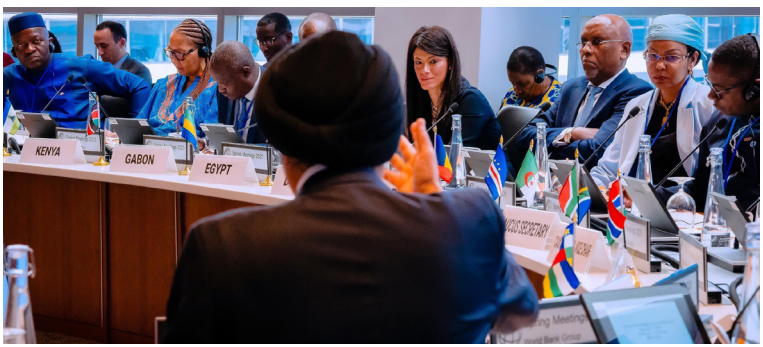

الاجتماعات السنوية ٢٠٢٥

في أكتوبر ٢٠٢٥، شاركت مصر في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث ركزت المناقشات على دفع أولويات الإصلاح في مصر وتوسيع التعاون الفني. والتقت الوزيرة بكبار مسؤولي البنك الدولي لمراجعة التقدم المحرز في العمليات الجارية، بما في ذلك تلك التي تدعم حوكمة الاستثمار العام، ونظم الحماية الاجتماعية، وتنمية رأس المال البشري.

أشاد البنك الدولي بتقدم مصر في تحسين كفاءة الإنفاق العام وشفافية التخطيط الاستثماري. وخلال الاجتماعات، أكد الجانبان التزامهما بتعزيز المرونة الاقتصادية الكلية لمصر وتعبئة الاستثمار الخاص من خلال آليات تمويل منسقة.

وفي الوقت نفسه، شاركت الوزيرة مع قادة التنمية العالميين للدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لخدمة الاقتصادات النامية بشكل أفضل، لا سيما عن طريق تعزيز الوصول إلى التمويل الميسر وتعزيز القدرة على تحمل الديون.

اجتماعات وزراء ومحافظي مجموعة الـ ٢٤ (G24)

خلال اجتماع وزراء ومحافظي مجموعة الدول الـ٢٤ (G-24) ضمن الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدولي، التي تُعقد تحت عنوان "سياسات التحول الهيكلي لإطلاق إمكانات النمو"، استعرضتُ جهود مصر المستمرة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، المستندة إلى السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية.

تقدم السردية نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يحول التركيز من الأنشطة غير القابلة للتداول إلى القطاعات المنتجة والقابلة للتداول والموجهة للتصدير، مع التركيز على تعزيز النمو، والمرونة، وثقة المستثمرين على الرغم من المعوقات الإقليمية.

التركيز على الدول متوسطة الدخل

تُعد الدول متوسطة الدخل بمثابة مختبراً لكيفية تطور التمويل الإنمائي ليصبح أكثر ابتكارًا وشمولًا ومحفزاً على الاستثمار.

في حالة مصر، تتجاوز الشراكات التمويل. إنها تتعلق بالتعاون القائم على السياسات، والاستفادة من المساعدة الفنية، والتنسيق مع بنوك التنمية متعددة الأطراف لتحفيز استثمار وابتكار القطاع الخاص.

يركز نهجنا على:

- دفع الإصلاحات الهيكلية التي تقود النمو القائم على الاستثمار، كما هو موضح في الرواية الاقتصادية المصرية.
- تعزيز كفاءة وإمكانية الوصول إلى التمويل الإنمائي.
- استخدام أدوات جديدة للتمويل، مثل مبادلات الديون والتمويل المختلط.
- ضمان أن يظل التعاون عميقًا واستراتيجيًا، وليس منفصلاً.

النقاط الرئيسية

ألقت الدكتورة المشاط، بيانًا في الجلسة العامة حضرها السيد أجاي بانجا رئيس مجموعة البنك الدولي والسيدة/ كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي. وقد أكدت فيه مجددًا على الإصلاحات الجارية في مصر، ومرونتها الاقتصادية الكلية، وتركيزها على القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى. وأشارت أيضًا إلى تحول الدولة نحو النشاط الاقتصادي الموجه نحو التصدير وشددت على أن "الإصلاح المستمر يعزز استقرار الاقتصاد الكلي".

في اجتماع مع السيد/ ماختار ديوب، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) ــ ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي. أوضحت «المشاط»، هدف مصر المتمثل في تمكين القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، وتوسيع آليات التمويل المبتكرة بما في ذلك آلية الضمانات الأوروبية للاستثمار بقيمة ١.٨ مليار يورو. وتناولت المناقشات شراكات القطاع الخاص والعام لتحديث المطارات، ومشاركة صناديق القطاع الخاص، واستخدام منصات الضمانات.

وتحدثت الدكتورة رانيا المشاط، في مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية (G-٢٤) المعنية بالشؤون النقدية الدولية، حيث ربطت بين أجندة الاستقرار في مصر، ومبادرات السلام الإقليمية، والإصلاح الاقتصادي. وأكدت أن الاستقرار الإقليمي هو عامل تمكين أساسي للتنمية ودعت إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي لدعم الاقتصادات النامية.

في جلسة حول المنصات القطرية الفعالة، استعرضت الدكتورة المشاط تجربة مصر مع نموذج منصتها القطرية ــ وتحديداً المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفّي» محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، موضحة كيفية دمج السياسات والاستثمار والتمويل في إطار وطني. ولفتت هذه الجلسة الانتباه إلى استخدام مصر للتمويل المختلط، ومبادلات الديون، والمنح، وأدوات تخفيف المخاطر لحشد الاستثمار الخاص في قطاعي المناخ والبنية التحتية.

عقدت معالي الوزيرة أيضًا اجتماعات مع النائب التنفيذي لرئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، ومسؤولين من المفوضية الأوروبية لمناقشة توسيع منصات الضمانات والتحضير لأطر التعاون المستقبلية بين مصر والاتحاد الأوروبي الإقليمية.

محفظة البرامج والتعاون القطاعي

يمتد تعاون الوزارة مع مجموعة البنك الدولي عبر قطاعات وأنماطاً متعددة من التعاون:

- **الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية:** تقديم الدعم الفني لتعزيز الحوكمة المالية وتحسين كفاءة الاستثمارات العامة.
- **رأس المال البشري والحماية الاجتماعية:** استمرار التعاون في برامج تكافل وكرامة، والتي تعتبر ركيزة أساسية في هيكل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر.
- **البنية التحتية المستدامة**: دعم مستمر لمشاريع النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة التي تساهم في النمو الشامل والمرن مناخياً.
- **إشراك القطاع الخاص**: تنسيق وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) لتوسيع مسار الاستثمار في مصر، لا سيما في الصناعات التحويلية، واللوجستيات، والصناعات الخضراء.
- **المتابعة والتقييم**: جهود مشتركة لتحديث نظم البيانات لتتبع نتائج التنمية، بدعم من الخبرة الفنية للبنك.

شراكة مستقبلية

تواصل مجموعة البنك الدولي العمل كشريك حيوي في جهود مصر لتعزيز فعالية التمويل التنموي، وتقوية المرونة، وتسريع التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية وشمولية. تتطلع الوزارة إلى دفع المحفظة الجارية وتعميق التعاون في المجالات التالية:

- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال أدوات تمويل مختلطة جديدة.
- توسيع الدعم للتكيف مع المناخ والقدرة على التكيف، بما في ذلك من خلال برنامج «نُوَفّي».
- تحسين نظم البيانات والمتابعة والتقييم عبر الوزارات.
- تعميق تبادل المعرفة من خلال الإصدارات المستقبلية من أكاديمية النمو والتعاون التحليلي.

تلتزم الوزارة ومجموعة البنك الدولي معًا بشراكة تواءم التمويل والسياسات والمعرفة من أجل التنمية المستدامة طويلة الأمد.

الشراكة مع الأمم المتحدة

في عام ٢٠٢٥، عززت الوزارة شراكتها مع الأمم المتحدة من خلال عدة أبعاد: تنسيق السياسات، وتمويل التنمية، والدعم الفني، وإشراك القطاع الخاص، والإصلاح المؤسسي. ويُصاغ التعاون من خلال الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS)، ونهج المنصات القطرية مثل برنامج «نُوَفّي»، والإطار الاستراتيجي للتعاون من أجل التنمية المستدامة بين الجانبين ٢٠٢٣-٢٠٢٧ (UNSDCF).

شددت «المشاط»، على أن الشراكة مبنية على الملكية القطرية، والوضوح، والشفافية، والعمل المشترك ــ وهي مبادئ أساسية في مواءمة أولويات التنمية المصرية مع دعم الأمم المتحدة.

الإطار الاستراتيجي للشراكة من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧: إطار عمل للتعاون بين مصر والأمم المتحدة

يُعد الإطار الاستراتيجي للشراكة من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧(UNSDCF) ، الموقع بين حكومة مصر والأمم المتحدة في مايو ٢٠٣٠ هو الأداة الاستراتيجية الرئيسية التي توجه عمليات منظومة الأمم المتحدة في مصر للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، وتترأس لجنته الدكتورة رانيا المشاط والمنسقة المقيمة إيلينا بانوفا. ويعكس الإطار الملكية الكاملة للدولة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وتم تطويره بالتشاور مع أكثر من ٤٠ شريكًا وطنيًا، و ٢٨ وكالة تابعة للأمم المتحدة، والقطاع الخاص.

يتمحور الإطار حول خمس ركائز استراتيجية مترابطة، لكل منها مجالات نتائج وتدخلات محورية مرتبطة بها. تتماشى هذه الركائز مع استراتيجية التنمية الوطنية لمصر وأهداف التنمية المستدامة، بينما توفر إطارًا لتعاون الأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية.

- **المحور الأول:** تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز العدالة الاجتماعية الشاملة وتحسين جودة الخدمات.
- **المحور الثاني:** تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة ودمج الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الإنتاجية.
- **المحور الثالث**: الصمود في ظل تغير المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية ودفع الاستدامة البيئية.
- **المحور الرابع**: حوكمة وشفافية وتشاركية وفعالة وخاضعة للمساءة.
- **المحور الخامس:** التمكين الشامل للنساء والفتيات (سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا).

منهجية التنفيذ

يؤكد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UN-SDCF) على نهج تشاركي ومتعدد الأطراف يشمل الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويشدد الإطار على مبادئ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة، والمرونة، والمساءلة. وبالنسبة للوزارة، يوفر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة منصة مؤسسية لمواءمة دعم الأمم المتحدة مع أطر التخطيط والإصلاح والاستثمار الوطنية لمصر، مما يعزز الاتساق بين البرامج المدعومة من الأمم المتحدة وخطط التنمية متوسطة الأجل لمصر، بينما يتيح تتبع التدخلات وتدفقات التمويل والنتائج نحو أهداف عام ٢٠٢٧.

كما يسهل الإطار الرصد والتقييم المشتركين، وتبادل البيانات، والتعزيز المؤسسي ـ وهي مجالات أولت فيها الوزارة الأولوية لبناء القدرات وأدوات التخطيط الرقمي. وبالاقتران مع أولويات الإصلاح والاستثمار، يساعد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على ضمان تدفق دعم وكالات الأمم المتحدة إلى القطاعات الرئيسية: رأس المال البشري، والتنويع الاقتصادي، والقدرة على التكيف مع المناخ، والحوكمة، وتمكين المرأة.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS)

خلال مارس ٢٠٢٥، وتحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، دولة رئيس مجلس وزراء، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة في مصر.

صُممت الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل لحشد وتحسين تخصيص الموارد العامة والخاصة والدولية عبر سبعة قطاعات ذات أولوية ــ بما في ذلك الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والقدرة على التكيف مع المناخ، والنقل والبنية التحتية. يمثل هذا الحدث البارز تقدمًا كبيرًا في التنسيق المؤسسي للتمويل الإنمائي ومواءمة جهود شركاء الأمم المتحدة والشركاء متعددي الأطراف مع التخطيط الوطني.

التواصل رفيع المستوى والمناقشات مع وكالات الأمم المتحدة

في يناير ٢٠٢٥، وخلال المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٥ في دافوس، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعات ثنائية مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، لدفع التعاون في المدن المستدامة، وسياسة الاستثمار، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في فبراير ٢٠٢٥، وفي مؤتمر بعنوان «مصر والأمم المتحدة: ثمانون عامًا من الإسهام» استضافته القاهرة، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على دور مصر طويل الأمد في المؤسسات متعددة الأطراف وأهمية إصلاح الهيكل المالي العالمي للاستجابة للتحديات الناشئة.

في أبريل، شاركت «المشاط» في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية لعام ٢٠٢٥. وفي يوليو، عقدت الوزيرة اجتماعًا استراتيجيًا مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وشركاء التنمية قبل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

في أكتوبر ٢٠٢٥، أكد الحوار الذي قادته الوزارة مع رؤساء المجالس التنفيذية لـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) على شراكة مصر مع الأمم المتحدة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والأمن المائي، وتم ذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية.

النتائج الاستراتيجية والخطوات المستقبلية

شهد عام ٢٠٢٥ مشاركة الوزارة في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بمراجعة التقدم المحرز على مستوى أجندة

٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتم إلقاء الكلمة بالإنابة من خلال المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، إلى جانب المشاركة في فعاليات قمة المستقبل Future the of Summit والدورة الـ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك والمشاركة في المباحثات الدولية بشأن اصلاح منظومة الأمم المتحدة والهيكل المالي العالمي، ومعالجة تحديات الديون لتحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية، مستقبل تمويل التنمية والتمويل المبتكر والعادل، تمكين القطاع الخاص، ومعالجة التحديات الإنمائية والتغلب على معدلات الفقر في البلدان النامية، التعاون الجنوب جنوب والتعاون الثلاثي، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

كما شاركت الوزارة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة المنعقد ببيروت في أبريل ٢٠٢٥، والمنظم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الإسكوا، إلى جانب المشاركة في اجتماعات الدورة الرابعة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمنتدى الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية، ومنتدى الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية المنعقد بنيويورك FFD ، والمشاركة في المنتدى الدولي الرابع للأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية FfD4 المنعقد بأشبيلية ضمن الوفد المصري برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، والمشاركة في إطلاق مبادرة منصة عمل أشبيلية، ومنتدى المقرضين، ومنصة مشاركة المعلومات، وتقرير المقترحة من مجموعة خبراء الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالديون، ومنتدي/نادي المقترضين، ومشاركة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في اجتماعات وزراء التنمية لمجموعة العشرين بجنوب افريقيا، على خلفية مهام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في شأن تنسيق مشاركة جمهورية مصر العربية في أعمال مجموعة عمل التنمية المنبثقة من مجموعة العشرين.

البنك الأفريقي للتنمية

في عام 2025، عززت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ("الوزارة") شراكتها مع البنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، مما أدى إلى مواءمة استراتيجية التنمية الوطنية لمصر مع الأولويات الإقليمية للبنك والاستفادة من التعاون متعدد الأبعاد عبر البنية التحتية، وتنمية القطاع الخاص، والتحول المناخي، والتكامل الإقليمي. تعكس مشاركة الوزارة دور مصر الهام داخل البنك الأفريقي للتنمية ــ بصفتها أحد أكبر أعضائه ومساهميه الإقليميين ــ مما يضعها في موقع تأثير أعمق وتعاون استراتيجي.

واستقبلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتور أكينومي أديسينا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية السابق، خلال زيارته لمصر، وذلك في إطار العلاقات الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والبنك، والشراكات الجارية لدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة والتكامل بين دول قارة أفريقي، ووجهت الدكتورة رانيا المشاط، الشكر لرئيس البنك الأفريقي للتنمية، على دعمه للشراكة مع مصر على مختلف الأصعدة خلال 10 سنوات، ودعمه استضافة مصر للاجتماعات السنوية للبنك خلال عام 2023، متمنيةً له التوفيق في المرحلة المقبلة عقب انتهاء فترة رئاسته للبنك.

والتقت الدكتورة رانيا المشاط، بالدكتور خالد شريف، المدير التنفيذي لمصر وجيبوتي في مجلس إدارة البنك الأفريقي للتنمية، في أبريل 2025. استعرض الاجتماع التقدم المحرز في الاستراتيجية القطرية لمصر مع البنك (2022-2026)، والتحضيرات للاجتماعات السنوية للبنك، والسياق الاقتصادي العالمي الذي يؤثر على تمويل التنمية.

كما رحبت الوزارة هذا العام أيضًا بالرئيس الجديد للبنك الأفريقي للتنمية سيدي ولد التاه.

مجالات التعاون الرئيسية

تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي

في أوائل عام ٢٠٢٥، وافق البنك الأفريقي للتنمية على قرض بقيمة 170 مليون دولار لدعم المرحلة الثانية من "برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي في مصر" (الذي يغطي ٢٠٢٤-٢٠٢٥). يركز البرنامج على النمو الأخضر، والتنافسية، وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدماج الأعمال المملوكة للمرأة.

في خطوة إضافية، أعلنت الوزارة أن البنك الأفريقي للتنمية يعتزم ضخ حوالي ٣٠٠ مليون دولار في القطاع الخاص المصري في عام ٢٠٢٥، مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع، وخطوط

الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكامل الإقليمي. وسلطت الوزيرة الضوء على قطاعات مثل الأدوية، والزراعة الذكية، والطاقة المتجددة.

الطاقة والمناخ ومنصة برنامج «نُوفّي»

في يونيو ٢٠٢٥ شارك البنك الأفريقي للتنمية في مشروع رئيسي للطاقة الشمسية + تخزين البطاريات بقيادة القطاع الخاص بالقرب من نجع حمادي، حيث ساهم البنك الأفريقي للتنمية بحوالي ١٨٤.١ مليون دولار كجزء من قرض أكبر بقيمة ٤٧٦ مليون دولار بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII). هذا المشروع يتماشى مع برنامج «نُوَفّي» المصري ويعكس دور البنك الأفريقي للتنمية في الطاقة النظيفة القابلة للتصريف، واستقرار الشبكة، وإزالة الكربون.

وفي اجتماع عُقد في مايو ٢٠٢٥ بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس البنك الأفريقي للتنمية في ذلك الوقت، الدكتور أكينوومي أديسينا، تم رفع مستوى التعاون، مع إعادة التأكيد على التركيز على الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والأمن الغذائي والمائي، والتصنيع المحلي. وأكد هذا التواصل رفيع المستوى على الدور الاستراتيجي للبنك الأفريقي للتنمية في دعم منصة نُوَفّي وتقدير البنك لمكانة مصر داخل المؤسسة.

البنية التحتية والتكامل الإقليمي

سجلت محفظة البنك الأفريقي للتنمية الجارية في مصر في عام ٢٠٢٥ نحو ٢.٠٤٥ مليار دولار، مع توجيه تمويلات تنموية بقيمة ٧٤٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٥، عبر عمليات متعددة تشمل توظيف الشباب، والأدوية الحيوية المتماثلة (المستحضرات الصيدلانية)، وآليات الضمانات، والبنية التحتية للطاقة الذكية. وشمل التوزيع القطاعي التمويل، والطاقة، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والنقل.

نهج التنفيذ والحوكمة

أكدت الوزارة أن الشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية مترسخة بعمق في أطر التخطيط والاستثمار الوطنية. وخلال اجتماعها في أبريل، شددت الدكتورة رانيا المشاط، على أن البنك الأفريقي للتنمية يقود محور المياه في منصة «نُوَفّي»، ويلعب دورًا رئيسيًا في حشد التمويل لمشاريع المياة والغذاء والطاقة، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص والقدرة على التكيف مع المناخ. وأشارت الوزيرة أيضًا إلى حصة مصر الكبيرة في البنك الأفريقي للتنمية وذكرت أن هذا يعزز تأثير مصر على القرارات الاستراتيجية داخل البنك.

النتائج والإنجازات في ٢٠٢٥

- التمويل الموجه للقطاع الخاص: من خلال تمويل دعم الموازنة الموجه لتمكين القطاع الخاص بقيمة ١٧٠ مليون دولار، إلى جانب ضخ ٣٠٠ مليون دولار تمويلات للقطاع الخاص، يعكسان التزام البنك الأفريقي للتنمية بتعزيز التنويع، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد.
- التحول نحو الطاقة الخضراء: يشكل مشروع الطاقة الشمسية + تخزين البطاريات في نجع حمادي، بمشاركة البنك الأفريقي للتنمية، نموذجًا لمصادر الطاقة المتجددة القابلة للتصريف في مصر والمنطقة.
- تعزيز التعاون المؤسسي: يوضح الاجتماع رفيع المستوى في مايو ومشاركة معالي الوزيرة مع قيادة البنك الأفريقي للتنمية التوافق الاستراتيجي والعمق المؤسسي في التعاون.
- محفظة التمويل المتكاملة: يُظهر الالتزام بتوفير 746 مليون دولار في عام 2025 عبر قطاعات متعددة توسع الشراكة واستجابتها لأجندة الإصلاح المصرية.

الأهمية الاستراتيجية وآفاق المستقبل

تؤكد الشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية على دور مصر كلاعب إقليمي رئيسي وتضعها في صميم التعاون التنموي الأفريقي. ترى الوزارة أن التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية جزء لا يتجزأ من التحول نحو نموذج نمو يقوده القطاع الخاص، وقادر على التكيف مع المناخ، وموجه نحو التصدير. ويضمن هذا التعاون المؤسسي، من خلال المنصات الوطنية مثل نُوَفّي، ومسارات المشاريع، وأطر الاستثمار، أن يساهم دعم البنك الأفريقي للتنمية في خلق فرص العمل، والتنافسية الصناعية، والتكامل الإقليمي.

البنك الإسلامي للتنمية

من الجدير بالذكر أن الشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تُعد واحدة من أهم الشراكات الاستراتيجية الراسخة لمصر، حيث تساهم في تنفيذ مشروعات تنموية كبرى ذات أثر مباشر على حياة المواطنين. ومنذ بدء التعاون في عام ١٩٧٤، بلغت المحفظة التمويلية التراكمية حوالي ٢٦.١ مليار دولار، ساهمت في دعم نحو ٤٣١ مشروعاً في قطاعات الكهرباء والطاقة، والزراعة والري، والصحة، والتعليم، والصناعة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات. وحتى الآن، تم الانتهاء من تنفيذ ٣٥٤ مشروعاً، بينما يوجد ٧٧ مشروعاً قيد التنفيذ حالياً.

الإطار الاستراتيجي والمشاركة المؤسسية

في عام ٢٠٢٥، عمّقت مصر تعاونها مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) عبر أبعاد متعددة ــ تمويل التجارة، وتنمية القطاع الخاص، وأدوات التمويل الإسلامي، ورأس المال البشري، والبنية التحتية الاستراتيجية. وفي فبراير ٢٠٢٥، أعلنت الوزارة عن اتفاقيتين رئيسيتين مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بلغ مجموعهما ١.٦ مليار دولار.

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أن هذه الاتفاقيات تمثل خطوة استراتيجية "تعزز جهودنا المشتركة لتعزيز الأمن الغذائي، وتوفير السلع الاستراتيجية، وتمكين القطاع الخاص، ودعم المصدرين في الوصول إلى الأسواق الدولية".

في مايو ٢٠٢٥، شاركت الوزيرة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (١٩-٢٢ مايو) حيث وافق البنك على استراتيجيته ٢٠٢٦-٢٠٣٥. ورحبت الوزيرة بالاستراتيجية باعتبارها خارطة طريق للتعاون تتوافق مع أولويات التنمية الإقليمية والدولية. وتؤكد الاستراتيجية الجديدة على تمكين الدول الأعضاء، وتحقيق نمو إنتاجي شامل، ونشر أدوات التمويل الإسلامي، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإعطاء الأولوية للبنية التحتية ورأس المال البشري.

مجالات التعاون الرئيسية

تمويل التجارة والأمن الغذائي والطاقة

توفر الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، وهي مؤسسة تابعة للبنك الإسلامي للتنمية، ١.٥ مليار دولار في تمويل برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢٥. تدعم هذه الحزمة السلع الاستراتيجية، وإمدادات النفط، والبنية التحتية للأمن الغذائي. وتخصص على وجه التحديد ٨٠٠ مليون دولار للهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC) و ٧٠٠ مليون دولار للهيئة العامة للسلع التموينية (GASC).

يُظهر هذا التعاون استراتيجية الوزارة لاستخدام أدوات التمويل الإسلامي متعددة الأطراف للتخفيف من الصدمات العالمية، وضمان مرونة الإمدادات، ودعم البنية التحتية الأساسية.

تنمية القطاع الخاص وأدوات التمويل الإسلامي

بالتوازي، تقدم الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) ١٠٠ مليون دولار لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية (الصناعة، الطاقة، الزراعة). ويشمل البرنامج أيضًا خدمات استشارية لإصدار الصكوك، وبناء القدرات في التمويل الإسلامي، وخطوط ائتمان للبنوك المصرية.

تعتبر الوزارة هذه الخطوة بالغة الأهمية في تعزيز الشمول المالي، وتنويع مصادر التمويل، وتسريع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الوطنية.

بعثة البنك الإسلامي للتنمية لعام ٢٠٢٥

استقبلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بعثة فنية من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال شهر ديسمبر، وذلك في إطار متابعة المشروعات التنموية التي يمولها البنك في مصر.

نفذت البعثة برنامجاً مكثفاً نسقته الوزارة بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، بما في ذلك وزارة التنمية المحلية، ومحافظة جنوب سيناء، ووزارة النقل، والهيئة القومية للأنفاق، والشركة المصرية لنقل الكهرباء. وشملت الأنشطة اجتماعات فنية وزيارات ميدانية لعدد من المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية، مع التركيز على مجالات التنمية الحضرية، والبنية التحتية للنقل، والربط الكهربائي.

تناولت المناقشات الرئيسية تنفيذ المخطط الاستراتيجي العام لمدينة دهب، حيث تم الاتفاق على التدخلات ذات الأولوية لتحسين جودة الحياة، ودعم الحلول الحضارية الذكية، وجذب الاستثمارات المستدامة، إلى جانب مبادرات بناء القدرات وإنشاء منصة استثمارية. كما استعرضت البعثة التقدم المحرز في المرحلة الأولى من مشروع القطار الكهربائي السريع، بما في ذلك زيارة ميدانية لمحطة سفنكس، مع تسليط الضوء على دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييم مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية، حيث بلغت نسبة الإنجاز في محطات المحولات التي يمولها البنك حوالي 88.5%، مما يعزز أمن الطاقة الإقليمي واستقرار الشبكة من خلال واحد من أكبر أنظمة الربط الكهربائي في العالم العربي.

البنية التحتية الاستراتيجية والدور الإقليمي

في الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية، تولي الاستراتيجية الجديدة تركيزًا خاصًا على تطوير البنية التحتية، ورأس المال البشري، والتكيف مع المناخ. وأشارت الوزيرة إلى أن مصر تسعى للاستفادة من الاستراتيجية لتوسيع التعاون في التعليم، والطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، والتعاون جنوب-جنوب.

نهج التنفيذ والحوكمة

قامت الوزارة بدمج التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في أطرها الوطنية، ومواءمة البرامج مع الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFS)، والسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وخطط الإصلاح القطاعي. ومن خلال هذه المواءمات، تعزز الشراكات الملكية القطرية والاتساق المؤسسي.

تؤكد الوزارة على الرصد القائم على النتائج والاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي لتعزيز جودة الاستثمار، وتعبئة القطاع الخاص، والنمو الشامل.

النتائج والإنجازات في ٢٠٢٥

- توقيع اتفاقيتين رئيسيتين مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ١.٦ مليار دولار، تشمل التجارة، والأمن الغذائي، والطاقة، ودعم القطاع الخاص.
- إطلاق برنامج العمل القطري للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لعام ٢٠٢٥ لمصر، وتخصيص ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل القطاع الخاص والاستشارات في مجال التمويل الإسلامي.
- مواءمة التعاون مع الاستراتيجية الجديدة للبنك الإسلامي للتنمية ٢٠٢٦-٢٠٣٥، مما يضع مصر في موقع الاستفادة من تعزيز التعاون في القطاع الخاص والبنية التحتية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تطور تنفيذ البرنامج القطري

في عام ٢٠٢٥، عمّقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تعاونها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بناءً على البرنامج القطري المصري-التابع للمنظمة طويل الأمد، وتوسيع الشراكة في مجالاتٍ جديدة من الحوكمة والابتكار والأعمال المستدامة. وتحت قيادة الدكتورة رانيا المشاط، تولت مصر دورًا قياديًا في المبادرات الإقليمية التي تقودها المنظمة، وعملت عن كثب مع أمانة المنظمة على الأعمال الفنية وتحليل السياسات ذات الصلة بأجندة الإصلاح الخاصة بها.

وشهد العام الماضي، تنفيذ نحو ٢٦ فعالية وورشة عمل وحوار بين القطاعين الحكومي والخاص في إطار تنفيذ أنشطة البرنامج، كما صدر تقريران حول دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي، والدعم الفني للمعهد القومي للحوكمة والتنمية والمستدامة، بالإضافة إلى مراجعة ١٢ تقريرًا بالتعاون والتنسيق الوثيق مع الجهات الوطنية الشريكة في مجالات محورية تشمل حوكمة الاستثمارات العامة والبنية التحتية، وتمويل الطاقة النظيفة، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الإنتاجية وغيرها من المجالات.

الإنجازات الرئيسية ومجالات التعاون

١. الرئاسة المشتركة لمبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (MENA-OECD)

في مايو ٢٠٢٥، تولت مصر رسميًا الرئاسة المشتركة لمبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية (لولاية ٢٠٢٦-٢٠٣٠)، إلى جانب إيطاليا وتركيا. وأعلنت ذلك الدكتورة رانيا المشاط، خلال اجتماع لجنة التسيير الذي عُقد في فرنسا تحت عنوان "التعامل مع التحولات العالمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وفي ملاحظاتها، شددت على الحاجة إلى تبادل المعرفة، وصنع السياسات القائمة على الأدلة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتعاون الإقليمي، وأشارت إلى أن البرنامج القطري المصري-التابع للمنظمة (الذي أطلق في ٢٠٢١) يضم الآن ٣٥ مشروعًا عبر خمسة ركائز: النمو الاقتصادي الشامل، والابتكار، والحوكمة، والإحصاء، والتنمية المستدامة.

٢. إطلاق النسخة العربية من إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احول السلوك المسئول للشركات

في يناير ٢٠٢٥، استضافت مصر ــ من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) ــ فعالية رفيعة المستوى بالتعاون مع المنظمة لإطلاق النسخة العربية من المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات للسلوك المسئول التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

تؤكد هذه الفعالية التزام الدولة بمواءمة سلوك الشركات مع المعايير العالمية، وتعزيز الاستدامة، وحماية حقوق الإنسان، ومصداقية مناخ الاستثمار، خاصة مع اندماج الشركات المصرية في سلاسل القيمة العالمية.

٣. التعاون في مجال تمويل واستثمار الطاقة النظيفة (CEFIM)

كجزء من البرنامج القطري بموجب المحور الخامس حول التنمية المستدامة، تعاونت المنظمة والوزارات المصرية المختصة ضمن برنامج تمويل واستثمار الطاقة النظيفة (CEFIM). وفي أبريل ٢٠٢٥، جمعت ورشة عمل استمرت يومين في القاهرة حوالي ٢٠٠ من الأطراف المعنيين الوطنيين والدوليين للمداولة بشأن تمويل الهيدروجين منخفض الكربون والاستثمار في شبكة النقل ــ مما يضع أجندة تحول الطاقة المصرية ضمن أدوات وأطر المنظمة. يستهدف التعاون تحسين الظروف المواتية، والأطر التنظيمية، وقابلية تمويل المشاريع في تحول الطاقة الخضراء في مصر ــ مما يعزز التوافق بين السياسات والتمويل.

٤. التجارة، وسلاسل القيمة، والإحصاءات

وخلال اجتماع عُقد على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر، التقت الدكتورة رانيا المشاط بنائب مديرة التجارة والزراعة التابعة للمنظمة لمناقشة توسيع التعاون في مجال التكامل التجاري، وسلاسل القيمة، ومبادرة المنظمة التجارة في القيمة المضافة (TiVA). يشير هذا إلى طموحات مصر لتعميق مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، مدعومة بالتعاون الفني والأدوات المؤسسية للمنظمة.

قارة أفريقيا

أكدت مصر مجددًا التزامها الاستراتيجي بتعميق التعاون القاري تحت قيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع التركيز على أن العمل الأفريقي المشترك هو الأساس لبناء مستقبل اقتصادي مشترك قادر على مواجهة النزاعات، عدم الاستقرار، وتحديات التنمية العالمية.

في هذا الإطار، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا موسعًا مع سفراء سبع دول أفريقية (من بينها الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي والكاميرون وأوغندا والسنغال) على هامش المؤتمر الذي نظمته جريدة الأهرام إبدو تحت شعار "أفريقيا التي نريدها: تكامل وشراكة من أجل المستقبل".

وقد تركزت المناقشات على تقوية الترابط بين الدول الأفريقية، وتوسيع التعاون في البنية التحتية، وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار، وتعزيز الشراكات الفعالة للقطاع الخاص عبر الحدود. أشارت الوزيرة إلى أن أفريقيا، بصفتها كتلة اقتصادية غنية بالموارد، لديها القدرة على لعب دور حاسم في الاقتصاد العالمي إذا تم إعطاء الأولوية للتماسك وتبادل المعرفة.

وأكدت الدكتورة المشاط، أيضا على استعداد مصر لنقل خبرتها في تمويل التنمية، وجدوى المشروعات، وتنفيذ البنية التحتية واسعة النطاق، حيث يلعب القطاع الخاص المصري دورًا رائدًا بالفعل في عدة أسواق أفريقية.

كما سلطت الضوء على اللجان العليا المشتركة كآلية تعاون مبتكرة، مشيرة إلى انعقاد اللجنة المشتركة المصرية الجزائرية مؤخرًا.
أكدت الوزيرة على توافق مصر مع الأولويات المناخية القارية، بما في ذلك الشراكات متعددة الدول مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية لتوسيع الوصول إلى الطاقة المتجددة لنحو ٣٠٠ مليون أفريقي.

نهج التنفيذ والحوكمة

يُستخدم البرنامج القطري كأداة استراتيجية لبناء القدرات، ومراجعة السياسات، ونشر الإصلاح. على سبيل المثال، في اجتماع مع السيد/ ماتياس كورمان، السكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أشارت الوزيرة إلى أن البرنامج يدعم أجندة الإصلاح الهيكلي في مصر من خلال تقارير قائمة على الأدلة. وخلال الاجتماع، ناقش الجانبان البرنامج القطري مع مصر والرئاسة المشتركة لمبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية، التي تركز على دعم صنع السياسات القائمة على الأدلة، وتعزيز الإصلاح المؤسسي، ودفع التنمية الاقتصادية من خلال النمو والوظائف. ويُعد برنامجنا القطري مع المنظمة الذي تم تمديده حتى عام 2025 ركيزة أساسية لإطار تعاوننا المشترك، حيث يمثل خطوة رئيسية نحو انضمام مصر كعضو في المنظمة.

وأشارت معالي الوزيرة إلى الزخم العالمي المتزايد نحو إفريقيا، الذي أظهره توسيع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، وربط الدور الوطني لمصر بالأطر الأوسع للتعاون الجنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال استراتيجية الوزارة لعام ٢٠٢٤ لتعزيز الحلول التنموية عبر الحدود.

وأشاد السفراء بالدور القيادي لمصر في دعم التنمية والسلم عبر القارة، معربين عن تقديرهم للدبلوماسية الاقتصادية التي تقودها الدكتورة رانيا المشاط، في المنتديات العالمية، واقترحوا مجالات تعاون إضافية مثل ممرات السياحة الأفريقية الجديدة، وتوجيه السياحة البيئية، وتوسيع الشراكات في التعليم، والرعاية الصحية، والترابط الرقمي، وتبادل الخبرات المؤسسية بين القطاعين العام والخاص.

الولايات المتحدة الأمريكية

تميزت العلاقة بين الوزارة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٢٥ بـ التعاون الاقتصادي الاستراتيجي، والمشاركات لترويج الاستثمار، والشراكات رفيعة المستوى التي تركز على النمو، ومشاركة القطاع الخاص، والإصلاح.

وفي إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى القاهرة، السيدة/ هيرو مصطفى جارج، لبحث آفاق التعاون الاقتصادي المشترك ومستقبل العلاقات الاقتصادية والتنموية بين البلدين، في ضوء أولويات الدولة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون في مجالات دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، بما يتسق مع مستهدفات الدولة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، لبناء اقتصاد أكثر تنافسية وقدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية.

أبرز اللقاءات والفعاليات

في مايو 2025، استقبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وفدًا من قادة الأعمال الأمريكيين المشاركين في المنتدى الاقتصادي المصري-الأمريكي بالقاهرة. وقاد الوفد غرفة التجارة الأمريكية ومجلس الأعمال المصري-الأمريكي، ومثلت الوزارة الدكتورة رانيا المشاط، وبمشاركة عدد من الوزراء. منتدى قادة السياسات المصري-الأمريكي:

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في منتدى قادة السياسات المصري الأمريكي، الذي عقد تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء؛ وشارك في المنتدى 61 من الرؤساء والمسئولين التنفيذيين يمثلون ٤٢ شركة من كبرى الشركات الأمريكية، وعدد من ممثلي مجتمع الأعمال والقطاع الخاص في مصر والولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة رسمياً عن دفعة قوية لترويج الاستثمار من خلال التعاون مع الشركات الأمريكية؛ حيث وجّه الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بإعداد حزمة استثمارية مخصصة للشركات الأمريكية، يتم التنسيق بشأنها من خلال الوزارة وبما يتسق مع أجندة الإصلاح المصرية.

المواضيع والتأثير الاستراتيجي

وقد ركز التعاون المصري-الأمريكي خلال عام ٢٠٢٥ على توسيع التجارة والاستثمار، وتعزيز الإصلاح المؤسسي، وتعزيز فرص القطاع الخاص.

كما أتاح المنتدى الاقتصادي المصري-الأمريكي منصات للشركات الأمريكية للتفاعل مع أجندة الإصلاح والاستثمار المصرية، في حين أظهرت إشارات الوزارة المتعلقة بفرص الاستثمار الجاهزة التحول من المساعدات التنموية إلى التعاون القائم على الاستثمار. يعكس هذا التعاون أيضًا أولوية الوزارة في تعبئة رأس المال الخاص ومواءمة مساهمة الشركاء الدوليين مع استراتيجية النمو الوطنية.

التنفيذ والأجندة المستقبلية

بالتطلع إلى المستقبل، تعتزم الوزارة تفعيل التزامات الاستثمار والتجارة بين الولايات المتحدة ومصر من خلال تطوير حزم ترويج استثمارية مستهدفة للشركات الأمريكية، بما يتماشى مع استراتيجية مصر للقطاعات الموجهة للتصدير والقابلة للتداول. كما ستواصل الوزارة الحوارات المؤسسية مع الوكالات الأمريكية وشبكات القطاع الخاص لضمان أن يدعم التعاون جهود الإصلاح، وخلق فرص العمل، ومشاركة القطاع الخاص. وتعد الشراكة الأمريكية محفز لتدفقات تجارية واستثمارية أعمق، ومكملة مشاركة مصر الأوسع مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

كندا

خلال هذا العام، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، والسيد أولريك شانون، سفير كندا لدى مصر، ثلاث اتفاقيات لمشروعات جديدة ممولة بمنح من كندا تبلغ حوالي ٥٥٢ مليون جنيه. وأشادت الوزيرة بالعلاقات الثنائية القوية ودعم كندا المستمر لأولويات التنمية في مصر، مشيرة إلى أن هذه الاتفاقيات تتماشى مع الإطار المتكامل للتخطيط والتعاون الدولي لدفع عجلة التنمية المستدامة والشاملة. ومع هذه الإضافات، تصل محفظة التعاون الجارية لكندا في مصر إلى نحو 40 مليون دولار كندي، تغطي مجالات تمكين المرأة، والصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والزراعة الذكية مناخياً في مختلف المحافظات على مستوى الجمهورية.

تركز المشروعات الموقعة علي تمكين النساء والفتيات وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وتشمل مشروع دعم شامل للسيدات والفتيات اللاجئات الذي تنفذه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومشروع "الغذاء من أجل المستقبل" الذي تنفذه منظمة اليونيسف (UNICEF) بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ويهدف إلى تحسين التغذية والرعاية الصحية للأمهات والفتيات والأطفال، ومشروع "مسارات" الذي تنفذه وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للمرأة، ويستهدف تمكين النساء والفتيات المراهقات في صعيد مصر. وتعمل هذه المبادرات مجتمعة على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتقوية قدرات المجتمع، وتحسين الوصول إلى خدمات الصحة والحماية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

المحفظة الإجمالية

بلغت محفظة التعاون الكندي الحالية في مصر (لإجمالي التمويلات الجارية قبل توقيع المشروعات الجديدة) ما يقرب من 40 مليون دولار كندي (حوالي ١.٤ مليار جنيه). وتمتد هذه المشروعات لتشمل مجالات حيوية منها تمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والتعليم، والزراعة الذكية مناخياً. وقد أشارت الدكتورة رانيا المشاط إلى النطاق الجغرافي للمحفظة، والذي يغطي مناطق متنوعة في أنحاء مصر، من صعيد مصر (أسيوط والمنيا) إلى الدلتا (البحيرة والغربية والمنوفية)، بالإضافة إلى المدن الكبرى بما في ذلك القاهرة والجيزة والإسكندرية ودمياط.

سنغافورة

نظرة عامة

في عام ٢٠٢٥، عززت الحكومة علاقاتها القوية مع جمهورية ستغافورة، مع التركيز على ترويج الاستثمار، وتوطين الصناعة، وتبادل المهارات والمعرفة، وشراكات القطاع الخاص. ويعكس الوجود الدبلوماسي لسنغافورة في مصر ــ وهو من الأقدم لها عالمياً ــ شراكة استراتيجية متبادلة المنفعة عملت الوزارة على تعميقها من خلال الحوار الفني والاجتماعات رفيعة المستوى.

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين، بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وفخامة الرئيس تارمان شانموجاراتنام. وتمثل هذه الخطوة التاريخية فصلاً جديداً من التعاون مع تطلعنا للاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على العلاقات الدبلوماسية في عام ٢٠٢٦. وتركز مذكرة التفاهم على التعاون في مجالات: الموانئ، الطاقة المتجددة، المياه، النقل، الهيدروجين الأخضر، دعم القطاع الخاص، الأمن السيبراني، التحول الرقمي، والتعليم.

حوار مستمر

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين السنغافوريين وسفارة سنغافورة بالقاهرة خلال عام ٢٠٢٥ لاستكشاف فرص التعاون الموسع في التصنيع، واللوجستيات، وتنمية رأس المال البشري. وأكدت هذه الاجتماعات على نقاط القوة النسبية لسنغافورة في المجمعات الصناعية الكفؤة، والتدريب المهني، والخدمات الرقمية، وهي مجالات ذات صلة وثيقة بجهود مصر لتوطين الصناعة وتنافسية الصادرات.

مجالات التعاون الرئيسية والمبادرات

توطين الصناعة وتسهيل الاستثمار: تواصلت الوزارة مع الشركاء السنغافوريين لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات التصنيع واللوجستيات والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومواءمة الفرص مع القطاعات الوطنية ذات الأولوية ومنصة "حافز".

تبادل المهارات والتدريب المهني: ركزت المناقشات على النماذج القابلة للتكرار للتدريب الفني والمهني، والتعاون مع المؤسسات التدريبية السنغافورية لتعزيز الروابط بين التعليم واحتياجات سوق العمل. الاقتصاد الرقمي والخدمات: استكشف الجانبان شراكات لتعزيز إمكانات مصر في تصدير الخدمات الرقمية ونقل التكنولوجيا في مجالات التكنولوجيا المالية (Fintech) والتجارة الإلكترونية.

التنفيذ والرؤية المستقبلية

تعتزم الوزارة ترجمة هذه المباحثات إلى خطوات إجرائية ملموسة عبر إطلاق بعثات ترويج استثماري متخصصة، وبرامج لتبادل الخبرات، ومنصات للربط بين مؤسسات القطاع الخاص خلال عام ٢٠٢٦. وفي سياق متصل، يجري العمل على نقل الخبرات السنغافورية وتوطينها في المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) في مصر، وذلك بهدف تسريع وتيرة التنافسية وتعميق التكامل مع سلاسل القيمة الإقليمية.

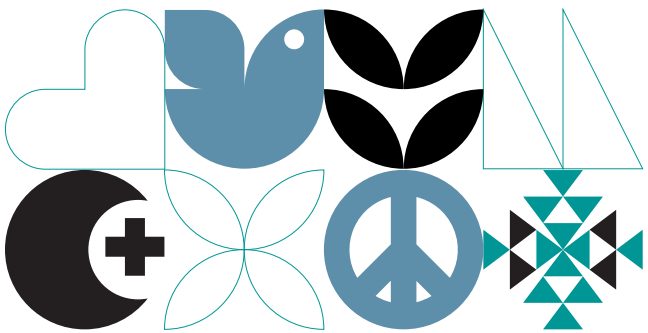

الصين

في عام ٢٠٢٥، عمقت مصر شراكتها الاستراتيجية متعددة الأوجه وذات الأهمية الاستراتيجية مع الصين.

الإطار الاستراتيجي: أول استراتيجية للتعاون الإنمائي (٢٠٢٥-٢٠٢٩)

وشهد عام ٢٠٢٥ تحولًا نوعيًا في العلاقات المصرية الصينية، بزيارة السيد/ لي تشيانج، رئيس مجلس الدولة الصيني، لجمهورية مصر العربية، وخلال الزيارة وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ تشن شياودونج، رئيس الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي بجمهورية الصين الشعبية، ٥ وثائق تعاون جديدة تشكل دفعة للعلاقات الاستراتيجية المصرية الصينية، من بينها مذكرة تفاهم أول استراتيجية تعاون إنمائي بين البلدين ٢٠٢٥/٢٠٢٩، وذلك بهدف تعزيز التعاون في المجالات ذات الأولوية للجانبين ومن بينها (الفضاء، توطين الصناعة، الرعاية الصحية، التنمية الخضراء، الاقتصاد الرقمي، التعليم).

التمويل المبتكر: مبادلة الديون الصينية من أجل التنمية

كما تم توقيع الاتفاق الإطاري للمرحلة الأولى لمبادلة الديون، والذي يعد الأول من نوعه بين البلدين، إلى جانب منحة بقيمة تعادل 214 ألف دولار لإعداد دراسة الجدوى لإنشاء مركز التميز للأشخاص ذوي الاعاقة الحركية في مصر، ومنحة تنفيذ مشروع معمل السلامة الحيوية من المستوى الثالث BLS3 لصالح وزارة الصحة والذي يهدف لدعم جهود الحكومة المصرية في مجال الصحة العامة ومكافحة الأوبئة، كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم بخصوص مجالات التنمية المختلفة منها تعزيز التعاون في تنمية الموارد البشرية، والتي تتيح الصين بمقتضاها عدد ٢٠٠٠ فرصة تدريبية لمصر في البرامج التدريبية على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٥ - ٢٠٢٧.

في سياق متصل شهد العام الجاري، توقيع اتفاق مشروع المرحلة الثالثة من القطار الكهربائي الخفيف LRT بقيمة إجمالية تعادل ٣٣٢ مليون دولار، ويأتي ذلك استكمالا للتعاون مع الجانب الصيني لتدشين المرحلتين الأولى والثانية من المشروع ذاته، إلى جانب التعاون لتعزيز وتوسيع مجال التنقل وتصنيع منتجات التكنولوجيا المساعدة وتقديم الخدمات من خلال إنشاء مركز التميز للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في مصر، والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين، وتطبيق نظام BeiDou للملاحة عبر الأقمار الصناعية.

بنك التصدير والاستيراد الصيني

التقت الدكتورة رانيا المشاط بالسيد تشن هوايو، رئيس بنك التصدير والاستيراد الصيني، في أول زيارة له لمصر والقارة الأفريقية. وعقد الجانبان جلسة مباحثات لاستكشاف جهود التعاون المشترك في إطار العلاقات رفيعة المستوى والشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية.

من جانبه، أكد رئيس البنك أن مصر هي أول دولة أفريقية يزورها، مما يعكس مكانتها المتميزة وتقدير البنك لها كشريك استراتيجي محوري للجانب الصيني. وأشار إلى أن الشركات الصينية منفتحة على تعزيز التعاون مع الجانب المصري وتعتبر السوق المصرية بيئة جاذبة وداعمة لنمو استثماراتها، كما أعرب عن تقديره لجهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في تنسيق وتنفيذ المشروعات المشتركة.

خطوات نحو المستقبل

وشارك وفد مصري يضم IV مسؤولًا حكوميًا في ورشة عمل عُقدت في العاصمة بكين حول «تبادل الخبرات بين مصر والصين في مجال التنمية الاقتصادية»، وذلك في إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) التي تنص تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والصين.

تأتي هذه الورشة في إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين الوزارة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) بالصين، والتي تم توقيعها خلال زيارة الدكتورة رانيا المشاط للصين في يوليو ٢٠٢٤. وتتضمن مذكرة التفاهم تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والصين من خلال التعلم المتبادل (Peer Learning) وتبادل أفضل الخبرات والممارسات، بهدف تمكين الطرفين من الاستفادة المشتركة في مجال التنمية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتنمية الصناعية، والابتكار التكنولوجي، والتنمية المستدامة.

التعاون القطاعي والمجالات الرائدة (المنفذة والجاري إعدادها)

- توطين الصناعة والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) ــ لا تزال الصين مستثمراً رئيسياً في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone)، وتحديداً في منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين. وقد ركزت تقارير الوزارة لعام 2025 على تعزيز التعاون في مجالات المكون المحلي، ونقل التكنولوجيا، وتطوير سلاسل القيمة، بهدف زيادة فرص العمل ورفع القدرة التصديرية.

- البنية التحتية والاتصال: تتضمن الأجندة الثنائية دعم مشاريع البنية التحتية الكبرى ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، بمشاركة جهات تمويل ومقاولين صينيين في مشروعات النقل والطاقة واللوجستيات.

- التحول الأخضر والمواءمة مع برنامج نُوَفّي (NWFE): وضعت الوزارة الصين كشريك في أولويات برنامج نُوَفّي (المياه والغذاء والطاقة)، لا سيما في الطاقة المتجددة والبنية التحتية للمياه والزراعة الذكية مناخياً. وتشير استراتيجية التعاون الإنمائي صراحةً إلى التنمية الخضراء والعمل المناخي كركيزتين أساسيتين للتعاون.

- التكنولوجيا والفضاء ورأس المال البشري: حددت مذكرة التفاهم التعاون في تقنيات الفضاء، والاقتصاد الرقمي، والتعليم، وبناء القدرات كركائز أساسية للبرنامج الخماسي، مما يفتح آفاقاً للبحث المشترك والتدريب والمشروعات التكنولوجية التطبيقية ناعية، والابتكار التكنولوجي، والتنمية المستدامة.

كوريا الجنوبية

نظرة عامة

في عام ٢٠٢٥، حافظت الوزارة على تواصل قوي مع جمهورية كوريا، مع التركيز على قطاعات الطاقة، والتمويل، والتكنولوجيا، وتعاون القطاع الخاص. وتستمر علاقة مصر مع كوريا في اتخاذ أهمية استراتيجية خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا الصناعية، والأسواق التصديرية، وتمويل التنمية، وذلك في إطار اختيار كوريا الجنوبية، مصر شريكا استراتيجيًا في مجال التعاون الإنمائي ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

الزيارة الرئاسية

استقبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، هذا العام الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ في القاهرة، وهي علامة فارقة تعكس عمق واستمرار زخم العلاقات المصرية الكورية.

تظل كوريا واحدة من أهم شركاء مصر في قارة آسيا، بمحفظة تعاون إنمائي تتجاوز ١.٣ مليار دولار تشمل مجالات النقل، والتعليم، والتحول الرقمي، والطاقة، والابتكار الصناعي. علاوة على ذلك، تعكس الاستثمارات الكورية، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ثقة قوية في مناخنا الاستثماري ومسار النمو المستقبلي.

ركزت المباحثات خلال الزيارة الرئاسية على توسيع التعاون في: توطين الصناعة، نقل التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، تعزيز البنية التحتية للسكك الحديدية والنقل، التدريب المهني، وحشد التمويل المبتكر.

الاجتماعات الوزارية وزيارات الوفود

استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، المبعوث الرئاسي لجمهورية كوريا الجنوبية، السيد بارك يوم-جيه، ومع القيادة الدبلوماسية الكورية في القاهرة لمناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي ومتابعة المبادرات المشتركة. كما تواصلت الوزارة مع مؤسسات التنمية والتمويل الكورية ــ بما في ذلك اجتماعات مع ممثلي بنك التصدير والاستيراد الكوري (KEXIM) ــ خلال الفعاليات والمنتديات متعددة الأطراف.

مجالات التعاون والمبادرات الرئيسية

- الطاقة والتكنولوجيا الخضراء: أحرزت كوريا ومصر تقدماً في التعاون بشأن مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وناقش الجانبان الدعم الكوري لأهداف مصر في الطاقة النظيفة وبرنامج نُوَمّي (NWFE). كما تم طرح نماذج مبادلة الديون والتمويل الميسر كأدوات لحشد

استثمارات خضراء إضافية.
- التعاون المالي والصناعي: ركزت الاجتماعات مع مؤسسات تمويل التنمية الكورية على توسيع خطوط الائتمان، وتمويل مشروعات التصنيع ونقل التكنولوجيا، وزيادة مشاركة القطاع الخاص الكوري في المجمعات الصناعية المصرية والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- الروابط الدبلوماسية والشعبية: شاركت الوزارة في الاحتفالات بالعيد الوطني لكوريا وغيرها من الفعاليات الثنائية التي احتفت بمرور ثلاثة عقود على العلاقات الدبلوماسية، مما يؤكد عمق الروابط الثقافية والاقتصادية.

التنفيذ والتطلعات المستقبلية

وفيما يتعلق بالتعاون مع كوريا الجنوبية فقد تم توقيع عدة منح تنموية ومناقشة تنفيذ مجموعة من المشروعات منها مشروع المرحلة الثانية من جامعة بني سويف التكنولوجية للتعليم التكنولوجي، بقيمة 8 مليون دولار، بهدف تنمية المهارات والتدريب الفني والربط مع احتياجات سوق العمل، وإنشاء مركز محاكاة متكامل للتدريب وبناء القدرات في مصر بقيمة 7.4 مليون دولار، بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية، محضر مناقشات مشروع منحة المنصة الرقمية للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، بقيمة 11 مليون دولار، بهدف تسهيل حركة التجارة الخارجية وخفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي.

كما تم توقيع مشروع تعزيز التدريب المهني في مجال صيانة السيارات الخضراء، بقيمة 10 مليون دولار، لصالح مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة، والذي يهدف لدعم جهود الحكومة المصرية في تطوير تكنولوجيا السيارات الخضراء ، إلى جانب إتاحة عدداً من الدورات التدريبية ومنح الماجستير وبرامج الزمالة المتخصصة بهدف رفع كفاءة الكوادر الحكومية، كما تم استقبال وتنظيم العديد من البعثات الكورية والتي هدفت لمتابعة المشروعات الجاري تنفيذها مع الجهات المصرية المختلفة، واستكشاف فرص التعاون المستقبلي في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتطوير التعليم، وتعزيز التجارة، وغيرها.

اليابان

نظرة عامة

ظل التعاون المصري الياباني في عام ٢٠٢٥ قوياً ومتعدد الأبعاد، ليشمل تمويل البنية التحتية، والتعاون الفني، وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات. ولعبت الوزارة دوراً مركزياً في تنسيق تنفيذ الاتفاقيات ومتابعة نتائج الزيارات الوزارية التي تمت في أواخر عام ٢٠٢٤ وخلال عام ٢٠٢٥، وذلك تزامنًا مع مرور ٧٠ عامًا على تدشين العلاقات المصرية اليابانية.

٧٠ عامًا على العلاقات المشتركة

وفي إطار التعاون مع اليابان، تم إطلاق تقرير بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على التعاون التنموي بين جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بعنوان «التعاون المصري ـ جايكا: ٧٠ عامًا من الصداقة والثقة»، وذلك على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (تيكاد ٩)، بتشريف السيد رئيس مجلس الوزراء، ويتضمّن التقرير أبرز محطات التعاون التنموي وآفاقه المستقبلية، بما يعكس توافق الشراكة المصرية-اليابانية مع سياسات وأولويات برنامج عمل الحكومة، لا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية والاستثمار والبنية التحتية المستدامة.

الاتفاقيات الجديدة

شهد عام ٢٠٢٥ توقيع عدة اتفاقيات تمويلية ومنح مع اليابان لدعم الإصلاحات الاقتصادية والبنية التحتية في مصر، شملت تمويلًا ميسرًا بقيمة ٣٥ مليار ين لتطوير القطاع الخاص وتعزيز التنوع الاقتصادي، ومنحة لتطوير المركز الثقافي القومي ورفع جودة الخدمات الفنية، فضلًا عن تمويل المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو القاهرة بقيمة ١٠٠ مليار ين لدعم النقل الحضري والنقل الأخضر، بالإضافة إلى منحة لإنشاء سفينة دعم للغوص لتعزيز قدرة قناة السويس على إدارة الطوارئ وضمان استقرار التشغيل، بما يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي وكفاءة قطاع النقل البحري.

مجتمع الأعمال الياباني

عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا افتراضيًا موسعًا مع أكثر من ٤٠ ممثلًا لمجتمع الأعمال والمؤسسات المالية اليابانية، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، للترويج لـ السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والسياسات الداعمة للنمو والتشغيل. وركزت على الدعوة للاستثمار في النموذج الاقتصادي المصري الجديد المبني على الإنتاجية، والبنية التحتية العالمية، والتحول الرقمي، والصناعة، والسياحة، مع تسليط الضوء على الإصلاحات الهيكلية من توطين الصناعة والترويج للصادرات إلى تحسين مناخ الاستثمار والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. كما استعرضت فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة عبر برنامج "نُوَفّي" وجهود الحكومة لتمكين القطاع الخاص من خلال وحدة الشركات المملوكة للدولة، وصندوق مصر السيادي، والشراكات مع مؤسسة التمويل الدولية، داعية الشركات اليابانية للمساهمة في تعزيز قصة التحول الاقتصادي المصري وتعميق الشراكات الاستثمارية بما يتوافق مع مسار الإصلاح والنمو المستقبلي.

التنفيذ والتطلعات المستقبلية

انطلاقًا من التطور الذي شهدته العلاقات في عام ٢٠٢٥، وترجمة العديد من مذكرات التفاهم إلى مشروعات واقعية، وتعزيز العلاقات مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" وبنك اليابان للتعاون الدولي "جيبك"، تعمل مصر واليابان في الفترة المقبلة على توسيع نطاق الشراكات، وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر.

العلاقات مع فيتنام

شهد عام ٢٠٢٥، تطورًا جوهريًا في العلاقات المصرية الفيتنامية، بزيارة السيد الرئيس لوونج كوونج، رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية، ولقاءه بالسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، واتفاق الطرفان على ترفيع العلاقات إلى المستوى الاستراتيجي.

وخلال الزيارة وقّعت الدكتورة رانيا المشاط، مذكرة تفاهم لتعميق التعاون في مجال التنمية الاقتصادية، مع السيدة/ فان ثي ثانغ، نائبة وزير الصناعة والتجارة بجمهورية فيتنام الاشتراكية، وتأتي مذكرة التفاهم إدراكًا لأهمية التعاون في مجال التنمية الاقتصادية كقوة دافعة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كلا البلدين، على أساس التنمية الاقتصادية والالتزام المشترك بالتنمية المستدامة من قبل الجانبين، ورغبةً في تعزيز أواصر الصداقة الطيبة وتعزيز التعاون بين البلدين، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنويع التعاون الاقتصادي والدولي، ولا سيّما تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وبصفتها رئيسة اللجنة المشتركة المصرية الفيتنامية من الجانب المصري، بحثت الدكتورة المشاط، خلال لقاء مسئولي الحكومة الفيتنامية، استعدادات عقد الدورة السادسة للجنة قريباً، بالتنسيق مع وزير الصناعة والتجارة الفيتنامي. وستتضمن اللجنة منتدى للأعمال لتوسيع مشاركة القطاع الخاص، كما سيتم العمل على تفعيل مذكرة التفاهم بشأن التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الفعاليات والمؤتمرات الدولية

المنتدى الاقتصادي العالمي

في يناير ٢٠٢٥، شاركت الدكتورة المشاط في الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس تحت شعار «التعاون من أجل العصر الذكي»، حيث ركزت المشاركة على إعادة تصور النمو كجانب رئيسي للاستثمار في البشر، والذي يجب أن يكون في الصدارة. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا لتمكين الأفراد والشركات، يمكننا بناء القدرة على الصمود، وتعزيز الروابط، وتقوية التنمية الاقتصادية، وقيادة التحول نحو حلول خضراء ومستدامة وشاملة.

العودة إلى المسار: كيف نخفف عبء الديون؟

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في جلسة رفيعة لمناقشة مُعضلة «عبء الديون». تناولت الجلسة كيف تركت الصدمات العالمية المتكررة الدول في صراع لتأمين موارد للقطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم وإعادة التأهيل المهني. وتواجه الاقتصادات النامية والناشئة، على وجه الخصوص، عقبات بسبب الفجوات التنموية واحتياجات التمويل، وهو ما يؤكد أهمية بنوك التنمية متعددة الأطراف في إتاحة المزيد من الموارد المالية وتنويعها، إلى جانب استمرار الدول في الإصلاحات الهيكلية التي تُعزز مرونة الاقتصاد وتزيد من قدرته التنافسية وتدعم التحول الأخضر.

التضخم: الماضي والحاضر والمستقبل

هز التضخم اقتصادات ما بعد الجائحة في جميع أنحاء العالم، مما دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمستويات نادراً ما شوهدت منذ عقود. في بيئة جيواقتصادية تتسم بالانعزالية والصراع والتشرذم، هل حان الوقت لإعادة التفكير في مناهج التعامل مع التضخم، والاستفادة من دروس الماضي لحماية اقتصادات المستقبل بشكل أفضل؟

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة نقاشية رفيعة المستوى تحت عنوان (التضخم: الماضي والحاضر والمستقبل)، لتبادل الرؤى حول التعامل مع التضخم الذي يواجه الاقتصادات الناشئة، نظمتها صحيفة "ذا تايمز" في دافوس.

الاحتفال باليوم العالمي للطاقة النظيفة

بمناسبة اليوم العالمي للطاقة النظيفة، نشرت الدكتورة رانيا المشاط، مقالاً مشتركاً مع السيد/ سامايلا زوبايرو، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الأفريقية، حول فرص الاستثمار في الطاقة النظيفة بالدول النامية والاقتصاديات الناشئة. جاء ذلك كجزء من اجتماعات دافوس حيث ركزت عدة مناقشات على الحاجة الملحة للاقتصادات الناشئة والنامية لتسريع استثمارات الطاقة النظيفة.

مستقبل النمو

خلال منتدى «دافوس»، الذي شهد مشاركة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وبحضور مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي السيد/ كلاوس شواب، تم تدشين تعاون استراتيجي جديد مع المنتدى الاقتصادي العالمي، من خلال توقيع خطاب نوايا لإطلاق مبادرة «مُحفز النمو الاقتصادي والتنمية».

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن توقيع خطاب النوايا يأتي في إطار حرص الوزارة على التعاون مع المنتدى في إعداد وتنفيذ "محفز النمو الاقتصادي والتنمية" في مصر، مع العمل كرئيس مشارك له، فضلًا عن التعاون مع الرؤساء المشاركين الآخرين، لتحديد الاتجاه الاستراتيجي والعمل كمدافع عن المسرع، بما يتسق مع الأولويات الاستراتيجية للوزارة.

من جانبه، عبر السيد "كلاوس شواب" عن الترحيب بالعلاقات الاستراتيجية بين مصر والمنتدى، والتي شهدت تطورًا خلال السنوات الماضية وتتسع لتضم توقيع خطاب النوايا الخاص بمحفز النمو الاقتصادي والتنمية في مصر. ويتسق هذا التعاون مع فلسفة الوزارة عقب دمج حقيبتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وإطار العمل الجديد «الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية».

تعد هذه الشراكة الاستراتيجية الثانية بعد مُحفز"سد الفجوة بين الجنسين" الذي أطلق في عام 2020. وتتطلع إلى الاستفادة من مزايا هذا المسرع من خلال مشاورات السياسات على المستوى الوطني، وتحليلات البيانات، وإشراك الأطراف ذات الصلة لتبني حلول مبتكرة وجديدة.

المنتدى الاقتصادي العالمي في تيانجين

استضاف المنتدى الاقتصادي العالمي هذا العام الاجتماع السنوي السادس عشر للأبطال الجدد ٢٠٢٥ في مدينة «تيانجين» الصينية، تحت عنوان «السياسات الاقتصادية المرنة لمواكبة التغييرات العالمية»، حيث شاركت المشاط كـ رئيس مشارك للجلسات.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في سلسلة من المناقشات رفيعة المستوى ركزت على تطوير سياسات اقتصادية مرنة ومبتكرة لمعالجة الاتجاهات العالمية المتطورة. والتقت الوزيرة السيد بورج برندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، وترأست اجتماعاً ثنائياً لمراجعة التعاون الجاري بين مصر والمنتدى، إلى جانب المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.. وشاركت الدكتورة المشاط أيضاً في جلسة مغلقة مع شركات صينية وممثلين من اقتصادات الشرق الأوسط، مسلطة الضوء على دور مصر المتنامي كمركز للاستثمار والتكامل الإقليمي.

وعلى مدار المنتدى، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على التزام مصر بالمساواة بين الجنسين كقوة دافعة للنمو الشامل خلال المؤتمر الصحفي لإطلاق الاجتماع السنوي للأبطال الجدد (AMNC25).

وخلال جلسة مخصصة حول تحول الطاقة، شددت الوزيرة على أن استثمار القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة في مصر هو حجر الزاوية للنمو المستدام وخلق فرص العمل والإنتاجية. كما ساهمت في مناقشات حول التعاون متعدد الأطراف ومبادرة الحزام والطريق، مؤكدة على أهمية التعاون بين القطاعات لدعم النظم الاقتصادية المرنة.

وعلى هامش المنتدى، عقدت الدكتورة المشاط اجتماعات مع المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي سعدية زاهدي ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي بو لي، لاستكشاف سبل دفع التعاون في تمويل التنمية والمهارات والتنافسية.

القمة العالمية للحكومات

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في دورة ٢٠٢٥ من القمة العالمية للحكومات (WGS) في دبي، والتي عُقدت تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل". وجمعت القمة قادة عالميين ووزراء وصانعي سياسات لمناقشة استراتيجيات بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولاً واستعداداً للمستقبل.

خلال مشاركتها، شاركت الدكتورة المشاط في العديد من الحوارات رفيعة المستوى والاجتماعات الثنائية التي ركزت على تمويل التنمية، والمرونة الاقتصادية، والتحول الرقمي، وتمكين الشباب. وشددت على تجربة مصر في تنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة تواءم أولويات التنمية مع العمل المناخي، لا سيما من خلال المنصة القطرية لبرنامج نُوَمّي (NWFE)، كنموذج رائد للتعاون الإنمائي الفعال.

وأكدت «المشاط»، في كلمتها على أهمية الشراكات المبتكرة بين الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص في دفع النمو المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). كما سلطت الضوء على تقدم مصر في الإصلاح المؤسسي وحوكمة الاستثمار العام، مظهرة كيف عززت الدولة قدرتها على تقديم بنية تحتية واسعة النطاق وبرامج اجتماعية تعزز رفاهية المواطنين بشكل مباشر.

وعلى هامش القمة، عقدت الوزيرة اجتماعات ثنائية مع شركاء التنمية، بما في ذلك ممثلون عن المؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، لاستكشاف مجالات تعاون جديدة في تنمية رأس المال البشري، والحوكمة الرقمية، والتحديث الاقتصادي. وأكدت مشاركتها على دور مصر النشط كقائد إقليمي في تشكيل الحوار العالمي للسياسات حول الحوكمة والتنمية والابتكار.

مؤتمر الاقتصادات الناشئة

مثلت الدكتورة رانيا المشاط مصر أيضاً في مؤتمر الاقتصادات الناشئة، الذي استضافته العلا بالمملكة العربية السعودية، وجمع وزراء المالية والاقتصاد من الاقتصادات الناشئة والنامية، والمنظمات الدولية، ومؤسسات التمويل الإنمائي. وركز المؤتمر على مستقبل التعاون الاقتصادي العالمي، وآليات التمويل المستدام، واستراتيجيات التنمية وسط التحولات العالمية.

وشاركت في عدة جلسات تناولت موضوعات رئيسية، بما في ذلك حشد الاستثمار الخاص من أجل التنمية، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتعزيز دور الاقتصادات الناشئة في إصلاح الهيكل المالي العالمي. وشددت على التزام مصر بدفع حلول التمويل المبتكرة والاستفادة من شراكاتها التنموية لدعم المرونة والشمولية والنمو الذكي مناخياً.

وفي كلمتها، سلطت الضوء على أهمية ضمان أن تترجم الإصلاحات المالية العالمية إلى وصول أكبر إلى الموارد الميسرة وآليات أكثر مرونة للبلدان التي تمر بتحول هيكلي. وبالاعتماد على تجربة مصر في إطلاق منصة «نُوَمّي» وتنفيذ إصلاحات السياسات التي توازن بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والحماية الاجتماعية، أوضحت كيف يمكن للأسواق الناشئة تصميم منصات وطنية تعمل على جذب الاستثمارات وخلق شراكات بناءة بين مختلف الأطراف.

وعلى هامش المؤتمر، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعات مع وزراء ورؤساء مؤسسات التنمية، لمناقشة سبل تعزيز التنسيق بين الاقتصادات الناشئة والدعوة جماعياً إلى نظام مالي عالمي أكثر إنصافاً. عكست مشاركتها نفوذ مصر المتزايد كجسر بين الدول النامية والشركاء الدوليين في تشكيل أجندة تنمية عالمية أكثر شمولاً.

مسار لمرونة الأسواق الناشئة

إن الاستثمار في المرونة هو استثمار في المستقبل. وفي هذا السياق، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة نقاشية رفيعة المستوى بعنوان «مسار لمرونة الأسواق الناشئة»، وذلك بمشاركة السيدة/ كريستالينا جيورجيفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، والسيد/ محمد اورنجزيب، وزير المالية الباكستاني، والسيد/ فيرناندو حداد، وزير المالية البرازيلي، والسيد/ محمد شمشك، وزير الخزانة والمالية التركي.

خلال الجلسة، سلطت المشاط الضوء على جهود مصر الأخيرة نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني. كما تمت مناقشة إمكانيات المبادرات المحتملة والاستثمارات المشتركة في الابتكار والتكنولوجيا التي يمكن القيام بها.

مؤتمر المناخ COP30 في البرازيل

يُمثل "يوم التمويل" ضمن فعاليات مؤتمر COP30 فرصة هامة لإعادة التأكيد على محورية التمويل كعامل حاسم في مواجهة التحديات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط أن مصر تواصل دفع الجهود الدولية لضمان توفير التمويل الميسر والمنح التي تحتاجها الدول النامية، لتأمين انتقال عادل وفعال للاقتصادات نحو مسارات منخفضة الكربون.

وشددت الوزيرة على الحاجة الملحة لسد فجوة تمويل المناخ، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تواجه مخاطر متزايدة رغم أنها الأقل مساهمة في الانبعاثات العالمية. وسلطت الضوء على عمل مصر المستمر لدمج الاعتبارات المناخية في التخطيط التنموي الوطني، وتعزيز أدوات التمويل المختلط، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص لزيادة استثمارات التخفيف والتكيف. كما جددت التأكيد على أهمية مواءمة التدفقات المالية العالمية مع اتفاق باريس، وتفعيل مبادئ الانتقال العادل، وضمان تطور المؤسسات المالية الدولية لتلبية احتياجات الدول التي تواجه صدمات مناخية وضغوط ديون وتحديات تنموية في آن واحد.

إشادة دولية بالتجربة المصرية

كانت اللحظة الأبرز لمصر في مؤتمر COP30 هي الإشادة الدولية التي

COP30 BRASIL AMAZÔNIA BELÉM 2025

وردت في التقرير الرئيسي تحت عنوان: "تقديم أجندة متكاملة لتمويل المناخ دعماً لخارطة طريق باكو إلى بيليم للوصول إلى ١.٣ تريليون دولار". حيث حدد التقرير مصر كنموذج رائد لكيفية قيام الدول النامية بتصميم أطر متكاملة لتمويل المناخ مدفوعة بملكية وطنية وقادرة على حشد استثمارات واسعة النطاق.

وسلط هذا التقدير الضوء على التقدم الذي أحرزته مصر في موازنة المناخ القطاعية، ونموذج التخطيط المتكامل الذي يربط المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) بأولويات التنمية، وسجلها الحافل في تصميم مشروعات قابلة للتمويل (Bank-able projects) قادرة على جذب رؤوس الأموال الميسرة والخاصة. وبشكل خاص، أشار التقرير إلى تجربة مصر في إطار برنامج "نُوَفِّي"، كنموذج لترجمة الالتزامات المناخية الوطنية إلى حزم استثمارية قابلة للتنفيذ، وهو محور أساسي في المسعى العالمي لفتح آفاق تمويل مناخي بقيمة ١.٣ تريليون دولار سنوياً للاقتصادات النامية بحلول عام ٢٠٣٠.

الاجتماعات الوزارية لمجموعة العشرين

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين (G20) الذي استضافته جمهورية جنوب أفريقيا تحت شعار "التضامن، الاستدامة، المساواة". وجمع الاجتماع وزراء المالية والاقتصاد والتنمية، إلى جانب رؤساء المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية الإقليمية، للمضي قدماً في الحوار حول إصلاح الهيكل المالي العالمي وتسريع التمويل من أجل التنمية المستدامة.

وفي كلمتها، أكدت الدكتورة المشاط، على مشاركة مصر النشطة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز كفاءة ومرونة التمويل التنموي وتيسير الوصول إليه. وسلطت الضوء على التجربة الوطنية المصرية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي توازن بين استقرار الاقتصاد الكلي والشمول الاجتماعي، مستشهدة باستمرار استثمار الحكومة في رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية الصامدة أمام التغيرات المناخية. كما شددت الوزيرة على أهمية مواءمة أطر التمويل العالمية مع الأولويات الوطنية، بما يضمن ترجمة التعاون الإنمائي إلى تحسينات ملموسة في حياة المواطنين.

خلال الاجتماعات، جددت الدكتورة رانيا المشاط، تأكيد التزام مصر بتعزيز التعاون الجنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، مستفيدةً من شراكات الدولة الراسخة عبر أفريقيا والشرق الأوسط ودول الجنوب العالمي. كما سلطت معاليها الضوء على برنامج «نُوَفّي»، كنموذج رائد للتنسيق بقيادة وطنية، يدمج بين تمويل المناخ والتمويل التنموي، بما يضمن التناغم بين الشركاء ويحفز استثمارات القطاع الخاص.

على هامش قمة العشرين، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعات ثنائية مع وزراء وكبار المسؤولين من منظمات دولية بما في ذلك مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الأفريقي للتنمية، لمناقشة التعاون الجاري لتفعيل نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في جلسة رفيعة المستوى حول إصلاح الهيكل المالي العالمي من أجل التنمية، حيث أكدت على دعوة مصر لزيادة التمثيل والصوت للاقتصادات الناشئة في تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشارت إلى أن إصلاح النظام العالمي يتطلب أدوات مالية مبتكرة، وآليات لتخفيف المخاطر، وشراكات أقوى متعددة الأطراف لفتح حجم رأس المال اللازم للعمل المناخي والنمو الشامل.

جاءت مشاركة مصر في الاجتماعات الوزارية لمجموعة العشرين (G20) لتؤكد مجدداً على دور الدولة الفاعل عالمياً في دفع عجلة الحوار بشأن التمويل المستدام، والتعاون متعدد

الأطراف، والنمو الشامل. ومن خلال مشاركاتها، واصلت مصر الدفاع عن ضرورة وجود نظام مالي دولي يرتكز على التنمية، ويكون أكثر تعبيراً عن احتياجات وتطلعات الاقتصادات الناشئة والدول النامية.

إلقاء كلمة مصر في اجتماع مجموعة العشرين (G20)

خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين الذي عُقد في جنوب أفريقيا، ألقت الدكتورة رانيا المشاط بيان مصر الوطني خلال الجلسات الوزارية المعنية بـ الحماية الاجتماعية والتدفقات المالية غير المشروعة. وأكدت الوزيرة في كلمتها على الضرورة الملحّة لتطوير نظم حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، مسلطة الضوء على تجربة مصر الرائدة من خلال برنامجي "تكافل وكرامة" ومبادرة "حياة كريمة" كنماذج وطنية تدمج الرعاية الاجتماعية مع التعليم، وتمكين المرأة، والتنمية الريفية. وشددت الدكتورة المشاط على أن الحماية الاجتماعية الفعالة ليست مجرد أداة للعدالة، بل هي محفز للنمو الاقتصادي الأوسع والتنمية البشرية.

كما أشادت الوزيرة بجهود مجموعة العشرين G20 في وضع مبادئ توجيهية لتعزيز الشفافية المالية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز نظم ضريبية عادلة وفعالة؛ وهي تدابير أساسية لضمان المساءلة وحماية موارد التنمية. وجددت تأكيد دعوة مصر إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف وزيادة الملكية الوطنية في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك أزمة الديون، وفجوات التمويل، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وأشارت إلى أن هذه الأولويات تعكس مساهمة مصر الفعالة في الإعلان الوزاري لمجموعة العشرين، وتتماشى مع أهداف "منصة إشبيلية للعمل"، مما يؤكد دور مصر القيادي في الدعوة إلى نظام مالي عالمي أكثر عدالة وشفافية ومرونة.

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

في يوليو ٢٠٢٥، مثّلت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD4) الذي عُقد في مدينة إشبيلية بإسبانيا. وقد وفّر هذا التجمع العالمي رفيع المستوى منصة لتعزيز النهج الابتكارية لحشد الاستثمارات، وتقوية التعاون الدولي من أجل التنمية، وإصلاح الهيكل المالي العالمي. وكان التركيز المحوري للمؤتمر ينصب على إطلاق «منصة إشبيلية للعمل»، وهي مبادرة عالمية تدعم الاستراتيجيات التي تقودها الدول لتحفيز تمويل التنمية المستدامة على نطاق واسع.

وقد حظيت المنصة القطرية المصرية وبرنامج «نُوَفّي»، بتقدير خاص في البيان الصحفي الختامي للأمم المتحدة كنموذج قابل للتكرار لمنصات الدول من الجيل القادم. وتم تسليط الضوء على البرنامج، الذي حشد أكثر من ٤.٥ مليارات دولار في ركيزة الطاقة وحدها، كأداة رئيسية للتعاون بين الأطراف ذات الصلة المتعددين ونموذج لحشد تمويل المناخ. إن نجاح برنامج «نُوَفّي» يؤكد قدرة مصر على المواءمة بين رأس المال العام والخاص وبين أولويات التنمية الوطنية، والأهداف المناخية، واستراتيجيات النمو المستدام.

خلال المؤتمر، شاركت الدكتورة المشاط في جلسة رفيعة المستوى بعنوان «تعزيز التعاون الإنمائي الدولي»، حيث تناولت النقاط التالية:

- الحاجة الملحة لتعزيز التمويل التنموي والمبتكر للقطاعين العام والخاص.
- دعم الاستراتيجيات الوطنية كمدخل رئيسي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- البلدان النامية هي الأكثر تضررًا من أزمة الديون العالمية، ما يستدعي إعادة تشكيل النظام المالي العالمي.
- ضرورة التركيز بشكل أكبر على دعم الصحة والتعليم كاستثمار في رأس المال البشري.

وعلى مدار المؤتمر، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، مباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف مكثفة مع كبار القادة وشركاء التنمية، بما في ذلك الوزير الإسباني كارلوس كويربو، ونائب وزير الخارجية الإيطالي إدموندو سيريلي، والسيدة/ ريم العبلي- رادوفان، وزيرة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والسيدة/ كريسولا زاكاروبولو، وزيرة الدولة للتعاون الإنمائي بفرنسا، والوزيرة المغربية نادية العلوي، بالإضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومجموعة البنك الدولي، وغيرهم. وشملت الموضوعات الرئيسية سد فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة، والدعم الفني وبناء القدرات، وحشد رأس المال الخاص للعمل المناخي، وتعزيز الملكية الوطنية للمشاريع التنموية.

وكان من أبرز فعاليات المؤتمر دور مصر الفاعل في دفع مبادرة "التزام إشبيلية" وهي مبادرة تاريخية منبثقة عن فريق خبراء الأمين العام

4TH INTERNATIONAL CONFERENCE
FINANCING FOR DEVELOPMENT
SEVILLA 2025

للأمم المتحدة المعني بالديون. ويؤسس هذا الاتفاق منتدى عالميًا جديدًا بشأن الديون، يهدف إلى وضع قواعد عالمية أكثر عدالة وتمثيلًا أكبر للدول النامية، لضمان عدم اضطرارها للاختيار بين سداد الديون وأولويات التنمية. وقد انضمت الدكتورة رانيا المشاط إلى قادة بارزين آخرين في هذا الجهد، بمن فيهم ريبيكا جرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD أونكتاد)، والمفوض الأوروبي السابق باولو جينتيلوني، والدكتور محمود محيي الدين.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت مصر في إطلاق مبادرة رفيعة المستوى ضمن "منصة إشبيلية للعمل"، بالشراكة مع إسبانيا وجنوب إفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر وشركاء آخرين، لتعزيز التنسيق وإعطاء الأولوية للملكية الوطنية من خلال مبادرة "دليل تمويل التنمية العالمي". وخلال المؤتمر، سلطت مداخلات الدكتورة المشاط الضوء على النموذج الاقتصادي المصري، مع التركيز على النمو وخلق فرص العمل وحشد تمويل القطاع الخاص، مما يعزز مكانة مصر كرائد عالمي في نهج تمويل التنمية المبتكرة التي تقودها الدول.

مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا «تيكاد»

وفي مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (تيكاد 9)، الذي عُقد في يوكوهاما باليابان، مثلت الدكتورة رانيا المشاط، مصر في مناقشات رفيعة المستوى ركزت على النمو المستدام بقيادة القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتحول الرقمي، والتعاون جنوب-جنوب. وأكد المؤتمر، الذي يعد منصة رئيسية للحوار بين اليابان والدول الأفريقية، على الرؤية المشتركة لدفع التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار.

وخلال المؤتمر، أطلقت الوزيرة "تقرير التعاون المصري الياباني"، وهو إصدار يمثل علامة فارقة بمناسبة مرور 70 عامًا على العلاقات الدبلوماسية والشراكة المتأصلة بين البلدين. ويسلط التقرير الضوء على محفظة مصر القوية من المشروعات التنموية المنفذة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في قطاعات متنوعة، تشمل التحول الأخضر، والأمن الغذائي، والثقافة، وتمكين القطاع الخاص، والتعليم، وتنمية رأس المال البشري.

وعلى هامش "تيكاد 9"، عقدت «المشاط»، سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع كبار المسؤولين اليابانيين، رئيس وكالة (جايكا)، ورئيس منظمة التجارة الخارجية اليابانية (جيترو)، ومحافظ بنك اليابان للتعاون الدولي (جيبك)، ورئيس شركة تويوتا تسوشو، ووزير الخارجية الياباني، ورئيس جامعة الأمم المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة "تويوتا تسوشو"، ووزير الخارجية الياباني فوجي هيسايوكي، ورئيس جامعة الأمم المتحدة تشيليدزي ماروالا. وتركزت هذه المباحثات على توسيع التعاون في المجالات الاستراتيجية الرئيسية مثل الطاقة المتجددة، والنقل، والتحول الرقمي، والتنمية الصناعية، ومشاركة القطاع الخاص.

وفي كلمتها خلال الجلسات الموضوعية للمؤتمر، أكدت الوزيرة التزام مصر بالتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، مشددة على الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية والابتكار كمحركات للتنافسية والمرونة في الأسواق الناشئة. كما سلطت الضوء على جهود مصر لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات اليابانية في أفريقيا، واضعة مصر كبوابة للشراكة ونقل التكنولوجيا بين آسيا والقارة السمراء.

كما جددت الوزيرة التأكيد على أن التعاون المصري الياباني يمثل نموذجًا للشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد، التي توازن بين تمويل التنمية والاستثمار في رأس المال البشري والخبرات الفنية. وقد أكدت مخرجات "تيكاد 9" الالتزام المتبادل بين البلدين بتعزيز التعاون في ظل رؤية مشتركة لنمو مستدام وشامل وقائم على الابتكار.

القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة

نيابة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ألقت الدكتورة رانيا المشاط كلمة سيادته في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة التي عُقدت في العاصمة العراقية بغداد، برئاسة رئيس جمهورية العراق الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، وذلك في ضوء تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والبيئية وغيرها.

الفصل الثالث: اللجان العليا المشتركة

آلية اللجان المشتركة تُعد إحدى الآليات الرئيسية التي تسعى مصر من خلالها لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، فضلًا عن التعاون الثقافي والعلمي والفني مع الدول الشقيقة والصديقة، موضحةً أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تتولى الإشراف على نحو ٥٥ لجنة مشتركة بين مصر والعديد من الدول من مختلف قارات العالم بما يُسهم في دفع مجالات التعاون ويُعزز المصالح المشتركة، ويفتح الآفاق للشراكة مع القطاع الخاص.

خلال ٢٠٢٥، تم عقد ١١ لجنة مشتركة، من بينها 5 لجان عليا هي اللجنة العليا المصرية الجزائرية، واللجنة العليا المصرية التونسية، واللجنة العليا المصرية الأردنية، واللجنة العليا المصرية اللبنانية، واللجنة العليا المصرية العراقية، والتي نتج عنها أكثر من 63 وثيقة تعاون تُعزز الشراكة الاستراتيجية بين مصر وأشقائها من الدول العربية، إلى جانب انعقاد اللجان الوزارية بين مصر وأذربيجان، والمجر، وسويسرا، وبلغاريا، وألبانيا، برئاسة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والتي تضمنت توقيع بروتوكولات تتضمن عدد كبير من مجالات التعاون المرتقب مع تلك البلدان.

اللجنة العليا المشتركة المصرية اللبنانية

استضافت القاهرة أعمال اللجنة المصرية اللبنانية بعد توقف دام ٦ سنوات، والتي شهدت التوقيع على ١٥ مذكرة تفاهم ووثيقة تعاون مشترك، في مجالات التخطيط، والتنمية المحلية، والحماية الاجتماعية، وعلوم الطيران، والنقل البحري، والتعاون الصناعي، والتعليم الفني، والأبحاث الزراعية، ومجالات الإسكان والعمران، والسفر، والرقابة المالية، حيث نتج عن اللجنة العديد من مذكرات التفاهم والوثائق التي تعزز مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين، من بينها مذكرتي تفاهم رسم السياسات الاقتصادية والتنموية وتبادل الخبرات، ومذكرة التفاهم مع معهد التخطيط القومي في مصر.

اللجنة العليا المشتركة المصرية الجزائرية

وشهدت العاصمة الجديدة، انعقاد أعمال الدورة التاسعة للجنة العليا المصرية الجزائرية المشتركة، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ونظيره الجزائري، حيث شهدت اللجنة التوقيع على ١٨ وثيقة في المجالات التالية "البحوث الزراعة، الإسكان، الكهرباء، الحوار المالي، التنمية المحلية، المعارض، حماية المستهلك، المجلس الوطني للاعتماد، دار الكتب، الثقافة، دار والأوبرا، جامعة الأزهر، العمل، التضامن الاجتماعي، الشباب، الرياضة، الشئون النيابية، الإدارة والوظيفة العامة"، كما تم الاتفاق على تطوير العلاقات في مجالات الصحة والدواء والاتصالات والتعليم والسياحة وبناء القدرات، وغيرها من المجالات.

كما انعقد منتدى الأعمال المشترك بين مصر والجزائر بحضور القطاع الخاص من الجانبين حيث شهد المنتدى مباحثات حول توسيع نطاق الاستثمارات المشتركة وزيادة مساهمة الشركات المصرية في مشروعات البنية التحتية بالجزائر، كما اتفق البلدان على تدشين خط بحري مباشر لزيادة معدلات التبادل التجاري.

اللجنة العليا المشتركة المصرية التونسية

انعقدت فعاليات الدورة الثامنة عشرة للجنة العليا المصرية التونسية المشتركة بالقاهرة، خلال سبتمبر ٢٠٢٥، وذلك لبحث فرص دفع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وشهدت التوقيع على 8 وثائق في مجالات تخدم تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، في مجالات الصحة والعلوم الطبية، والشباب والرياضة، وتنمية الصادرات، والشئون الاجتماعية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدراسات الدبلوماسية.

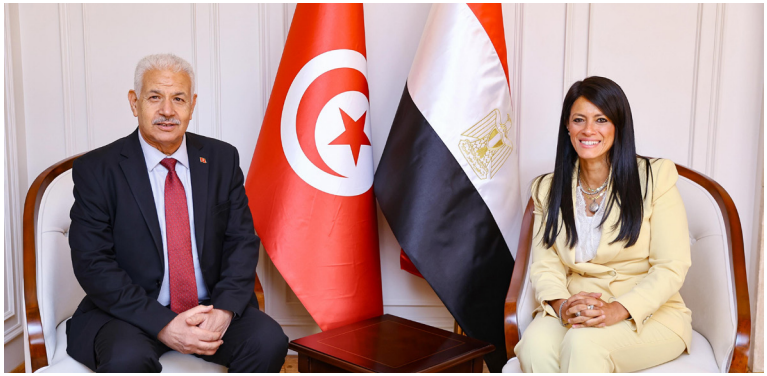

اللجنة العليا المشتركة المصرية العراقية

وفي يناير ٢٠٢٥ انعقدت بالعاصمة العراقية "بغداد"، فعاليات الدورة الثالثة من اللجنة العليا المصرية العراقية المُشتركة، والتي نجحت المفاوضات والاجتماعات التحضيرية الخاصة بها، في الاتفاق على ١٢ وثيقة تعاون تم توقيعها خلال اجتماعات الدورة الثالثة من اللجنة، في قطاعات (النقل البري، والاتصالات، والصوامع، والتقييس والسيطرة النوعية، والمنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية، والتنمية المحلية، والتعاون بين أمانة بغداد ومحافظة القاهرة، والمتاحف والآثار، والثقافة، ودار الكتب، والرقابة المالية، واتحاد الغرف التجارية).

اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية

شهد عام ٢٠٢٥ كذلك انعقاد فعاليات الدورة الثالثة والثلاثين من اللجنة العليا المصرية الأردنية المُشتركة التي عُقدت بالعاصمة الأردنية «عمّان»، وشهدت توقيع ١٠ وثائق في مجالات تخدم تعزيز التعاون الثنائي بين مصر والأردن، في مجالات الأوقاف والشئون الدينية، والاستثمار، وحماية المستهلك، والتنمية لمحلية، والسياحة والآثار، واتفاقية للتعاون العلمي بين معاهد التخطيط، والشباب، والمشتريات الحكومية، والمالية.

اللجنة المشتركة المصرية الأذرية

واستضافت مصر، فعاليات الدورة السادسة للجنة المصرية الأذرية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، وفي ختام أعمال اللجنة، وقّعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزير التنمية الرقمية والنقل الأذري، بروتوكول الدورة السادسة الذي يتضمن ١٢ مجالًا للتعاون الاقتصادي والتنموي، في مجالات التجارة والاستثمار، والطاقة، والزراعة وسلامة الغذاء، والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والآثار، والثقافة، والتعليم، والشباب والرياضة، والصحة، والبيئة والشئون القنصلية.

اللجنة المشتركة المصرية المجرية

وانعقدت اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المصرية المجرية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، حيث وقّع البلدان في ختام اللجنة، بروتوكول الدورة الخامسة للجنة المصرية المجرية المشتركة، والذي نص على اتفاق البلدين على تعزيز التعاون في 26 مجالاً تنموياً يشكل اهتماماً مشتركاً.

وعلي رأس تلك المجالات التبادل التجاري من خلال تدشين آلية مشتركة لتبادل المعلومات حول السلع التصديرية من أجل تنويع هيكل الصادرات، وكذلك الاستثمار وتبادل المعلومات بشأن الفرص الاستثمارية وتشجيع المشروعات مع القطاع الخاص. فضلاً عن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي يمكن أن تمثل منفذاً للشركات المجرية نحو السوق المحلية، أو الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال فرص الاستثمار المتاحة بقطاع الخدمات، واللوجستيات، والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والسيارات، والصناعات الزراعية، وغيرها من القطاعات. كما أشار البروتوكول إلى تعزيز التعاون في مجال «الجمارك» من خلال بناء القدرات وتطبيق أفضل الممارسات الجمركية.

ونصّ البروتوكول على تعزيز التعاون في مجال الإنتاج الحربي مع الشركات المجرية العاملة في عدد من القطاعات الحيوية، تشمل: الطاقة الشمسية، ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي، والموارد المائية والري، وحماية المستهلك، والتجارة الداخلية، والفضاء، والسياحة، والثقافة، والإسكان والمرافق والتشييد والبناء، إضافة إلى الطيران المدني، والإعلام، والطاقة، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

اللجنة المشتركة المصرية السويسرية

كما انعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية السويسرية، التي انعقدت على المستوى الفني، بمدينة برن السويسرية مايو الماضي، حيث شهدت مباحثات مكثفة حول مستقبل العلاقات المشتركة بين البلدين، حيث تعد تلك أول لجنة مشتركة تعقد بين البلدين، في ضوء الحرص على استكشاف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

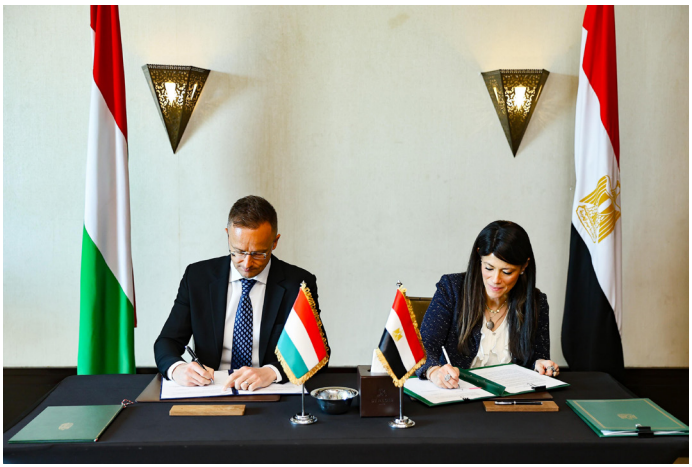

اللجنة المشتركة المصرية البلغارية

انعقدت الدورة الثانية للجنة المصرية ـ البلغارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، في القاهرة، في ديسمبر 2025، وشهدت اللجنة مباحثات مكثفة بين الجانبين حول مجالات التعاون المشترك والفرص المستقبلية في ضوء الحرص المتبادل على الارتقاء بالعلاقات وزيادة معدلات التبادل التجاري الذي وصل لنحو مليار دولار في عام 2024، كما ناقشت اللجنة فرص التعاون في مجال السياحة والثقافة وزيادة الاستثمارات المشتركة، والنقل والصناعة، وغيرها من المجالات.

ووقع الجانبان بروتوكول اللجنة متضمنًا الاتفاق على تعزيز مجالات التعاون في ١٩ مجالًا تنمويًا تشكل اهتمامًا مشتركًا من البلدين، لتعزيز مستقبل العلاقات الاقتصادية. ونص بروتوكول اللجنة على دعم مجالات التعاون في الإنتاج الحربي، والاستثمارات المشتركة وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والترويج لجذب الاستثمارات في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل التكنولوجيا وصناعة السيارات والإلكترونيات والدواء والطاقة المتجددة.

اللجنة المشتركة المصرية الألبانية

انعقدت أيضًا في ديسمبر بالعاصمة الألبانية "تيرانا" أعمال اللجنة المشتركة المصرية الألبانية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، في دورتها الأولى، خلال زيارة الدكتورة رانيا المشاط، والتي تعد الزيارة الأولى لوزير مصري منذ ١٩٩٣، وفي ختام أعمال اللجنة، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، ونظيرتها الألبانية، مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد والابتكار الألبانية، لتبادل الخبرات في مجال سياسات التنمية الاقتصادية، وتبادل أفضل الممارسات في آليات المراقبة على المستوى الوطني لتقييم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية، وتعزيز دور اللجان المشتركة واللجان الفرعية كأداة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.

كما وقعت مصر وألبانيا مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووكالة تطوير الاستثمار الألبانية، للتعاون في تقديم الدعم المتبادل للمستثمرين وتبادل وفود وزيارات الأعمال وتنظيم لقاءات توافقية لتعزيز الاستثمار لدى كل منهما وتسهيل إنشاء المشروعات المشتركة بين الشركات في كلا البلدين. كما وقّعت الوزيرتان - رئيسا اللجنة المشتركة - بروتوكول الدورة الأولى من اللجنة المشتركة الذي اتفق فيه البلدان على تعزيز الشراكة بينهما في ٢٥ قطاعًا استراتيجيًا تشمل التجارة والاستثمار، والصناعة، والسياحة والآثار، والثقافة، والبترول والثروة المعدنية، والكهرباء والطاقة المتجددة، والموارد المائية والري، والزراعة، والتعليم العالي، والصحة والسكان، والدواء والمستلزمات الطبية، والتعليم والتعليم الفني،والتموين، والإسكان، والعمل، والأوقاف، والبيئة، والنقل، والهيئة العربية للتصنيع، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الأعمال العام، والشباب والرياضة، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،والتضامن الاجتماعي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اللجنة المصرية الأرمينية المشتركة

ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ كيفورك بابويان، وزير الاقتصاد بجمهورية أرمينيا، أعمال الدورة السادسة للجنة المصرية-الأرمينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، التي عُقدت بالعاصمة الجديدة، وذلك بمشاركة ممثلي الجهات المعنية من الجانبين.

وفي ختام أعمال اللجنة، وقّع الوزيران-رئيسا اللجنة المشتركة من الجانبين المصري والأرميني- بروتوكول الدورة السادسة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والذي تضمن مجالات متعددة وواعدة لتوسيع نطاق العلاقات بين البلدين، خاصة في قطاعات التعاون التجاري وزيادة التجارة البينية واستغلال المميزات التنافسية لكلا البلدين، وتشجيع القطاع الخاص على فتح قنوات جديدة للشراكة وبناء تحالفات لتشجيع التنمية الاقتصادية، وإقامة المعارض المشتركة.

كما نص بروتوكول التعاون على دفع الشراكة في مجالات الاستثمار وتبادل الخبرات، فضلًا عن دعوة الجانب الأرميني لاستكشاف فرص الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خاصة في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية، إلى جانب التعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والكهرباء والطاقة المتجددة، والشباب والرياضة، والثقافة، والتعليم العالي.

متابعة مستمرة لتنفيذ مخرجات اللجان المشتركة

وتنفيذًا لتوجيهات وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالمتابعة المستمرة لتوصيات ومخرجات اللجان المشتركة، عقدت الوزارة، اجتماعًا لمتابعة الموقف التنفيذي لمقررات الدورة العاشرة للجنة العليا المصرية اللبنانية المشتركة.

وشارك في الاجتماع عددٌ من الجهات الوطنية، وشهد التباحث حول وضع آلية لتفعيل الوثائق التي تم التوقيع عليها خلال الدورة العاشرة للجنة العليا، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية العمل على إنهاء الإجراءات الخاصة بعدد من وثائق التعاون في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة، والعمل، والآثار، والاعتماد والرقابة الصحية، ومعهد التخطيط.

كما ناقش الاجتماع، تشكيل الجانب المصري في اللجان الفنية القطاعية في مجالات الشباب، والتضامن الاجتماعي، وسلامة الغذاء، والبيئة، وحماية المستهلك، والصحة، فضلًا عن بحث تعزيز التعاون في مجالات الشئون الدينية، والدواء، والعدل، والرقابة المالية، والموارد المائية الري، والمالية، كما بحث الاجتماع أيضًا، تفعيل مجالات التعاون الخاصة بكل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ووزارة التنمية المحلية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
كما عقدت الوزارة، اجتماعًا لمتابعة مخرجات اللجنة المصرية العراقية، حيث تمت مناقشة الموقف التنفيذي لعدد (٨) وثائق دخلت حيز النفاذ من الجانبين في مجالات النقل البري، -التقييس والسيطرة النوعية ـ التنمية المحلية ـ أمانة بغداد ومحافظة القاهرة -المتاحف الآثار -الثقافة -دار الكتب ـ الرقابة المالية، وكذلك متابعة تشكيل الجانب المصري في اللجان الفنية القطاعية في مجالات النقل البري للركاب، والزراعة، والتأمينات الاجتماعية، والتضامن الاجتماعي، والثقافة، والصحة، بالإضافة إلى استعدادات انعقاد الاجتماع الأول للجنة الفنية للنقل البري للركاب والبضائع بين مصر والعراق وفقًا لاتفاق النقل البري للركاب والبضائع الموقع بين البلدين خلال الدورة الثالثة للجنُ العليا، بما يُسهم في تسهيل حركة النقل البري للركاب وزيادة معدل حجم التبادل التجاري بين البلدين.

العلاقات المصرية البحرينية

خلال فعاليات اللجنة المصرية البحرينية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، التي عقدت لبحث مجالات التعاون المُشترك في ضوء أولويات البلدين، وتعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة، التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيدة/ نور بنت علي الخليف، وزيرة التنمية المستدامة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين.

وأشادت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالعلاقات التاريخية التي تربط مصر والبحرين، والتفاهم المشترك بين البلدين على كافة الأصعدة والمستويات، وحرص الدولة المصرية بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على تطوير علاقات التعاون مع مملكة البحرين في كافة المجالات والانتقال بها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية.

وأكدت على أهمية استمرار التواصل المباشر بين الجانبين من خلال الوزارات والأجهزة المختلفة من أجل التوصل إلى اتفاقات للعمل المشترك على الصعيد الاقتصادي مع فتح آفاق جديدة واقتراح مجالات مستجدة ومتواكبة للتغيرات المتسارعة التي تحدث في العالم خاصة على صعيد التعاون الاقتصادي والفني، وهو ما يزيد معدلات التبادل التجاري بما يعكس وقوة العلاقات بين البلدين.

الكويت: اجتماعات المؤسسات المالية العربية

خلال ٢٠٢٥، توجهت الدكتورة رانيا المشاط إلى الكويت للمشاركة في الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية. وبصفتها محافظ مصر لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، كما شاركت في اجتماع مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وسلطت الدكتورة المشاط الضوء على عدة أولويات رئيسية:

- التكامل الاقتصادي العربي ركيزة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية من خلال استراتيجية تمويل موحدة.
- ضرورة تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية لدعم أجندة التنمية وجهود تطوير النظام المالي العالمي.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتسهيل التجارة والاستثمار بين الدول العربية ضرورية لدفع النمو الاقتصادي.
- مصر منفتحة على المزيد من الاستثمارات في إطار التحول نحو اقتصاد إنتاجي يقوم على القطاعات القابلة للتداول.

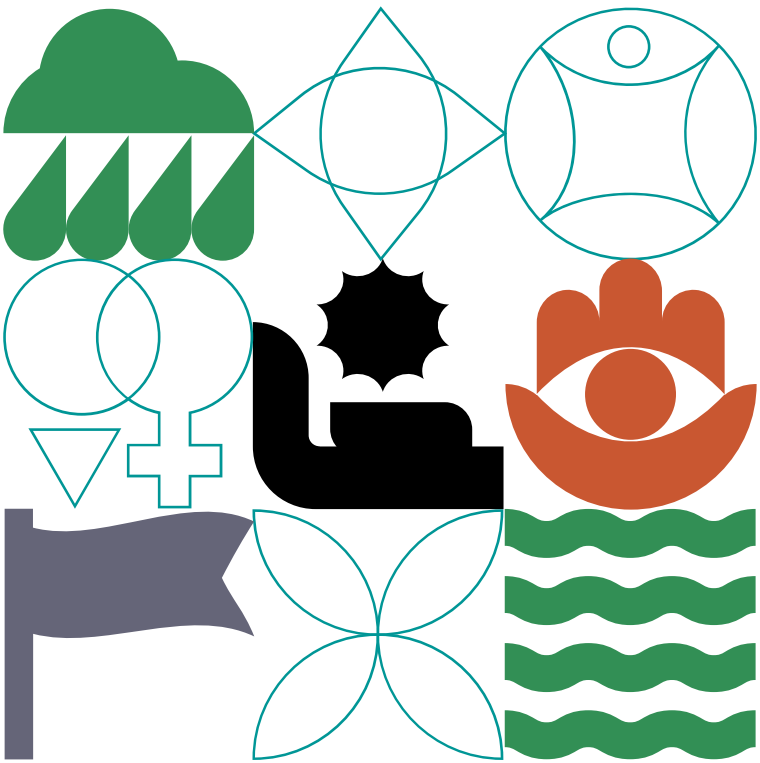

الفصل الرابع: أبرز التغطيات الإعلامية الدولية

خلال عام ٢٠٢٥، حافظت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر على حضور قوي في وسائل الإعلام العالمية، مما أكد دور مصر القيادي في صياغة الخطاب الاقتصادي والتنموي الدولي، خاصة عقب دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث ركزت الوزارة على الترويج لجهود الإصلاح في مصر.

وعكست مشاركات الدكتورة رانيا المشاط عبر المنصات الإعلامية الدولية سردية الاقتصاد المصري، المرتكزة على القدرة على المرونة والإصلاح والشراكات القائمة على النتائج، بالإضافة إلى دورها في ترسيخ مكانة مصر كشريك موثوق في تمويل التنمية العالمي، والاستثمار المستدام، والعمل المناخي.

يسلط هذا الفصل الضوء على مجموعة مختارة من التغطيات الإعلامية الدولية رفيعة المستوى التي صدحت بصوت مصر عبر منصات عالمية رائدة تشمل CNN، وBloomberg، وCNBC، إلى جانب المحافل متعددة الأطراف الكبرى المذكورة باالفصل الثاني.

قناة «سي إن إن» الدولية CNN والحوار الاقتصادي العالمي

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في فعالية نظمتها شبكة «سي إن إن» الدولية (CNN International) في لندن لمناقشة "تحولات الأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية" ، حيث تناولت التحولات الاقتصادية في جميع أنحاء القارة. وقد جمعت الفعالية قادة سياسيين بارزين وصناع قرار دوليين، وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات دولية، لاستكشاف دور أفريقيا كقارة محورية في عصر التحولات العالمية.

وتستهدف المشاركة المصرية في هذه الفعالية تعزيز دور مصر داخل القارة الأفريقية، وتسليط الضوء على الجهود الوطنية لدعم أولويات التنمية وتوسيع الشراكات الدولية، والتأكيد على أهمية الاستثمار في أفريقيا باعتبارها قارة واعدة تمتلك فرصاً تنموية هائلة في مجالات مثل التحول الأخضر، والبنية التحتية المستدامة، وسلاسل الإمداد، وتمويل التنمية.

تتضمن فعالية «سي إن إن» الدولية نقاشات معمقة حول مستقبل الاقتصاد الأفريقي، وأدوات القيادة والتحول، وسبل تعظيم الفرص الاقتصادية من خلال الابتكار، وتمكين الشباب، وريادة الأعمال، وبناء شراكات تحقق أثراً تنموياً مستداماً على مستوى أفريقيا والعالم.

وصرحت الدكتورة رانيا المشاط، بأن أفريقيا أصبحت شريكًا في صياغة مستقبل العالم، وأن التعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل وتبادل الخبرات هو السبيل لبناء عالم أكثر توازناً واستدامة. كما شملت الفعالية جلسات نقاشية بقيادة كبار صحفيي CNN مثل

كريستيان أمانبور، ريتشارد كويست، زين آشر، جيم سيوتو، إيليني جيوكوس، ولاري مادوو.

مع ريتشارد كويست... التقت الدكتورة المشاط، بريتشارد كويست مرتين؛ الأولى في فبراير حول غزة والتزام مصر بدعم السلام العادل للفلسطينيين، مع التأكيد على أنه رغم التحديات الإقليمية، تحقق مصر تقدماً في الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخفض معدلات التضخم وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. أما اللقاء الثاني فجاء بعد مؤتمر السلام وافتتاح المتحف المصري الكبير، وإطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»

قناة CNBC سي إن بي سي الدولية: الآفاق الاقتصادية وأجندة التنمية في مصر

في لقاءين بارزين على قناة «سي إن بي سي» الدولية، تضمنت حواراً معمقاً مع المذيع "دان ميرفي"، ناقشت الدكتورة رانيا المشاط مرونة الاقتصاد الكلي في مصر، ومسار الإصلاح، والتقدم المحرز في حشد تمويل التنمية.

المقابلة الأولى (دافوس، يناير ٢٠٢٥): ركزت على إصلاحات الاقتصاد الكلي في مصر، والاستقرار المالي، ودور الشراكات الدولية في دفع عجلة النمو. وسلطت الدكتورة رانيا المشاط الضوء على التقدم الذي أحرزته مصر في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، مع استعراض أحدث أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت والقطاعات الرئيسية المحفزة للنمو، بما في ذلك التصنيع والسياحة. كما شددت على دور القطاع الخاص في قيادة النمو الأخضر وخلق فرص العمل، مع دور الشراكات متعددة الأطراف في تمكين التدفقات التمويلية.

المقابلة الثانية (أبريل ٢٠٢٥): كانت مناقشة استشرافية حول مناخ الاستثمار في مصر وتطور آليات التمويل المختلط. وعرضت الدكتورة رانيا المشاط نهج مصر في تنويع الشراكات، والاستفادة من أدوات مثل مبادلة الديون، والتمويل المشترك مع المؤسسات المالية الدولية، والمنصات الوطنية لفتح آفاق الاستثمارات المستدامة.

وقد ساهمت هذه اللقاءات في تعزيز الرواية المصرية العالمية حول الاستقرار والثقة والانفتاح على الاستثمار، مما لاقى صدى واسعاً لدى الأوساط المالية الدولية.

SHARE

ACCESS MIDDLE EAST

'2026 is an inflection point for the country,' Egypt's Minister of Planning says

Rania Al-Mashat, Egypt's Minister of Planning, Economic Development and International Cooperation, speaks with CNBC's Dan Murphy at FII about the country's economic recovery and growth outlook.

FRI, OCT 31 2025 • 1:09 AM EDT

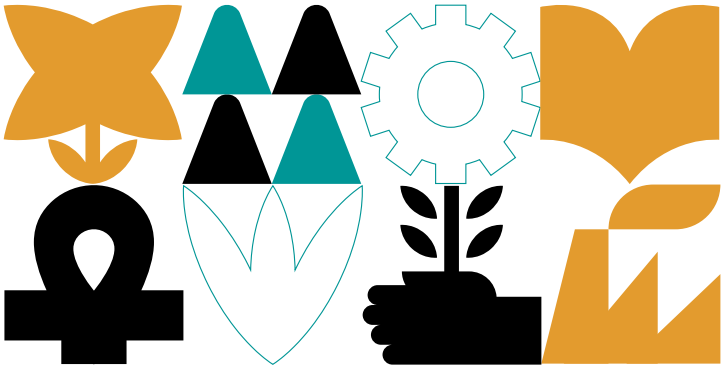

شبكة بلومبرج الدولية: قمة السلام

تزامنًا مع انعقاد قمة السلام في شرم الشيخ، أجرت الدكتورة رانيا المشاط مقابلة مع بلومبرج ناقشت فيها حضور القادة العالميين وتأثير الاتفاقيات الموقعة على الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والعالمي. وأكدت أن جهود الإصلاح الهيكلي المستمرة في مصر، المرتكزة على السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، تعزز النمو وثقة المستثمرين رغم التحديات الإقليمية المعاكسة.

سكاي نيوز عربية

تُعد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية في مصر: الإصلاحات من أجل النمو والتوظيف والمرونة نموذجًا اقتصاديًا وبرنامج إصلاحيًا في الوقت نفسه، حيث تمثل إطارًا شاملًا يربط بين الاستقرار الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية، والتنمية الاقتصادية من خلال دورة مستمرة تبني الثقة، وتجذب الاستثمارات، وتعزز النمو. وقد كان هذا هو محور النقاش في مقابلة لبنى بوزة مع سكاي نيوز عربية، التي جرت مباشرة بعد إطلاق السردية.

المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): نقاشات القيادة العالمية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٥ في "دافوس"، حيث شاركت في عدد من الجلسات رفيعة المستوى واللقاءات الإعلامية التي ركزت على تمويل التنمية، والتحول نحو الاستدامة، والمرونة الاقتصادية العالمية. وقد برزت مشاركتها بشكل لافت عبر القنوات الرسمية للمنتدى ووسائل الإعلام الدولية.

وشملت المحاور الرئيسية ما يلي:

- نجاح مصر في تطوير المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، كمنصة قطرية تربط التمويل العالمي بالأولويات الوطنية.
- حتمية إصلاح الهيكل المالي الدولي لجعل تمويل المناخ والتنمية أكثر عدالة وسهولة في الوصول إليه.
- النموذج المصري في إضفاء الطابع المؤسسي على المنصات الوطنية التي توحد الاستثمارات المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة في مسارات متكاملة.

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في حوار المنتدى الاقتصادي العالمي حول تشكيل الهيكل المالي العالمي، مؤكدة على دعوة مصر لنظام متعدد الأطراف أكثر عدلاً وسرعة وشمولاً، يضع الاقتصادات النامية على طاولة صنع القرار. وعززت مشاركتها دور مصر القيادي كجسر بين "الجنوب العالمي" والمؤسسات المالية الدولية، وهي الرسالة التي ترددت باستمرار في التغطية الإعلامية العالمية لمنتدى دافوس ٢٠٢٥.

الجوائز والتكريمات خلال العام

على مدار العام، ظل تكريم القيادات النسائية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجهود الأوسع لتعزيز الحوكمة الشاملة، والابتكار في السياسات، والتعاون العالمي. وخلال هذه الفترة، تم تكريم الدكتورة رانيا المشاط عبر العديد من المنصات الدولية والإقليمية التي تحتفي بالسيدات اللاتي يقدن التأثير والتحول.

وشمل ذلك اختيارها ضمن قائمة «أفضل 30 امرأة من قادة الفكر العالمي في طليعة التحول العالمي»، الصادرة عن "إن بي سي واشنطن" (NBC Washington) بالتعاون مع "جلوبال جروب ميديا" (Global Group Media)، بالإضافة إلى تكريمها من خلال مبادرات تسلط الضوء على القيادة النسائية في مجالات السياسة، والتمويل، والحوكمة، والتنمية.

كما تم تكريم الدكتورة المشاط، خلال فعالية خاصة نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين، والذي شكّل محطة محورية في مسيرة دعم حقوق المرأة عالميًا وخلال الفعالية، كرّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ضمن مجموعة من القيادات النسائية المصرية الملهمة، تقديرًا لإسهاماتها في تطوير منظومة العمل الحكومي، ودورها في دفع جهود الإصلاح والتنمية، ودعم تمكين المرأة في مواقع القيادة، بما يعكس التزام الدولة المصرية الراسخ بتعزيز المساواة وتحقيق التنمية الشاملة، كما شاركت في «منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً».

بالإضافة إلى ذلك، حصلت معالي الوزيرة على «جائزة القيادة الدولية» من معهد الفكر والأبحاث الدولي "شوازويل" (Choiseul Institute)، وذلك خلال فعاليات الحوار الأفريقي الخليجي بالعاصمة القطرية الدوحة، والذي عُقد على هامش منتدى الدوحة تحت رعاية سمو الأمير تميم بنّ حمد، أمير دولة قطر. وهو تكريم يعكس جهود مصر المستمرة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة، وتقوية الشراكات الدولية، ودفع أثر التنمية المستدامة في المنطقة.

ومع اختتام العام، جاءت هذه التكريمات بمثابة تذكير بأن القيادة تُبنى من خلال التعاون والثقة والالتزام المستمر بتحقيق نتائج ملموسة.

3ml

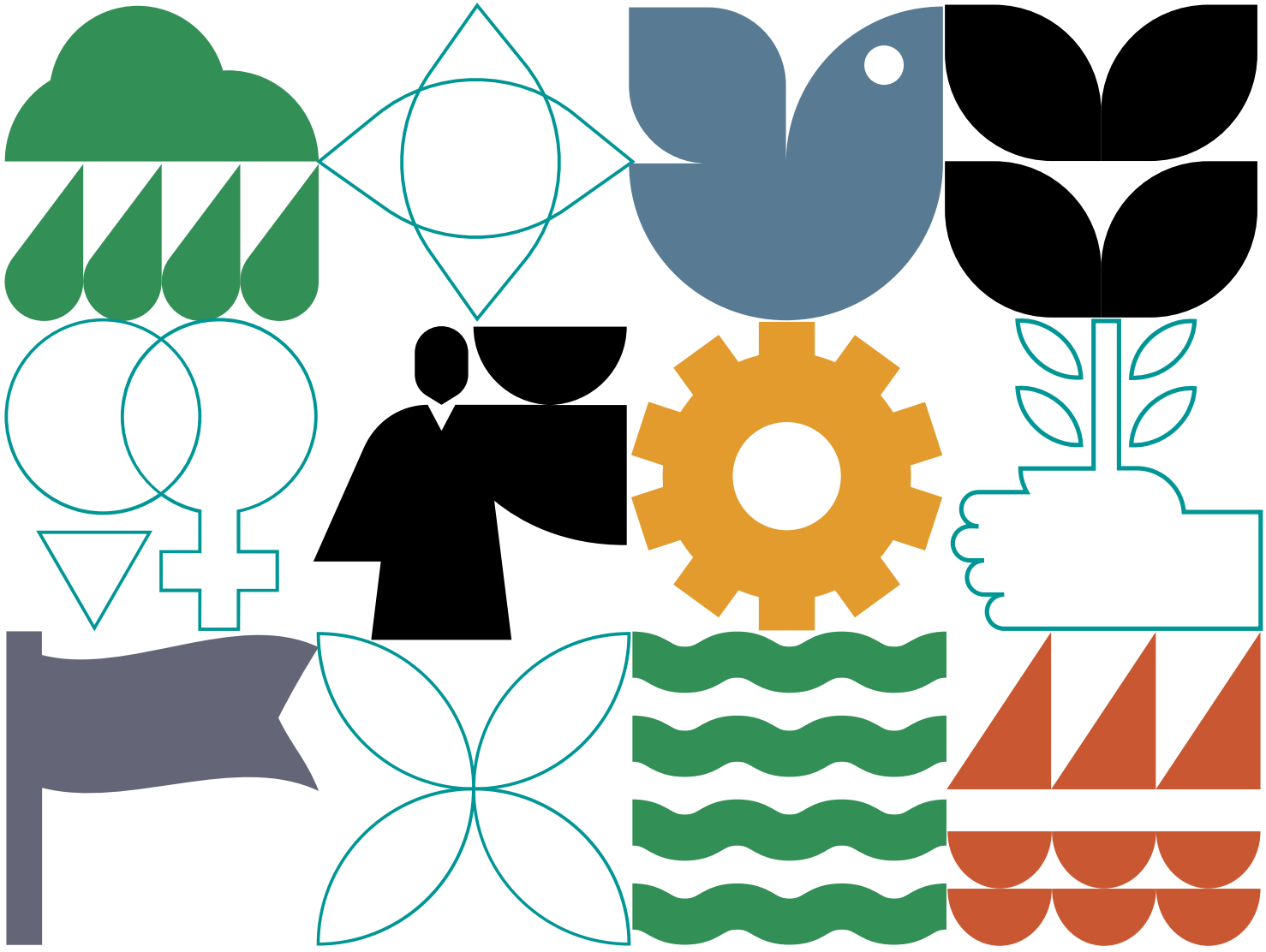

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

© Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation, Arab Republic of Egypt

moic.gov.eg
mped.gov.eg